الأربعاء 6 أيّار 2020
العدد 4043 السنة الرابعة عشرة
Mercredi 6 Mai 2020 no 4043 14ème année

20 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

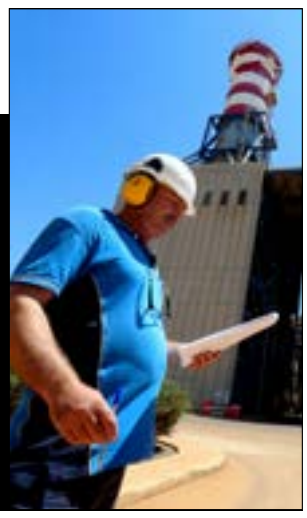

قضية

فضائح الفيول المغشوش تنهي مسيرة «سوناطراك» في لبنان؟

4

أزمة النفايات تتمدّد: عودة إلى الناعمة؟ [2]

تمديد التعبئة أسبوعين... ونحو إعادة 10 آلاف لبناني من الخارج [8]

مشاورات التمديد لـ«يونيفيل»
مندوبة لبنان «تخالف» أم «تتآمر»؟ [3]

رئيس «الأميركية»
ابتزاز لتسويق التقشّف!
[7 ـ 6]

تحتجب «الأخبار» غداً بمناسبة ذكرى شهداء الصحافة

(هيثم الموسوي)

المشهد السياسي

سجالات حادّة وأزمة النفايات تتمدّد
الحكومة تقرّ تدابير وزارة العدل لـ«مكافحة الفساد»

على وقع السجالات العنيفة، أقرّت الحكومة التدابير التي اقترحتها وزارة العدل لمكافحة الفساد، من دون المرور بهيئة التشريع والقضايا. التباين في الحكومة توسّع إلى الموقف من المانيا وانتقاد الوزراء للحكومة في العلن. أمّا أزمة النفايات فباقية وتتمدّد من المتن وكسروان إلى عاليه والشوف

جولات عاصفة من النقاشات الحادّة شهدتها جلسة الحكومة، أمس، بدأت بسجال قاس بين رئيس الحكومة حسان دياب ووزير الأشغال ميشال نجار، على خلفية التصريحات التي أدلى بها الأخير من مطرانية بيروت للروم الأرثوذكس، التي «استنفرت» قبل يومين لـ«الدفاع عن مواقع الطائفة». ومن دون أن يسمّيه، بدأ دياب حديثه عن «تصريحات طائفية نسمعها في البلد»، قائلاً إن «ظلم ذوي القربى أشد مرارة على المرء من وقع الحسام...»، معبّراً عن استيائه الكبير من الهجوم على الحكومة عبر وزراء من داخلها. لكن نجّار لم

> **دياب: تحرّك وزارة الخارجية بموضوع المانيا كافٍ**

> يلتزم الصمت، بل أكد على موقفه وكرره قائلاً إن «الحكومة تريد أن تمرر تعيينات تفتقر إلى الشفافية، ونحن كلنا نعرف أي أسماء تريدون تعيينها». وخلال النقاش، احتدم الجوّ وعلت الأصوات، قبل أن يتدخل الرئيس ميشال عون طالباً استكمال النقاش بهدوء. وبحسب مصادر وزارية، فإن وزيرة الدفاع زينة عكر حاولت الدخول على الخط ودعم نجار، ثم خرجت مع وزير الصناعة عماد حب الله إلى خارج القاعة لبعض الوقت، ثم عادا ليحاول حب الله التخفيف من الاحتقان، بالقول إن «نجار من حقه أن يُعبّر عن موقفه». وكان لوزير العمل لميا يمين الموقف ذاته، لكن دياب اعتبر أن «أهم شيء في هذه الفترة هو التضامن الحكومي، ولا يجب إظهار العكس».

الجولة الثانية من التوتر، فتحتها تدابير مكافحة الفساد المقدمة من وزيرة العدل ماري كلود نجم، محدثة سجالاً حول قانونيتها. إذ كرّر وزراء حركة أمل وحزب الله وتيار المردة الموقف ذاته الذي طرحوه في الجلسة الماضية، حين اقترح الوزراء أن يتم إرسال التدابير إلى هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل لبتّ هذا الأمر، وتحديداً بشأن التدبيرين الرقم 5 و6 المتعلقين بقانون الإثراء غير المشروع. وطالب حب الله بسحب التدبير من التداول، متسائلاً «كيف تعطي الحكومة لنفسها الحق بأن تحل مكان القضاء، ومن أين لها الصلاحيات بأن تذهب وتتحرى وتجمع المعلومات عن الناس؟». وتوجه إلى وزيرة العدل بالقول: «لماذا لا تطبّقين رأي الهيئة في هذا الصدد؟ الهيئة أدخلت بعض التعديلات بما يتوافق مع القانون». لكن نجم لم توافق، واصرت مع رئيس الحكومة على السير بهما، وهذا ما حصل. بدوره، قدّم المدير العام للقصر الجمهوري أنطوان شقير مداخلة تساءل فيها أيضاً «عن الصفة التي تمنحها الحكومة لنفسها، للتحري عن رؤساء سابقين، وخاصة أن الأمر لا يدخل ضمن صلاحياتها».

أمّا الجولة الثالثة، فاندلعت على خلفية قرار حظر أنشطة حزب الله الذي أعلنته ألمانيا، والعمليات الأمنية والمضايقات التي تعرّض لها لبنانيون هناك. واعتبر حب الله أن «على الحكومة أن تأخذ موقفاً من هذا الأمر». في البداية، لم يُجب أي من رئيس الجمهورية أو الحكومة، لكن وزير الخارجية ناصيف حتي أشار إلى استدعائه السفير الألماني في بيروت جورج بيرغلن وأبلغه أن «حزب الله هو حزب لبناني ممثل في الحكومة ومجلس النواب ويمثل شريحة واسعة من اللبنانيين». وكرّر حب الله ضرورة أن تعلن الحكومة موقفاً، فيما اعتبر دياب أن تصرف وزير الخارجية «كافٍ»، وقال عون «إننا سبق أن تحدثنا مع الألمان في هذا الأمر، وكلنا يعرف أنهم يتعرضون لضغوط أميركية».

أما في ما يتعلق بجدول الأعمال، فقرر مجلس الوزراء تمديد فترة التعبئة العامة لأسبوعين، وطلب من القوى الأمنية «التشدد في تنفيذ الإجراءات والقرارات المتخذة». لإجراء مزايدة عالمية، على أن يتم تقصير المهلة الزمنية إذا جرت المزايدة في وقت يسبق المهلة المحددة.

كذلك وافق المجلس على «عرض وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية لمشروع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد». وقرر «تأليف لجنة متخصصة تتولى إجراء مسح شامل لثروات الأشخاص الذين شغلوا أو يشغلون مناصب دستورية أو قضائية أو إدارية أو عسكرية مع أزواجهم وأولادهم القاصرين، وفقاً لآلية ومعايير وأسس تحددها اللجنة».

«طابق جديد» فوق جبل النفايات في الجديدة

وناقش الوزراء جزءاً من خطة النفايات، مع عودة مشاهد تلال النفايات إلى الشوارع تمثلاً بما حصل في 31 كانون الأول 2020، وإعداد دفتر شروط وكلف وزارة الاتصالات «نقل إدارة شركتي الخلوي من إدارة شركتي (زين) و(أوراسكوم) الى إدارة وزارة الاتصالات، مع الاحتفاظ بالكيانات القانونية لشركتي (MIC1) و(MIC2) من أجل الحفاظ على قيمة الشركتين الاقتصادية والسوقية والحفاظ على ديمومة العمل والموظفين وعلى تقديم الخدمات للمواطنين وللاقتصاد».

كما كلف الوزارة إعداد دفتر شروط جديد وعقد الإدارة وشروط الاشتراك والتأهيل للمناقصة العالمية واقتراحه على مجلس الوزراء للموافقة عليه خلال مهلة ثلاثة أشهر، ثم إطلاق المناقصة العالمية الجديدة من أجل التعاقد على إدارة وتشغيل شبكتي الخلوي بالتنسيق مع إدارة المناقصات.

وقرر مجلس الوزراء التمديد لشركة «الليبان بوست» لمدة أقصاها 31 كانون الأول 2020، وإعداد دفتر شروط لإجراء مزايدة عالمية، على أن يتم تقصير المهلة الزمنية إذا جرت المزايدة في وقت يسبق المهلة المحددة.

كذلك وافق المجلس على «عرض وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية لمشروع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد». وقرر «تأليف لجنة متخصصة تتولى إجراء مسح شامل لثروات الأشخاص الذين شغلوا أو يشغلون مناصب دستورية أو قضائية أو إدارية أو عسكرية مع أزواجهم وأولادهم القاصرين، وفقاً لآلية ومعايير وأسس تحددها اللجنة».

«طابق جديد» فوق جبل النفايات في الجديدة

وناقش الوزراء جزءاً من خطة النفايات، مع عودة مشاهد تلال النفايات إلى الشوارع تمثلاً بما حصل في 31 كانون الأول 2020، وإعداد دفتر شروط لإجراء مزايدة عالمية، على أن يتم تقصير المهلة الزمنية إذا جرت المزايدة في وقت يسبق المهلة المحددة.

كذلك وافق المجلس على «عرض وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية لمشروع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد». وقرر «تأليف لجنة متخصصة تتولى إجراء مسح شامل لثروات الأشخاص الذين شغلوا أو يشغلون مناصب دستورية أو قضائية أو إدارية أو عسكرية مع أزواجهم وأولادهم القاصرين، وفقاً لآلية ومعايير وأسس تحددها اللجنة».

مكرّ دعمت نجّار بالدفاع عن موقفه وعون هذا الأجواء بين رئيس الحكومة ووزير الأشغال (هيثم الموسوي)

تقرير

كلفة صندوق النقد: رأس الحكومة؟

يعيش لبنان عصر صندوق النقد الدولي في انتظار ما سيقرّره. لكن العبرة تكمن في دخوله لبنان كي يكون عنصراً مراقباً للنظام المالي، حيث تتخطّى قدرته وأهدافه ما أراده لبنان من خطّته الاقتصادية

هيام القصيفي

لا ينتظر سياسيون وخبراء اقتصاديون رد صندوق النقد الدولي على الطلب اللبناني، بالمعنى الحقيقي للكلمة. الانتظار يكمن في مكان مختلف عن الموافقة أو عدمها، لأن هناك أكثر من مطبّ على الطريق وفخاخ كثيرة أمام لبنان، وتحديداً الحكومة التي تتعامل مع طلب مساعدة الصندوق وكأنه إنجاز يحتسب لها، في حين أنه قد يكون رأسها هو الثمن.

دلّت تجارب الدول التي تعاملت مع الصندوق على أنها كانت تتّجه إليه حاملة خريطة طريق وأفكاراً واقتراحات، لكن كل ذلك كان مصيره الرفض. رزمة الاقتراحات اللبنانية ستلاقي المصير ذاته، ليس الرفض بمعنى محاولة قراءة مختلفة للأفكار اللبنانية، كما الأفكار اليونانية أو الأرجنتينية، وغيرها، إنما ببساطة لأن طريقة عمل الصندوق مختلفة تماماً. هو من يحدّد الأفكار، ولو كانت للدول التي تستعين به أفكار شبيهة. وهو من يضع خريطة الطريق و«آليات الاستسلام». وهو أيضاً من يضع، وهذه هي النقطة الأساسية، تشريعات معدّة سلفاً، يفترض بالمجلس النيابي، كما هي الحال عندنا أن يقرّها من دون العودة الى نقاشات نيابية أو سياسية أو شعبية. تشريعات قد لا تتلاءم مع طبيعة النظام اللبناني ولا مقاربة اللبنانيين لها، لكنها حكماً تلائم الخطة الأساسية لصندوق يتعامل مع الدولة على أنها قاصر يحتاج الى رعاية. إضافة الى أن سمتين أساسيتين طبعتا عمل الصندوق وأظهرتا عقم سياساته في دول منهارة اقتصادياً: سياسة التقشف التي لم تؤدّ الى مفاعيل ناجحة بل العكس تماماً، والخصخصة التي حامت حولها شبهات الفساد على خطوط متشابكة من الصندوق نفسه وبين الصندوق ومنتفعين في الدول التي يعمل فيها. فكيف الحال مثلاً في لبنان، وسياسة التقشف ستطاول الطبقتين المتوسطة والفقيرة اللتين تعانيان أساساً من فساد السياسيين ومجموعة من الأغنياء المتورطين في صفقات مشبوهة، واللتين حوّلتهما سياسة مصرفية ومالية الى طبقة فقيرة وأخرى أكثر فقراً. في حين أن شبهات الخصخصة موجودة أساساً بين قوى سياسية هي نفسها المسؤولة عن الهدر والفساد وستتقاسم الحصص والمنافع العامة، كما حصل ويستمر في قطاع الخلوي في تقاسم طائفي وحزبي، ويحصل مثله في قطاعات أخرى مخصصة للخصخصة.

سياسياً، كيف يترجم ذلك في الساحة اللبنانية؟

لأن الصندوق لا يمكن إلا أن يكون تحت تأثير الخزانة الأميركية ودورها في مراقبة الوضع اللبناني وحزب الله في شكل أساسي، فإن انتظار رد الصندوق يتعلق بمستوى ما سيحدده من شروطه وفرض خطته بالكامل، أو تخفيف شروطه الكبيرة عن قصد، لمجرد أن يكون له موطئ قدم فاعل في لبنان، يسهل عليه وعلى الأميركيين مراقبة فاعلة أكثر للنظام المالي السريع، ليس نتيجة عدم الاستعانة بالصندوق، إنما نتيجة الفشل في إدارة الأزمة المالية، وما يتعلق منها تحديداً بأزمة المصارف ومصرف لبنان. ورغم مسارعة القوى السياسية الى احتوائها، ومنهم حزب الله الذي غضّ النظر (في العلن) عن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، في مقابل تصعيد ضد المصارف كان يفترض أن تجاريه فيه كافة القوى السياسية، فإن الضغط المالي وانفتاح سعر الصرف على مرحلة لا يمكن التكهن بها لن يعفي الحكومة من مواجهة الأخطر المقبل عليها شعبياً وسياسياً، لكنها ستكون أمام استحقاق بقائها على قيد الحياة أولاً وأخيراً.

> **لا يمكن صندوق النقد إلا أن يكون تحت تأثير الخزانة الأميركية**

هادئاً وإيجابياً في التعامل مع القوى السياسية، ما كان يفترض أن يؤدي الى تظهير دعم داخلي له. في مقابل تلقّيه ضربة من ألمانيا، وهي التي كانت معروفة بصلاتها كوسيط «أمني وسياسي» معه، وتشكّل كذلك عنصر تمويل أساسي في صناديق الدعم الدولية. فحضور الصندوق الى لبنان يختلف عن حضوره في اليونان مثلاً، حيث كانت ألمانيا راعيتها كما الاتحاد الأوروبي في شكل عام. لأن ما يُحضَّر للبنان، دولياً وأميركياً، بات مشروطاً مروره عبر البات يمكن التحكم بها. من هنا، استعادة ما حصل في عام 2000، بحسب أحد السياسيين لأن تلك المرحلة لم تكن، «على الورق»، أقل خطورة مالياً واقتصادياً مما هي الحال اليوم، لكن جرت التغطية على مساعدة لبنان وحكومة الرئيس رفيق الحريري عبر مؤتمر باريس الأول والثاني وفي السنوات الأخيرة عبر سيدر، من دون اشتراط المرور عبر الصندوق الدولي. لكن الدول نفسها ترى لبنان اليوم من منظار مختلف، وموقف فرنسا الأخير أكبر دليل على ذلك.

جاءت موافقة الحزب على طلب الصندوق موافقة مشروطة، في انتظار حقيقة ما يقدمه رعاة الصندوق ومحركوه كي يكون على بيّنة مما يُحضَّر، وقد يكون في مكان ما مراهناً على رفض الأخير «للمساعدة». لكن من يفترض به أن يصبح حذراً أكثر هو الحكومة التي قدمت طلب الدعم. أمثلة سقوط الحكومات التي استعانت بصناديق النقد، لتحل محلها حكومات جديدة، لا تزال حية، ومعها أمثلة عن الانفجار السياسي وحتى الأمني حيث تشتد رغبات التطرف وتصبح أكثر فاعلية لحشد التأييد لها. وفي لبنان حيث التشابكات كثيرة، ورغم أن الكلام عن آفاق الحكومة الحالية كثيرة لأن لا بديل منها، إلا أن ما يصحّ على الوضع قبل الصندوق هو غير ما بعده. فإما أن تسقط نتيجة ممارسات الصندوق نفسه وذهاب الأمور الى التفلت أكثر ورفض الشارع له، مع ما يعنيه ذلك من تضييق وتشريعات وخصخصة قائمة على شبكات مصالح سياسية ومالية، أو تسقط نتيجة الانهيار

فضية اليوم

مشاورات سفيرة لبنان في الأمم المتحدة حول التمديد لـ«اليونيفيل»
«مخالفة» أم «تآمر على المقاومة»؟

وفيق قانصوه

«نعم. أمل مدللي تتبنّى تماماً الموقف الأميركي في شأن العمل على تغيير تفويض «اليونيفيل» وقواعد عملها في لبنان». هذا ما أكّدته مصادر دبلوماسية لبنانية رفيعة المستوى في بيروت لـ«الأخبار» حول ما أثير عن الموقف المتلبس لمندوبة لبنان لدى الأمم المتحدة في المداولات الجارية في المنظمة الدولية عشية التجديد للقوات الدولية العاملة في لبنان نهاية الشهر الجاري. المصادر أوضحت أن التعديلات التي يعمل عليها الأميركيون «تطال خفض موازنة اليونيفيل وتقليص عديدها وإعادة النظر بالتفويض الممنوح لها عبر توسيع مهماتها بما يسمح لها بالدخول الى الملكيات الخاصة... أي باختصار كشف ظهر المقاومة».

وبحسب مصادر دبلوماسية في نيويورك، فإن مدللي «شاركت في مشاورات أميركية - سعودية - ألمانية من أجل اقتراح قرار بإدراج حزب الله على قائمة الأمم المتحدة للارهاب»، مشيرة الى أن اقتراحاً كهذا «من الصعب جداً أن يمرّ في وجود الفيتو الروسي والصيني، وهو ما يدركه من يعدّون له. لذلك، فإن التوجّه الآن ينصبّ على محاولة إدخال تعديل على ولاية اليونيفيل وقواعد عملها، في ظل شبه الغيبوبة التي تعاني منها الحكومة اللبنانية تحت ضغط الأزمة الاقتصادية وجائحة كورونا، ما يعطي المندوبة هامشاً كبيراً من الحركة في تعديل فقرات من قرار التجديد لليونيفيل».

وبعد جلسة مغلقة عقدها مجلس الأمن بواسطة الفيديو، أول من أمس، لمناقشة أحدث تقرير للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش حول تنفيذ القرار 1701، واستمع خلالها إلى إحاطة من المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان يان كوبيتش، حضّت واشنطن أعضاء المجلس على إعادة النظر في التفويض الممنوح لـ «اليونيفيل» بغية السماح لها بتنفيذ المهمات الموكلة إليها. وكتبت المندوبة الأميركية لدى الأمم المتحدة كيلي كرافت، على «تويتر»، أن «على مجلس الأمن أن يعمل لضمان أن تكون («اليونيفيل») قادرة على العمل كقوة فاعلة ومؤثرة»، إذ «لا يزال ممنوعاً على هذه القوة أن تنفذ تفويضها». كما أن «حزب الله تمكن من تسليح نفسه وتوسيع عملياته ما يعرض الشعب اللبناني للخطر». ورأت أن «على مجلس الأمن إما أن يسعى إلى تغيير جاد لتمكين اليونيفيل، أو أن يعيد تنظيم العاملين لديها ومواردها بمهمات يمكنها تحقيقها».

وأشار غوتيريش في تقريره الى أن «امتلاك أسلحة خارج نطاق سيطرة الدولة يشكّل انتهاكاً مستمراً للقرار 1701». ودعا الحكومة اللبنانية إلى «اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لضمان التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف والقرارين 1559 و1680 التي تطالب بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان». كما طالبها بـ«التزام سياسة النأي بالنفس، بما يتفق مع إعلان بعبدا»، ودعا «جميع الأطراف اللبنانية إلى الكفّ عن المشاركة في النزاع السوري وغيره من النزاعات في المنطقة». وشدّد على أن «حرية تنقل اليونيفيل في جميع أنحاء منطقة عملياتها في غاية الأهمية». فيما لفت كوبيتش، أكثر من مرة، وبوضوح، الى «التذمر الاسرائيلي من موضوع الأنفاق والأحداث التي تجري على الخط الأزرق».

> **مصادر دبلوماسية لبنانية: مدللي تتبنّى الموقف الأميركي في تغيير تفويض «اليونيفيل»**

ومعلوم أن تعديل ولاية اليونيفيل يحتاج إلى قرار جديد يتبناه مجلس الأمن الدولي. وتطالب الولايات المتحدة، منذ عهد باراك أوباما، استجابة لمطالب اسرائيل، بتطوير عمل هذه القوات وتوسيع صلاحياتها لتشمل تفتيش المنازل في الجنوب والدخول إلى أي مكان بشكل مفاجئ، إلا أنها اصطدمت دائماً برفض الدول الأخرى الأعضاء لا سيما روسيا والصين، وفي كثير من الحالات بمعارضة فرنسا صاحبة المشاركة الأكبر في القوة الدولية، وكذلك دول تشارك في اليونيفيل، لخشيتها من أن يغضب أي تعديل حزب الله مع ما لذلك من إنعكاسات محتملة على العلاقة بين القوة الدولية والأهالي على الأرض.

المصادر الدبلوماسية اللبنانية أكّدت أن مندوبة لبنان لم تنسّق خطواتها الأخيرة مع وزير الخارجية اللبناني أو مع أي موظف في الخارجية، مشيرة الى ضرورة «القيام بأمر ما»، موضحة أن على الحكومة استدعاء مدللي فوراً ومساءلتها بشأن مواقفها الأخيرة، مستغربة عدم إصدار الخارجية أي توضيح لما تقوم به السفيرة في نيويورك. ولفتت المصادر الى أن مندوبة لبنان «على ما يبدو تتصرف وفق أجندة خاصة، إذ أن أي طرف سياسي في لبنان، بما فيها الطرف الذي تحسب مدللي عليه، لم يعبّر يوماً عن موافقته على تعديل تفويض عمل اليونيفيل». واستغربت عدم إبلاغ مدللي وزارة الخارجية بطلب فرنسا، أثناء المداولات الأخيرة، من مجلس الامن الاستعداد لمساعدة لبنان على الخروج من الأزمة الاقتصادية، «وهي عندما سُئلت عن الأمر أجابت بأنها اعتبرت الأمر غير مهم»!

في المقابل، ينقل دبلوماسيون عن مدللي نفيها أن تكون قد اتخذت أي مبادرة أو أعلنت أي موقف خارج الموقف الرسمي اللبناني، فيما قال دبلوماسيون آخرون لـ«الأخبار» إن مخالفة مدللي تكمن في كونها دخلت في المشاورات، من دون إبلاغ الخارجية بذلك، إلا انها لم تتبنّ أي موقف بشأن ما يُقترح. ويستدل هؤلاء على كلامهم بالقول إن اقتراح تعديل مهمة اليونيفيل لا يزال يحتاج إلى وقت قبل وضعه على طاولة المفاوضات الجدية.

مدللي عُيّنت في منصبها قبل عامين خلفاً للسفير نواف سلام، وهي عملت سابقاً «مستشارة إعلامية» للرئيس سعد الحريري، وممثلة له في واشنطن، فضلاً عن كونها قدّمت خدمات للديوان الملكي السعودي في العاصمة الأميركية، لجهة تسويق سياسة الرياض وتأمين تواصل مع شخصيات أميركية. ويؤخذ عليها قلة التنسيق مع الخارجية باستثناء «أجنحة قريبة منها سياسياً». ويُنقل عن موظفي بعثة لبنان في مجلس الأمن أنها «كفّت أيدي جميع أعضاء البعثة عن متابعة أي ملف وحصرت كل الأمور السياسية والمالية وغيرها بها وحدها». كما يؤخذ عليها قلة انتاجيتها، «ففي عهد السفير سلام كانت البعثة تراسل الخارجية مرة شهرياً على الأقل، ليتراجع عدد المراسلات في عهد مدللي الى نحو ست سنوياً، علماً أن لبنان موجود على جدول أعمال مجلس الأمن في أكثر من قرار، وهو يندرج ضمن المجموعة العربية وكتلة عدم الانحياز، وتصدر قرارات سنوية في الجمعية العامة تعني لبنان واللبنانيين مباشرة وغير مباشرة».

قضية

فضائح الفيول تنهي مسيرة سوناطراك في لبنان؟

ملف الفيول صار متشعباً. القضاء وضع يده على القضية، لكن الخشية تبقى من التسييس. الأداة السحرية لصنع المحاسبة. لكن بعيداً عن المسار القضائي، لا تزال معامل الكهرباء تعاني من تبعات عدم التقيد بالمواصفات المطلوبة للفيول. لا قدرات تخزينية لكهرباء لبنان حالياً ولا إمكانية لتشغيل المعامل بكامل طاقتها، ولولا أن استهلاك الطاقة ينخفض في هذه الفترة من السنة، لكانت التغذية انخفضت بشكل ملحوظ. كل ذلك يشير إلى أن عقد سوناطراك وصل إلى نهايته بعد 15 عاماً، كان يجدّد خلالها كل ثلاث سنوات

إيلي الفرزلي

قضية الفيول المغشوش صارت قضية القضايا. هي عيّنة من الفساد المستشري في البلد، والأهم أنها ستكون عيّنة لكيفية مواجهة هذا الفساد في جمهورية ما بعد الانهيار. التسييس يطلّ على الملف من كل صوب. ذلك كفيل بإنقاذ المتورطين. هنالك دائماً فيتو يقضي على المحاسبة: سياسي حيناً وطائفي أحياناً، هذا إذا ضبطت الحدود بين الأمرين. لكن مع ذلك، ثمة أمل بأن يصل هذا الملف إلى خواتيمه، بأن يسمح السياسيون للقضاء، ولو لمرة واحدة، بأن يقوم بعمله، وخاصة أن ما تظهره التحقيقات حتى اليوم يؤكد أن هنالك شبكة عنكبوتية من الرشى التي يصعب حصرها، أو تحديد مسارها الزمني. مطّلعون على الملف يقولون إنه لشدة تعقيده، قد يصح معه قلب القاعدة القانونية. هنا الكل متهم حتى تثبت براءته.

القصة طويلة وهي حكماً لم تبدأ مع وصول الباخرة MT Baltic إلى لبنان في آذار الماضي. لكن مع ذلك، فإن ما فتح الباب أمام القضاء للدخول إلى الملف هو تلك الباخرة التي تبيّن أنها محمّلة بـ«نفايات نفطيّة»، بالرغم من حصولها على صك براءة من منشآت النفط والمديرية العامة للنفط في وزارة الطاقة يؤكد أنها مطابقة للمواصفات.

مسألة المواصفات المطلوبة للفيول ليست يوماً ثابتة. على سبيل المثال، قبل عام 2013، لم تكن وزارة الطاقة تشترط أن تكون مواصفات الفيول مطابقة لـ«إيزو» 8217. لكن الأمر تغيّر يوم التعاقد مع شركة «كارديفيز». حينها تبين أن الفيول المعتمد لا يصلح للمحركات العكسية، وقد يسبب لها ضرراً بالغاً، والأمر نفسه يشمل معملي الزوق والجية الجديدين، اللذين يعملان على المحركات نفسها. صار الفيول يصل إلى لبنان وفق نوعين من المواصفات. الأول مطابق لمواصفات «إيزو» والثاني أقل جودة يستخدم لتشغيل المعملين الحراريين القديمين في الزوق والجية. بالنسبة إلى الفيول الذي يُستقدم لتشغيل الباخرتين ومعملَي الزوق والجية الجديدين، لم يعد الاكتفاء بالفحوصات التي تجرى في مختبرات منشآت النفط، بإشراف إحدى شركات المراقبة المكلفة من قبل المديرية العامة للنفط، كافياً. الآلية صارت كالآتي: تصل الباخرة المحمّلة بالفيول إلى الساحل اللبناني، فتأخذ مديرية النفط عيّنة منها لفحصها. إذا تأكد مطابقتها للمواصفات تفرغ الحمولة في خزانات كهرباء لبنان. في هذه المرحلة تحديداً، وأثناء عملية التفريغ، تبدأ كل من كارديفيز و MEP بالحصول على العيّنة الخاصة بها، عن طريق التنقيط طوال فترة التفريغ. بعدها ترسل كل شركة عيّنتها إلى شركة الفحص في دبي (Bureau Veritas)، ولا تستعمل الفيول إلا بعد التأكد من مطابقته للمواصفات المطلوبة. درجت العادة هنا أن يستعمل الفيول حتى إذا كانت مواصفاته غير مطابقة تماماً. لكن الأمر يتطلب حينها إجراءات أصعب من قبل الشركتين المعنيتين، تتعلق بمعالجة الفيول قدر الإمكان من خلال فلاتر خاصة. في هذه الحالة، يُعرف في القطاع أن البواخر تتفوق على المعامل الأرضية في قدرتها على معالجة الفيول (نظراً إلى طبيعة عملها وإمكانية انتقالها من بلد إلى آخر ومن استعمال نوع فيول إلى آخر). على سبيل المثال، اعترضت MEP على إحدى الشحنات التي وصلت إلى لبنان في تموز، رافضة استعمالها فيها، إلا أن كارديفيز استعملتها، بعدما تمكّنت من معالجتها، لكنها مع ذلك اضطرت إلى تخفيض طاقتها الإنتاجية. للمناسبة، تلك الشحنة لا تزال محل خلاف بين كهرباء لبنان والشركة المشغلة. كهرباء لبنان تؤكد أن الشحنة كانت مطابقة للمواصفات المنصوص عليها في العقد، والشركة تعتبر أنها غير قابلة للاستعمال.

> **أربع شحنات مخالفة للمواصفات وصلت إلى لبنان منذ بداية 2019**

بحسب مدير شركة MEP يحيى مولود، فإن أربع شحنات رفضت حتى اليوم. أولاها في الشهر الأول من عام 2019، ولم تكن مطابقة لكل المواصفات المطلوبة، وثانيتها في شهر تموز، واحتوت على مواد كيميائية محظورة وغير مستقرة تسمح بتغيير خصائص الفيول، وثالثتها شحنة آذار الماضي التي كانت قد وصلت نسبة الترسبات النفطية فيها إلى 4,26، فيما يفترض ألا تزيد على 0,1 (أكدت الفحوصات التي أجرتها منشآت النفط مطابقتها للمواصفات قبل أن يتبيّن أنها غير مطابقة). أما آخر الشحنات المرفوضة فتلك التي كانت مُخصصة للمعامل الحرارية (القديمة)، وأعلنت وزارة الطاقة رفضها بسبب الاختلاف في نسبة الكثافة.

اللافت أنه بالرغم من إعلان سوناطراك موافقتها على استعادة الشحنة المغشوشة (آذار)، فإن هذه الشحنة لا تزال حتى اليوم في الخزانين الرئيسيين (25 ألف طن سعة كل خزان) في مؤسسة كهرباء لبنان، ما يسبب نقصاً في القدرات التخزينية للمؤسسة. وهي لذلك لم تتمكن من تفريغ الشحنة التي تلت، والتي تبين أنها مطابقة للمواصفات، فاضطرت إلى استعمال خزانات احتياطية تستعملها شركة MEP، وهي لا تزال تستعين بهذه الخزانات. هذا يؤدي إلى تفريغ الشحنات على مراحل وبتأخير نحو خمسة أيام. تملأ الخزانين الاحتياطيين (22 ألف طن الزوق و11 ألفاً في الجية) ثم تنتظر ريثما يستهلك جزء من المخزون لتعيد ملء الخزانين. الأمر لم يقف عند هذا الحد. بعدما تبين أن الشحنة المخصصة للمعملين القديمين غير مطابقة أيضاً، انخفضت القدرة على تأمين كامل حاجة المعملين من الفيول، فتوقف العمل في مجموعتي إنتاج من أصل ثلاث في الزوق، وفي مجموعتين من خمس مجموعات في الجية. ولذلك، اضطرت كهرباء لبنان إلى تشغيل المعامل الاحتياطية في صور وبعلبك.

كل ذلك يشير إلى خلل جوهري إن لم يكن في العقد مع سوناطراك ففي تنفيذه. والخلل هنا لا يتعلق بالمخالفات القانونية التي فتح التحقيق بها فحسب، بل بالأضرار التقنية أيضاً. وهذا الأمر يستدعي بحثاً طارئاً في حلول جذرية، إما تخلص إلى تغيير الشركة (ينتهي عقدها في نهاية العام)، مقابل إجراء مناقصة فعلية لتأمين الفيول أو توقيع عقد يكون فعلاً من دولة إلى دولة، مع دولة تنتج الفيول الذي يحتاج إليه لبنان، لا كما يحصل مع الجزائر، التي لا تنتج هذا النوع من الفيول. أولى الخطوات الفعلية لإنهاء هذه الحالة، تمثلت في كشف وزير الطاقة ريمون غجر عن نيته الإعلان قريباً عن عقود جديدة.

تجدر الإشارة إلى أن لبنان لم يتعاقد أصلاً مع الشركة الوطنية الجزائرية «Sonatrach» مباشرة، بل مع شركة «Petroleum BVI» وهي شركة مسجلة في الجزر العذراء البريطانية (واحدة من الجنّات الضريبية في العالم)، مملوكة من مجموعة سوناطراك القابضة. وهذه الشركة تعمل في تجارة المشتقات النفطية والغازية وفي النقل البحري. وهي بالتالي، جل ما تفعله هو شراء الفيول من مصادر متعددة ثم بيعه للبنان، عبر شركة ZR energie أو عبر شركة البساتنة.

الإنتاج يتراجع في الزوق والجية بسبب رفض الشحنة الأخيرة (هيثم الموسوي)

الفيول المغشوش: مظلّة السياسة تحمي الفاسدين

رضوان مرتضى

دخلت فضيحة الفيول المغشوش بازار السياسة. احتدم الكباش بين العونيين والمردة. الاعترافات تؤشر إلى تورط عدد كبير من موظفي المنشآت النفطية بقبض رشى وهدايا للتلاعب بنتائج التقارير المخبرية، وتُؤدي إلى الاشتباه في تلقي موظفين رشى لإدخال فيول مغشوش ما كان يتسبب بأعطال وانقطاع الكهرباء ويكبّد الخزينة ملايين الدولارات لإصلاحها. هذه الاعترافات التي أدلى بها موظفون أمام محققي فرع المعلومات، عاود بعضهم تكرارها أمام قاضي التحقيق.

هل ستؤدي المعركة الجارية إلى سجن جميع المتورطين، أم أنها ستقتصر على بضعة موظفين، أم أنّ الحرب المعلنة هدفها إعادة توزيع الحصص لانتزاع «المنشات» من يد تيار المردة؟ أين وزراء التيار الوطني الحر الخمسة الذين تعاقبوا على وزارة الطاقة مما كان يجري؟ لماذا لم تأخذ وزارة الطاقة بتقارير كان يرسلها مدير شركة مشغّلة لأحد المعامل تؤكد أنّ النفط غير مطابق للمواصفات؟ لماذا يقود هذه الحملة قاضيان من حصة التيار الوطني الحر هما غادة عون ونقولا منصور؟ لماذا لم يتم توقيف مديرة عامة محسوبة على التيار، رغم أنها، بحسب مصادر قضائية، اعترفت بأنّها كانت «تأخذ الهدايا»؟ كيف يتولى التحقيق في هذا الملف قاضٍ اشتُبه فيه بتقاضي رشى وأحيل على التحقيق في ما سُمّي «حملة الفساد القضائي»؟

تدخل السياسة لتضييع الحقيقة في ملف شديد الحساسية يفترض أن يرمي بجميع المتورطين فيه بالسجن. المشتبه فيه بالفساد يرفض المثول أمام القضاء لادعائه بأنّ القاضي مشكوك في نزاهته ومنحاز ضده. وبهذه الذريعة، لا يَمثُل المدير العام لمنشآت النفط سركيس حليس أمام قاضي التحقيق خشية تعرّضه للتوقيف. ويلوذ حليس بتياره السياسي (المردة). وعندما يعجز الأخير عن الحصول على ضمانة بعدم توقيف رجله، يرفض تسليمه للقضاء!

يوم أمس، استجوب قاضي التحقيق الأول في جبل لبنان، نقولا منصور، أربعة موقوفين في القضية هم: موظف مكلف بالتوقيع على نتائج الفحوصات المخبرية، وموظفان مسؤولان في المنشآت النفطية، وممثل شركة سوناطراك في لبنان ط. ف.

الموظفون الثلاثة كرروا اعترافاتهم التي أدلوا بها أمام محققي فرع المعلومات لجهة قبض رشى عبارة عن «هدايا» ومبالغ مالية. كذلك اعترف ممثل سوناطراك بأنّه كان يدفع مبالغ مالية لموظفين للتلاعب بالنتائج. وعلمت «الأخبار» أنّ أحد الموقوفين الذي استجوبه منصور

> **«المردة» لم يسلّم المدير المشتبه فيه لأنه لا يضمن عدم توقيفه!**

أول من أمس، وهو مدير سابق في المنشآت النفطية في الشمال، والذي أحيل على التقاعد عام 2016، اعترف بأنّه كان يقبض من ممثل سوناطراك مبلغ 2500 دولار عن كل شحنة نفط. وروى أنّه كان يرسل نتائج الفحوص المخبرية إلى ممثل الشركة الذي كان يطلب جعل نتائج التقارير متقاربة في ما يتعلّق بالترسبات النفطية. غير أنّ الموقوف أبلغ القاضي أنّ التقارير التي كان يرسلها ليست مزوّرة، إنما هو يملك السلطة التقديرية التي تمنحه حق تلبية رغبة ممثل الشركة الذي يطالبه بتحسين النتائج، فضلاً عن التنسيق بين المختبرات لمطابقة النتائج! كذلك أفاد الموقوف بأنّ ممثل الشركة الجزائرية كان يعطيه ليرات ذهبية سنوياً ومبالغ مالية لتوزيعها على موظفين. واللافت ما ذكره الموقوف لجهة أنه استمر، رغم تقاعده، بتقاضي مبلغ مالي عن كل شحنة، لكونه عرّف ممثل الشركة إلى موظفين في المختبرات ليتعاونا معه بعد تقاعده، إلا أنّ المبلغ تراجع إلى 2000 دولار، أخرها قبل ثلاثة أشهر.

وعلمت «الأخبار» أن محققي فرع المعلومات استمعوا على مدى سبع ساعات إلى إفادة المهندس يحيى مولود، مدير شركة مشغّلة لأحد معامل إنتاج الكهرباء، الذي كشف أنّه أجرى فحوصات على عيّنات من شحنات نفط سابقة في المانيا بيّنت وجود مواد فاسدة وسامّة فيها. وقال إنه أرسل هذه التقارير الى وزيرة الطاقة السابقة ندى البستاني التي لم تقدم على أي إجراء. ويستكمل قاضي التحقيق اليوم الاستماع الى كل من وزيري الطاقة السابقين محمد فنيش وندى البستاني، إضافة إلى مولود.

قضية

فساد لبناني ـ عراقي في بغداد:

«صفقة التأمين» بين السياسة والمال

صدر خلافٌ سياسيٌ واحدامن ملفات الفساد الكثيرة والمعقّدة في العراق. قصة جديدة أبطالها سياسيّون رسميون وسياسيون عراقيّون ورجال أعمال لبنانيون. ومن خلالها يمكن قياس حجم الملفات «المخفيّة» هناك. في بغداد، لا تُبرم الصفقات من دون أن يدفع رجال الأعمال «حصّة» السياسي/ المتنفّذ. وفي لحظةٍ ما، ينتقل هؤلاء من معسكر «الفاسدين» إلى معسكر «مكافحيه»، لحفظ مكتسباتهم ومغانمهم

نور أيوب

من أوجه التشابك والتشابه، بين الساحتين اللبنانيّة والعراقيّة، الفساد الضارب في وزارات الدولتين ومؤسساتهما. منذ أسابيع يسري الحديث عن فضيحة - تصدّرت وسائل إعلام عديدة - أبطالها سياسيّون عراقيّون ورجال أعمال لبنانيون. فضيحةٌ، في شقّيها السياسي والنقدي، تعكس حجم «الخدمات المتبادلة» بين الساسة ورجال الأعمال، وسعيهم إلى مراكمة ثرواتهم بعيداً عن النهوض بواقع مزرٍ ترزح تحته شرائح لا تملك قوتَ يومها.

في شقّها السياسي، شكّل تكليف محمد توفيق علّاوي، برئاسة الوزراء في العراق (قبل اعتذاره) مطلع شباط/ فبراير الماضي، مفصلاً مهمّاً في العلاقة بين رئيس البرلمان محمد الحلبوسي والنائب مثنى السامرائي. علّاوي، فشل في تحصيل دعم «سُنّي» لحكومته؛ حجر العثرة كان التحالف البرلماني الذي يقوده الحلبوسي، بوصفه «ممثّل البيت السُنّي». استطاع علّاوي خرق التكتّل، مبرماً تفاهمات مع السامرائي، يمنحه الأخير صوته مع 10 نوّاب آخرين، في وقتٍ يحفظ الرئيس المكلّف «مكتسبات» السامرائي، وأبرزها وزارة التربية، ومغانمها.

«مكتسبات» السامرائي، في حكومة عادل عبد المهدي، كانت محميّةً بتفاهم سياسيّ بينه وبين الحلبوسي والنائب محمد الكربولي (شقيق زعيم «حزب الحل» جمال الكربولي)، واحدٌ منها «عقد تأمين» موقّع بين وزارة التربية من جهة، و«شركة التأمين العراقيّة العامة» و«شركة أرض الوطن للتأمين» (مقرّها بغداد، ومملوكة لرجال أعمال لبنانيين هم: كريم تحسين خيّاط وبشير الخشن وريتشارد صليبا) من جهة ثانية. كانت وزارة التربية (وما زالت) «كعكة» يتقاسم أرباحها السياسيون الثلاثة؛ لكن «حسابات» السامرائي عدّها الحلبوسي «انشقاقاً»، فبات رئيس البرلمان «ملزماً بتأديبه»، فهو «زعيم المكوّن» ويرفض أي رأيٍ «يعرّد خارج سربه».

الحلبوسي، وبالتنسيق مع المؤسسة القضائيّة، حرّك الملف مطلع آذار/ مارس الماضي؛ فاعلن «البنك المركزي العراقي» تجميده الأموال المنقولة وغير المنقولة لشركة «أرض الوطن»، ومديرها المفوّض علي نصير جبّار (راجع الوثيقة المنشورة على الموقع الإلكتروني)، كما أصدر - وفق معلومات «الأخبار» - مذكرات إلقاء قبضٍ بحق خيّاط والخشن، إضافةً إلى عددٍ من العاملين في التربية، بينهم مدير مكتب الوزيرة سهى خليل بك، ومدير الشؤون القانونية، والوكيل الإداري، ومدير العقود، بحجّة «إحداث أضرار بالمال العام».

اللافت أن الحلبوسي، وبعد «جرجرة» الوزيرة إلى التحقيقات، استطاع أن يعيدها إلى كنف فريقه السياسي، مُرجعاً المياه إلى مجاريها - في الأسابيع الماضية - مع السامرائي، في وقتٍ يُنقل فيه عن المتضرّرين من الخلاف أن «الشركة دفعت ثمن خلافٍ سياسي، لا ناقة لها فيه ولا جمل».

تقنيّاً، ثمّة وجهتا نظر؛ الأولى لـ«أرض الوطن»، أما الثانية فلـ«ديوان الرقابة المالية الاتحادي».

وفق روايته، يؤكّد فريق شركة التأمين دخوله المضمار في العام 2015، إثر قرار مجلس الوزراء برئاسة حيدر العبادي (239/ 2015)، لتشجيع وزارة التربية من جهة، و«شركة التأمين العراقيّة العامة» و«شركة أرض الوطن للتأمين» (مقرّها بغداد، ومملوكة لرجال أعمال لبنانيين هم: كريم تحسين خيّاط وبشير الخشن وريتشارد صليبا) من جهة ثانية. كانت وزارة التربية (وما زالت) «كعكة» يتقاسم أرباحها السياسيون الثلاثة؛ لكن «حسابات» السامرائي عدّها الحلبوسي «انشقاقاً»، فبات رئيس البرلمان «ملزماً بتأديبه»، فهو «زعيم المكوّن» ويرفض أي رأيٍ «يعرّد خارج سربه».

الحلبوسي، وبالتنسيق مع المؤسسة القضائيّة، حرّك الملف مطلع آذار/ مارس الماضي؛ فاعلن «البنك المركزي العراقي» تجميده الأموال المنقولة وغير المنقولة لشركة «أرض الوطن»، ومديرها المفوّض علي نصير جبّار (راجع الوثيقة المنشورة على الموقع الإلكتروني)، كما أصدر - وفق معلومات «الأخبار» - مذكرات إلقاء قبضٍ بحق خيّاط والخشن، إضافةً إلى عددٍ من العاملين في التربية، بينهم مدير مكتب الوزيرة سهى خليل بك، ومدير الشؤون القانونية، والوكيل الإداري، ومدير العقود، بحجّة «إحداث أضرار بالمال العام».

اللافت أن الحلبوسي، وبعد «جرجرة» الوزيرة إلى التحقيقات، استطاع أن يعيدها إلى كنف فريقه السياسي، مُرجعاً المياه إلى مجاريها - في الأسابيع الماضية - مع السامرائي، في وقتٍ يُنقل فيه عن المتضرّرين من الخلاف أن «الشركة دفعت ثمن خلافٍ سياسي، لا ناقة لها فيه ولا جمل».

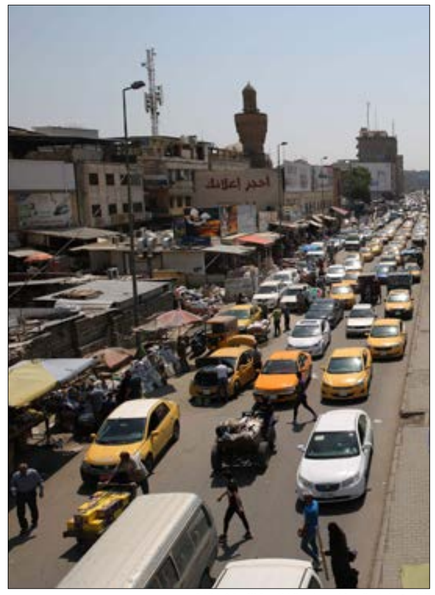
التزمت «أرض الوطن» بدفع الفاتورة الاستشفائية لـ 3500 حالة، بلغت قيمتها 333 ألف دولار أميركي (أ ف ب)

وقّع الطرفان العقد (راجع «عقد التأمين الجماعي المتعدد المنافع»، المنشور على الموقع الإلكتروني) وبقيمة 41 مليار دينار عراقي (34 مليون دولار أميركي)، لمدّة خمس سنوات (قابلة للتجديد)، ويشمل تقديمات متنوّعة لـ620 ألف منتسب للوزارة، إثر مفاوضاتٍ دامت سنواتٍ عديدة، وسط منافسةٍ حادّة بين عددٍ من الشركات التي قدّمت - بدورها - عروضاً وفق المعايير التي «صاغتها» الوزارة.

ثلاثة أشهر وبدأ الخلاف السياسي. سارعت الشركة إلى فسخ العقد، علماً بأنّها - وخلال الأسابيع القليلة - التزمت بـ3500 حالة، بلغت قيمتها 400 مليون دينار عراقي (333 ألف دولار أميركي). قبضت «أرض الوطن» كامل المبلغ، 34 مليون دولار (راجع «فسخ العقد») وعلى دفعتين، في وقتٍ قياسيٍّ، لكنّها سرعان ما شرعت في إعادته وفق ما نصّ عليه العقد المبرم، مرفقة في بيان صادر عنها أنّها «التزمت بكل بنود العقد، لكنّها فضّلت فسخه حفاظاً على مهنيّتها وسمعتها، بعدما ورد كتابٌ من ديوان الرقابة المالية الاتحادي، بلفت نظر الوزارة إلى أن العقد الموضوع يجب أن يكون اختيارياً وليس إلزامياً» (راجع البيان كاملاً على الموقع الإلكتروني).

> **لم يثبت وجود نشاط يخص الاعمال التامينية لشركة «أرض الوطن» عام 2018**

هذه النقطة عُدّت «الثغرة» التي أطاحت العقد. وقد أوجدت إثر الخلاف السياسي، علماً بأن المستفيدين الثلاثة والشركة نالوا ما يريدونه (راجع «الأخبار»، عدد أول من أمس)، رغم نفي مصادر الشركة ومصادر سياسية أخرى «صحّة بعض الأرقام». وفي هذا الإطار، تؤكّد مصادر قضائيّة عراقية، في حديثها إلى «الأخبار»، أن «الربح الصافي» الذي حازته الشركة لحظة توقيعها العقد بلغ ما نسبته 20 في المئة من قيمته الإجماليّة.

في المقابل، أرسل «ديوان الرقابة» كتابين إلى مجلس النواب، الأوّل بتاريخ 3 آذار/ مارس الماضي والثاني في الـ11 من الشهر عينه (الكتابان على الموقع الإلكتروني لـ«الأخبار»)، طارحاً استفهاماتٍ عديدة عن آلية توقيع هذا العقد. في الأوّل، ثمة إشارةٌ إلى أن العقد «ليس من القضايا العاجلة أو المُلحّة، وأن الوزارة لم تقم بإرسال العقد إلى الديوان، وهذا مخالفٌ للقانون»، لافتاً إلى أن التدقيق أثبت «وجود عرضٍ واحد، من دون أن يكون هناك عرضٌ آخر يتيح للوزارة حريّة الاختيار». كذلك، لم يكن هناك «مبرّر لمدّة العقد»، إضافةً إلى أن «عقد المشاركة المبرم بين أرض الوطن وشركة التأمين العراقية، جرى بموجب عقد مشاركة بينهما في 17 كانون الأوّل/ ديسمبر الماضي، في حين وقّع العقد بين الوزارة وأرض الوطن بعد مرور 9 أيّام فقط، ما يشير إلى أن الشريك المذكور حديث الشراكة مع شركة التأمين العراقية». وبلفت الكتاب إلى أن «المبلغ سدّد بالكامل من دون أخذ ضمانات كافية»، فيما اكتفت الوزارة بخطاب الضمان المقدم عن حسن التنفيذ (ملياري دينار عراقي)، أي 5 في المئة من مبلغ العقد.

أما الكتاب الثاني، فيسأل عن سبب تفويض «شركة التأمين العراقية، الرائدة في هذا المجال، إلى أرض الوطن صلاحيّة تقديم العروض»، عدا عن أن «الصفقة يجب أن لا تكون جماعةً بل طوعاً»، وهذا ما يفرض تساؤلاً ثانياً. الكتاب خلص إلى نقاطٍ عديدة، أبرزها:

- إجازة ممارسة أعمال التأمين لشركة «أرض الوطن»، انتهت في 30 تموز/ يوليو 2019، وتم تجديد الإجازة بموجب كتاب «ديوان التأمين» في 20 كانون الأوّل/ يناير 2020، للفترة الممتدة من 30 تموز/ يوليو 2019 لغاية 30 تموز/ يوليو 2020، وبأثر رجعي، و«عليه فإن توقيع العقد تمّ بدون منح إجازة تجديد ممارسة أعمال التأمين لأرض الوطن في حينها».

- لم ترسل الوزارة كتاباً إلى «ديوان التأمين»، الجهة المسؤولة عن شركات التأمين الأهلية، لبيان الملاءة المالية لشركة «أرض الوطن» والأعمال المماثلة لها قبل إجراء التعاقد معها.

- لم يثبت وجود نشاطٍ يخص الأعمال التأمينية لشركة «أرض الوطن»، خلال سنة 2018، وقد حقّقت عجزاً مالياً قدره 15 ألف دولار أميركي.

- لم يثبت وجود استمرارية مالية لشركة «أرض الوطن» خلال العام 2018.

عملياً، الصفقات في العراق، كما لبنان، منطلقها العلاقات مع ساسةٍ فاسدين، وتنتهي بمساوماتٍ ومقايضات، كـ«صلحة» الحلبوسي - السامرائي، والتي ستفضي قريباً إلى إخراج المتهمين بـ«عفوٍ خاص».

على الغلاف

رسالة رئيس «الأميركية»: ابتزاز لتسويق التقشف

رمى رئيس الجامعة الأميركية فضلو خوري أرقاماً غير محققة في أيدي أهل الجامعة، في محاولة لتسويق خطة تقشف قائمة على توزيع الخسائر بين الإدارة والأساتذة والطلاب والموظفين. ووجّه تهديداً مبطناً بإقفال دوائر واختصاصات وتخفيض مساعدات مالية واستغناء عن موظفين، من دون أن يطمئن الطلاب إلى عدم «دولرة» الأقساط

(هيثم الموسوي)

فاتن الحاج

خرج، أمس، رئيس الجامعة الأميركية في بيروت فضلو خوري على أهل الجامعة برسالة تهويلية تحذر من خطر وجودي يتهدد الجامعة وتحديات كبيرة تواجهها في ظل الأعباء الذي رتّبها تفشي وباء كورونا والانهيار الاقتصادي في لبنان. قدم خوري أرقاماً لحجم التراجع المتوقع وغير المحقق لإيرادات للجامعة، كأن تكون الميزانية السنوية 609 ملايين دولار وأن تكون الخسارة في العام المقبل 249 مليون دولار أي بنسبة 60%، وأن تلامس خسارة هذا العام 30 مليون دولار، وسط غياب للشفافية أو تقديم لمستندات تثبت صحة الرقم الأخير، ولا سيما خلال النقاشات التي تدور، أخيراً، في أروقة الجامعة ضمن الحلقة الضيقة من عمداء ومديرين إداريين ورؤساء ومسؤولين آخرين. هذه المرة لم يلجأ رئيس الجامعة إلى «التطمينات» السابقة للطلاب بأن «المدفوعات يمكن أن تكون بأي من العملتين الليرة أو الدولار» لإيحاء بأن لا «دولرة للأقساط»، بل كان واضحاً حين لفت إلى «الافتراض المتفائل بأن الليرة اللبنانية ستستقر عند ثلاثة آلاف ليرة للدولار»، ما يعني عملياً «دولرة» الأقساط، بما يترتّب على ذلك من نزوح من الجامعة إلى جامعات أخرى أقل كلفة.

وكان خوري بدأ رسالته بمقدمة وجدانية تحدث فيها عن اعتماد الجامعة، منذ انتهاء الحرب الأهلية قبل ثلاثين عاماً، نموذجاً قوياً للنمو، ووضعها بين أفضل 200 جامعة حول العالم، بحسب معايير عديدة، وفي مراتب أعلى بكثير لجهة التأثير وتوظيف المتخرجين والتوظيفات بشكل عام.

رسالة الرئيس اتبعت استراتيجية تقبّل الصدمة حين قال إن «الانهيار الدراماتيكي شبه الكامل للاقتصاد اللبناني، والسقوط غير المقيّد للليرة، وتوقع ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، لا تترك مجالاً للشك في شأن التطورات المرتقبة». وأشارت الرسالة بلبلة في صفوف الأساتذة والطلاب والموظفين، على خلفية أنّه لا يمكن بشحطة قلم أن تقر «جامعة عريقة» بتقبل السيناريو الكارثي. وهي مطالبة باجتراح حلول لمعالجة الأزمة «الخارجة عن إرادتها» هذه المرة وتختلف، كما تقول مصادر جامعية، عن المرات السابقة المتعلقة بملفات الفساد وغيرها. ويمكن الجامعة، بحسب المصادر، البحث عن إيرادات من مصادر متنوعة، ومنها جمعية المتخرجين مثلاً.

لم يطمئن خوري أحداً من أسرة الجامعة، ولا سيما الطلاب الذين باتوا متخوفين من ارتفاع غير مسبوق للأقساط ودولرتها، ما قد يهدّد بإفراغ بعض كليات الجامعة، ولاسيما أقسام العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الزراعية، وهي اختصاصات يمكن للطالب أن يدرسها في جامعات أخرى بنوعية تعليم أفضل وكلفة أقل. وهذا النزوح قد يحوّل الجامعة إلى جامعة تقنية وليست جامعة شاملة، وبالتالي الخشية من انخفاض نوعية التعليم.

وفي تعليق أوّلي على الرسالة، كررت مصادر طلابية الموقف الذي سبق أن أعلنته الحملة ضد دولرة الأقساط، أن الطلاب ليسوا زبائن، مطالبة بتجميد كل الأقساط خلال فترة دراسة الطلاب في الجامعة، مع تدخل وزارة التربية على صعيد كل جامعة على حدة لتحويل عملة القسط من الدولار إلى الليرة وتثبيتها على سعر الصرف الرسمي الحالي (1515 ليرة)، وإبطال أي دولرة للأقساط. ووصفت المصادر خطاب الرئيس بالابتزاز العاطفي والإنذاري لتهدئة الطلاب وقطع الطريق على أي احتجاج طلابي جدي تغييري للنظام التعليمي في لبنان الذي يقوم على القطاع الخاص ويهمّش القطاع الرسمي.

لا تملك أسرة الجامعة اليوم معلومات كافية عن عمق الأزمة، لعدم إشراكها في النقاشات الأخيرة. وهنا تخشى المصادر أن تتخذ قرارات أحادية الجانب من مجلس أمناء الجامعة. برأيها، ما يحصل هو محاولة لتسويق خطة تقشف وتوزيع الخسائر بين الإدارة والأساتذة والطلاب والموظفين، تماماً كما فعلت الحكومة في خطتها المالية. ووفق المصادر الجامعية، ليس معروفاً من يخسر أكثر، الجامعة أم المستشفى «لأنه ليس بين أيدينا أي منشور يثبت حقيقة ما يجري». وتحت شعار «إنقاذ المؤسسة» والتصدي للأزمة الراهنة، توقع خوري أن تشمل العوامل المؤثرة على إيرادات الجامعة انخفاضاً كبيراً في المنح الدراسية الخارجية القائمة على الدولار، والتي تم الإعلان عنها للجامعة الأميركية في بيروت قبل كورونا، وزيادة المالية للطلاب المستمرين في الدراسة، والذين يتلقون بالفعل مساعدة مالية، وانخفاضاً كبيراً في عدد المرضى الذين يدخلون المركز الطبي للجامعة الأميركية في بيروت للعلاج، ونسبة ثابتة من فواتير العناية الصحية غير المحصلة من الدولة. وثمة تهديد مبطن بإقفال دوائر والاستغناء عن موظفين وتقليص المساعدات المالية والاجتماعية للطلاب وإلغاء اختصاصات غير مربحة في كليات. هنا تسأل المصادر: «ماذا يعني اختصاصات غير مربحة؟ هل يمكن أن نقفل قسم الجيولوجيا مثلاً في بلد زلزالي لمجرد أنه اختصاص لا يعود بإيرادات على الجامعة؟».

> رسالة الرئيس اتبعت استراتيجية تقبّل الصدمة

تبدي المصادر الجامعية خشيتها من استثمار الأزمة لتنفيذ أجندات خارجية ومنطق الشركات الخاصة على الجامعة، على غرار ما يحصل في جامعات أخرى في العالم باتت تدار بطريقة نيوليبرالية يحكمها اقتصاد العرض والطلب.

وتكشف المصادر عن الإعداد لخطوات تحمي الطلاب والأساتذة والموظفين، تبدأ بالسعي للتشاور العقلاني مع إدارة الجامعة وإبداء الاستعداد للتعاون في حل الأزمة قبل اللجوء إلى أي تصعيد.

تحرير

محافظ جبل لبنان يقيّد البلديات... من أجل «تاجر»!

أول من أمس، أقفلت بلدية الغبيري، بمؤازرة قوى الأمن، تعاونية «COOP» في المنطقة بسبب احتكارها للمواد الغذائية لإعادة تسعيرها وبيعها للمواطنين مجدداً، على أنها مستوردة. قبل تلك المؤسسة، كانت البلدية قد أقفلت 75 مؤسسة أخرى ضمن نطاقها لعدم استيفائها الشروط. إن كان لناحية عدم الالتزام بمقررات مجلس الوزراء لناحية التعبئة العامة أو زيادة أسعار السلع بلا مبرر أو الاحتكار. على ما يبدو، حملة «الإقفالات» لم تحرّك محافظ جبل لبنان، إلى أن «وصل الموسى للذقن». لم يتنبّه المحافظ لعمله عندما كانت تقفل البلدية محالاً وأفراناً وتعاونيات مخالفة إلا عندما «دقّت» بالـCOOP. هكذا، وبعد يوم واحد من الحادثة، قام مكاوي بصياغة تعميم «طويل عريض» للبلديات حمّله الشيء ونقيضه. ففي وقت يدعو فيه البلديات إلى التشدد في مراقبة الاتجار بالمواد الغذائية وتسعيرها وتنظيم محاضر ضبط، شدد على أن يكون ذلك «من دون أي إجراء تنفيذي آخر». فقط، «أودعوا» المحضر في المحافظة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة التي تتناسب مع طبيعة المخالفة وحجمها.

يأتي هذا التعميم في خضم الدعوات الرسمية الى تفعيل دور البلديات لضبط الأسعار واحتكار المواد الغذائية. فبين مطلب مجلس الوزراء أمس إعطاء دور أكبر للبلديات، جاء تعميم مكاوي ليختصر عملَ الأخيرة بالاطلاع وتحرير المحاضر. هكذا، يريد مكاوي بتعميمه الذي يأتي في إطار «توقيت مشبوه ومريب ولاعتبارات سياسية»، أن يختزل صلاحيات البلديات التي تحميها المادة 70 من قانون البلديات، والتي تعطي بموجبها الرئيس صلاحية اتخاذ إجراءات تنفيذية. ولئن كان المحافظ قد استعان بالمادة نفسها من القانون، إلا أنه حصر دور البلديات بمراقبة «الاتجار بالمواد الغذائية وتسعيرها، على أن لا يتعارض ذلك مع التدابير والقرارات التي تصدرها وزارة الاقتصاد والتجارة». أما وأن وزارة الاقتصاد والتجارة لم تتخذ أي قرار حتى الآن في حق المخالفين، مكتفية فقط بتسطير محاضر ضبط وتحويلها إلى «مقبرة» القضاء، فمطلوب من البلديات بحسب تعميم المحافظ أن تترك ما يجري مكتفية بالنظر إلى الأسعار، «إذا منيحة منيحة وإذا لا ينقلو بدنا نسجل فيك محضر». بهذه البساطة، يدعو المحافظ البلديات إلى ترك دورها المحمي بالقانون خوفاً على مصالح أحد التجار. أصدر تعميماً لأجل تاجر، متناسياً أن هذا التاجر نفسه أفرغ رفوف تعاونيته من حليب الأطفال ليعيد تسعيره بمبلغ أكبر على اعتبار أنه مستورد حديثاً. والسؤال هنا: أليس ما فعله هذا الأخير جريمة يا سعادة المحافظ؟ ما المطلوب من البلدية فعله في مثل هذه الحالة؟ أن تكتفي بالسلام والنظر إلى الأسعار؟ ماذا يفترض بشرطة البلدية، وهم من أيضاً من عناصر الضابطة العدلية، أن يفعلوا في مثل هذه الحالة، في ظل تقاعس وزارة الاقتصاد ومحافظة جبل لبنان عن القيام بالواجبات؟

75 محلاً أقفلت في نطاق بلدية الغبيري بمؤازرة القوى الأمنية الرسمية، وفي أماكن أخرى أيضاً أقفلت محال كثيرة، لم يهبّ المحافظ إلى عمله إلا عندما طالت الإقفالات تعاونية التيار السياسي المقرّب منه. هذا ما التفت إليه مكاوي، ولم يلتفت إلى الجرائم التي ترتكب في كل يوم بحق الناس الذين فقدوا لقمة عيشهم.

(الأخبار)

«الطبقة العاملة» في الـ AUB تئنّ

حركة احتجاج بين الأساتذة

رأجانا حمية

مع تدحرج القدرة الشرائية سريعاً نحو الهوّة بموازاة الصعود الأسرع لسعر صرف الدولار، تكبر هواجس الموظفين والعاملين مع اقترابهم من حافة انعدام قدرتهم على تلبية احتياجاتهم. ومن هؤلاء، بطبيعة الحال، العاملون في المؤسسات الخاصة. في بعض تلك الأماكن، وصلت الشكوى إلى حد الصراخ بعدما لامس هؤلاء حافة الجوع، فيما لا يزال آخرون في «مرحلة القلق».

في الأيام الماضية، وفي مقابل الحركات الاحتجاجية التي تجوب الشوارع، ثمة آخرون فتحوا نقاش فقدان رواتبهم بالليرة اللبنانية قيمتها. وفي هذا الإطار، بدأت ملامح حركة «احتجاجية» بين جدران الجامعة الأميركية في بيروت. ولئن كانت هذه لا تزال حركة على نطاق ضيق، إلا أنها تشرّع باب النقاش المشروع عما ستفعله إدارة الجامعة إزاء هذا الواقع.

تحت عنوان «نحن نخسر رواتبنا»، بدأت النقاشات بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة حول ما آلت إليه الأمور في ظل أزمتين: فيروس كورونا، والأزمة الاقتصادية المالية وتدهور العملة الوطنية التي فقدت حوالى 160% من قيمتها، في محاولة لمطالبة إدارة الجامعة بحلٍ يعفيهم من تلاشي رواتبهم.

هؤلاء هم «أبناء» الطبقة التي تتقاضى بدل أتعابها بالليرة اللبنانية، والتي تتهاوى قيمتها مع الوقت. في سرديات هم التي يروونها عما آلت إليها أوضاعهم، يمكن أن تسمع في محادثاتهم عن المعاناة مع «الفواتير» و«إيجارات المنازل» و«نفقات الأسرة التي صارت تتجاوز 150% عما كنا ننفقه قبل». قبل الأزمة الاقتصادية الأخيرة، لم يكن لتلك السرديات مكان في أدبيات «الطبقة» العاملة في الجامعة الأميركية في بيروت. فلطالما كانت هذه الأخيرة مكان العمل الأمثل لا ينالُه إلا المحظوظون والمحظيون. وفي الوقت كان يبلغ فيه الحد الأدنى للأجور للموظفين في أماكن أخرى 675 ألف ليرة، كانت رواتب الموظفين والمعلمين في الجامعة الأميركية تتارجح بين ثلاثة ملايين ليرة و10 ملايين.

اليوم، مع الأزمة، صارت الملايين الثلاثة توازي، وفق سعر صرف الدولار في السوق الموازية نحو 750 دولاراً. وهي لم تعد قيمة كافية بالنسبة إليهم للعيش بمستوى ما كانت عليه الحياة سابقاً. وهم يخسرون كل يوم من قيمة رواتبهم. لكن، في مقابل هؤلاء، حافظت طبقة أخرى على مكتسباتها ومستوى معيشتها، وهي طبقة المحظيين الذين يتقاضون رواتبهم بالدولار. هكذا، في الوقت الذي يتقاضى فيه بروفسور قيمة راتبه بالليرة لقاء ما يقوم به، ثمة آخر يتقاضى راتبه عن العمل نفسه بالدولار. صحيح أن ثمة اعتبارات لتقاضي البعض رواتبهم بالعملة الصعبة، مثل خيارات العقد والموقع الذي يشغله و«الكورس» الذي يعطيه ومساهماته في البحث العلمي وغيرها من الأمور، إلا أنه ليست كل الاعتبارات اعتبارات كفاءة، بقدر ما لها علاقة بالحظوة. ثمة مسألة أخرى تطرحها هذه الحركة الاحتجاجية، وهي تلك التي تتعلق بعمق الأزمة التي تعيشها البلاد. أن تعلو الصرخة من الجامعة الأميركية، فهذا «دليل على آخر نفس عم يخلص بالبلد». ودليل أيضاً على أن السيناريو الأسوأ للأزمة الاقتصادية هو خارج أسوار الجامعة. لدى أولئك الذين لم تعد رواتبهم ويومياتهم تلحق سعر صرف الدولار. وآخرون هم اليوم في الشوارع بعدما فقدوا عملهم في المؤسسات التي كانوا يعملون بها.

> طبقة المحظيّين في الجامعة تتقاضى رواتبها بالدولار الأميركي

فتح أساتذة الجامعة الأميركية بحركتهم الباب واسعاً أمام الكارثة الآتية. واليوم، من المفترض أن تعقد إدارة الجامعة اجتماعاً موسعاً للبحث في حلول متوقعة. إلا أن أحد «لا يتوقع حلاً»، يقول أحد الذين عايشوا أزمات الجامعة على امتداد فترة طويلة. ما العمل إذاً؟ تقول المصادر إنه «حتى هذه اللحظات لا يمكن التوافق على شيء، طالما أن معالم المرحلة المقبلة لم تتوضح»، وإن كانت المؤشرات تقول بأن «توقعات مداخيل الجامعة تتوجه نحو الانحدار». وليس بيان رئيس الجامعة فضلو خوري، أمس، سوى مؤشر إضافي على هذا الانحدار. إذ في مقابل الحديث عن «خسائر»، عمدت الجامعة إلى ربط الأسعار بسعر الصرف الموازي، وحددته عند 3 آلاف ليرة لبنانية. وهذه دونها تحد في ما يخص أعداد الطلاب الذين يمكن أن يتابعوا دروسهم في الجامعة، السؤال هنا ماذا سيفعل الطالب الذي كان يدفع لقاء سنته الدراسية 30 مليون ليرة مثلاً وبات الآن مجبراً على دفع 60 مليوناً أو 80 مليوناً؟ الجواب: «ببساطة، ما رح يتسجل»، وهذا سينعكس تالياً على العاملين. وإن كانت الجامعة قد بدأت منذ فترة بإلغاء بعض المناصب أو تخفيف بعض المهمات والصفوف، وما سينعكس لاحقاً على الأجور المحررة بالليرة.

«هذه المرة الأولى التي تواجه فيها الجامعة أزمة موجعة كهذه»، يقول أحد الذين عايشوا الأزمات التي مرت. يتحدث الأخير عن أزمة الانهيار النقدي التي حلّت في ثمانينيات القرن الماضي. ولئن كانت تلك من الأزمات الصعبة، إلا أنه كان هناك دعم يسدّ الثغرة. صندوق رفيق الحريري. أما اليوم، فلم يعد ثمة صندوق لرفيق الحريري، فيما الجامعة تتّكل في مداخيلها على ما تتلقّاه مباشرة من عائلات الطلاب وصندوق المستشفى الذي يعتمد على ما يدفعه المرضى. لا خيارات أخرى. وهنا «المشكل الأكبر»، يقول الاقتصادي وأستاذ مادة الاقتصاد في الجامعة الأميركية الدكتور جاد شعبان. المشكلة في «تحكم هذا النموذج الاقتصادي الذي يحكم الجامعة وحتى الجامعات الخاصة الأخرى»، داعياً إلى «إعادة النظر في هذا النموذج» الذي يسقط في وجه الأزمات. وفي الأزمة الحالية التي تمر فيها الجامعة اليوم، يفترض أن يأتي الحل على «قاعدة توزيع الخسائر».

ملف

تمديد التعبئة العامة أسبوعين إضافيين

قرار وشيك بإعادة اكثر من 10 آلاف لبناني من الخارج

سيكون على المغتربين اللبنانيين الراغبين في العودة الى لبنان انتظار فتح المطار في الثامن من حزيران المُقبل

وافدة أو مُقيمة بانتظار أن يوضح البيان الصادر عن وزارة الصحة مصدر هذه الإصابة.

وليلاً، أعلنت نتائج فحوصات رحلات الأحد والإثنين الماضيين، وقالت وزارة الصحة إنه تم التأكد من تسجيل 6 حالات إيجابية من بين الركاب الذين كانوا على متن الرحلة التي وصلت من سيراليون، مُشيرةً إلى أنه سيتم نقلهم إلى المستشفى مع التشديد على تطبيق الحجر المنزلي للحالات السلبية، «أما الرحلات التي وصلت من بيرفان والرياض وكييف ووارسو ولندن ودبي فلم تُسجّل على متنها أي إصابات». وعليه، أقفل العدّاد ليلاً على 748 حالة، شفي منها 206 وتوفي 25، ما يجعل عدد المُصابين الحاليين 517.

وعلى الرغم من أن هذه المعطيات لا تزال تعكس جواً من الإيجابية (على صعيد اقتصار تسجيل الحالات بين الوافدين ومحدودية الإصابات بين المقيمين)، إلّا أنها تفرض نوعاً من الحذر المطلوب منعاً لتفلّت الوضع والحرص على الوصول إلى خواتيم آمنة. هذا الحذر ترجمه مجلس الوزراء، أمس، في جلسته التي انعقدت في قصر بعبدا، إذ قرّر تمديد التعبئة العامة لأسبوعين إضافيين وطلب من القوى الأمنية التشدّد في تنفيذ الإجراءات والقرارات المتخذة، علماً بأن قرار الحكومة هذا يأتي بالتزامن مع تخفيف الإجراءات جزئياً والسماح بإعادة فتح بعض المحال الصناعية والتجارية وتحديد مواقيت محددة للتجوال، لكن خلفية قرار التمديد تأتي لأن «الناس تجاوزوا كثيراً هذه الإجراءات وكأنه انتهى قرار التعبئة العامة»، على ما قال رئيس الحكومة حسان دياب، مُشيراً إلى أن «وباء كورونا لم ينتهِ حتى اليوم».

وأضاف دياب في هذا الصدد: «بالعكس، عندنا خوف كبير من أن ينتشر هذا الوباء بسرعة أكبر في هذه الأيام بسبب حالة التراخي عند الناس وعدم التزامهم بالإجراءات. من أجل ذلك، على الأجهزة الأمنية أن تتشدّد مجدداً بتنفيذ القرارات والإجراءات، لأنه في حال حصول موجة ثانية من انتشار هذا الوباء، فستكون موجة أعلى من الموجة الأولى».

تسجيل الإصابات في صفوف الوافدين يُعزّز المخاوف المرتبطة بإعادة فتح المطار. وفيما تكثر المطالبات بتنظيم دفعة ثالثة لإجلاء المغتربين العالقين، تفيد معلومات «الأخبار» بأن بعد غد الجمعة، ستكون آخر رحلات الإجلاء الحالية. لكن المشاورات التي جرت أمس، على مستوى اللجنة الوزارية المعنية بمتابعة ملف الإجلاء، والتي ستستكمل اليوم، تشير إلى إمكان اتخاذ قرار وشيك بإعادة بين 10 الاف و12 الف لبناني من الخارج. وقالت مصادر اللجنة إن احوال الطلاب اللبنانيين تُنذر بما يمكن وصفه بـ«الكارثة»، إذ ان بعضهم انقطع من المال تماماً، وبات يطلب الإعانة من السفارات اللبنانية، بسبب عجز العائلات عن إرسال الاموال إلى أبنائها نتيجة إجراءات المصارف اللبنانية المجحفة. كذلك أشارت المصادر إلى وجود اوضاع ماسوية في القطاع الصحي لعدد من دول الاغتراب، وخاصة حيث تكثر الاصابات في صفوف اللبنانيين، ما يحتّم إجلاءً سريعاً. ولم يتقرر بعد موعد بدء هذه الحملة من الإجلاء، إثر الحديث عن فتح شامل للمطار في الثامن من حزيران المقبل.

وإلى مقررات تمديد التعبئة والطلب من الأجهزة العسكرية والأمنية التشدد في تطبيق الإجراءات، وافقت الحكومة على قبول هبة عينية من شركة «غوغل» قيمتها 750 الف دولار أميركي على شكل إعلانات للتوعية من الفيروس.

إلى ذلك، وفي سياق الاستمرار في رفع الجاهزية في مواجهة «كوفيد 19»، تستضيف وزارة الصحة العامة، اليوم، اجتماعاً عن بُعد (فيديو كونفرانس) بين مُستشفيات في لبنان وأخرى في الصين عند الحادية عشرة قبل الظهر في مبنى الوزارة، يتناول أهمية الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في مواجهة كورونا.

وفي سياق مُتصل، يتسلّم مُستشفى رفيق الحريري الحكومي الجامعي، اليوم، روبوتاً مصمماً من قبل مجموعة من الطلاب في الجامعة اللبنانية ضمن مهام التعقيم الذي تفرضه اليات مواجهة كورونا.

(الأخبار)

تسجيل الإصابات في صفوف الوافدين يُعزّز المخاوف من إعادة فتح المطار (هيثم الموسوي)

هل تتحوّل روسيا إلى بؤرة الإصابات أوروبياً؟

رغم تجاوز عدد الحالات الإجماليّة بفيروس «كورونا» فيها عتبة الـ155 ألفاً، لا تزال روسيا بعيدة جداً عن معدّلات الوفيات التي وصل إليها بعض دول غرب أوروبا، كإسبانيا وإيطاليا. وبعد مضيّ نحو شهر على تطبيق إجراءات العزل وثلاثة أيام على تسجيلها يومياً، ما يزيد على 10 آلاف إصابة جديدة، ظلّ عدد الضحايا دون الـ1,500، أي ما نسبته 0.96٪ من الإصابات

تأخّرت روسيا، كغيرها من دول أوروبا، في الإفادة من تجارب دول سبقتها إلى مكافحة الوباء. منذ نهاية آذار/ مارس، طُبّقت إجراءات عزل على أكثر من 100 مليون روسيّ يعيشون في 51 منطقة من أصل 85. كما الحدود، أُغلقت المطاعم والمقاهي في أنحاء البلاد كافة، فيما ظلّت متاجر المواد الغذائية والصيدليات مفتوحة. وقتها، دعا الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، سكّان موسكو حيث يعيش أكثر من 12 مليون نسمة، إلى أن يأخذوا الإجراءات الجديدة «على محملَ الجدّ، وبحسّ كامل من المسؤولية». وللتأكّد من احترام السكّان إجراءات التباعد الاجتماعي، اعتمد الدوما الروسي، في وقتٍ مبكر، رزمة مشاريع قوانين تتضمّن فرض عقوبات مشدّدة على من يخالفون «القواعد الصحيّة»، تراوحت بين دفع غرامات مالية طائلة لَمن يخرق الحظر المفروض من دون إذن، وقد تصل إلى السجن 7 سنوات لكلّ مَن ينتهك الحجر بشكلٍ يؤدّي إلى وفاة آخرين من جرّاء العدوى.

أحصت روسيا، على مدى الأيام الثلاثة الماضية، عدداً قياسيّاً تجاوز عتبة الـ10 آلاف إصابة جديدة يوميّاً، لترسّخ مكانتها بين الدول الأوروبيّة التي تسجّل أسرع وتيرة إصابات بالفيروس. تجاوز العدد الكلّي للإصابات المُسجّلة 155 ألفاً، فيما ارتفع عدد الوفيات إلى 1451 وفاة بعد تسجيل 95 وفاة جديدة. مع ذلك، تبقى نسبة الوفيات البالغة 0,96% بالنسبة إلى عدد الإصابات، محدودة للغاية مقارنة بدولٍ مثل إيطاليا وإسبانيا، أو الولايات المتحدة. وتعزو روسيا تأخُّرها في اتخاذ تدابير لمكافحة الوباء وتراجع معدّل الوفيات، إلى أن الانتشار لديها بدأ بعد كثير من البلدان الأخرى، ما منح السلطات المزيد من الوقت للاستعداد. كما تقول إن الإغلاق السريع للحدود، ومتابعة انتشار العدوى، وإجراء أربعة ملايين ونصف مليون فحص (31 ألفاً/ مليون، بالمقارنة مع 23 ألفاً/ مليون في الولايات المتحدة مثلاً)، لغاية الآن، حال دون تفاقم الأزمة الصحية في البلد.

وتعتبر موسكو بؤرة الوباء في روسيا مع حوالى نصف الحالات المسجّلة؛ إذ صرح رئيس بلديتها، سيرغي سوبيانين، نقلاً عن نتائج فحوص يوم السبت الماضي، بأن 2% من سكان العاصمة، أي أكثر من 250 ألف شخص مصابون بالمرض. وقال سوبيانين إن المدينة عزّزت إلى حد كبير قدرتها على إجراء فحوص للسكان في الأسابيع الأخيرة، موضحاً أنها «نجحت في احتواء انتشار المرض بفضل تشديد قواعد العزل وإجراءات أخرى». إلا أنه أكّد أن الوباء لم يبلغ ذروته في موسكو، قائلاً إن «التهديد يواصل تقدمه».

ورغم الوتيرة المتسارعة، تستعد روسيا، اعتباراً من الأسبوع المقبل، عندما تنتهي من عطلات الجاري، لرفع تدريجي لتدابير الإغلاق، مع الإقرار بأن الوضع لا يزال «صعباً». وفي انتظار أن يعلن بوتين، اليوم، خطّة بلاده للعودة تدريجياً إلى الحياة الطبيعية، تسعى روسيا إلى إعادة الحياة لاقتصاد أنهكه التدهور المستمر في أسعار النفط، قبل توقف عجلة الأنشطة الاقتصادية على خلفية تفشي «كورونا». الرئيس الروسي، لفت، في وقت سابق، إلى أن البلاد تنتظر أزمة اقتصادية أكبر من تلك التي شهدها العالم خلال الأزمة المالية العالمية 2008. على المسار نفسه، توقّع صندوق النقد الدولي، في تقرير صدر منتصف نيسان/ أبريل، أن ينكمش الاقتصاد الروسي بنسبة 5,5%.

وكما هي الحال في دول أخرى، أصاب فيروس «كورونا» ثاني رجل في الدولة. فرئيس الوزراء ميخائيل ميشوستين أعلن الخميس الماضي أنه أصيب بالفيروس. والجمعة، قال وزير البناء الروسي، فلاديمير ياكوشيف، إنه مصاب أيضاً بـ«كوفيد-19». من جانب آخر، أعلن رئيس وكالة الفضاء الروسية «روسكوسموس»، ديمتري روغوزين، في بيان، وفاة يفغيني ميركين (64 عاماً) كبير المصمّمين في «إينرجيا»، أكبر منتج للمركبات الفضائية في روسيا، بسبب إصابته. وقال: «لقد حاول أفضل الأطباء إنقاذ حياته في الأسابيع القليلة الماضية».

(الأخبار)

الناس يستمتعون بشمس ساخنة بطرسبرغ، رغم الحجر (أ ف ب)

«كورونا» نيويورك أشدّ عدوانيّة: فيروس لأوروبا وآخر للصين!

نوع الفيروس الموجود في نيويورك أشدّ من ذلك المنتشر في بقية الولايات (أ ف ب)

علي عواد

نهاية الأسبوع الماضي، تحدّث حاكم نيويورك، أندرو كومو، مستنداً إلى معلومات «مركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها»، عن دراسة أجراها الأخير على عيّنات من فيروس «كورونا» أُخذت من مصابين من مختلف الولايات، بيّنت أن الفيروس ليس نوعاً واحداً، بسبب مروره بطفرات جينية خلال تنقله بين دول العالم. وبحسب المركز، فإن نوع الفيروس الذي ضرب نيويورك، وصل إليها من أوروبا لا من الصين.

بإشارته تلك، أراد كومو، المحسوب على الحزب الديموقراطي، لفت انتباه الرئيس الأميركي دونالد ترامب، مجدداً، إلى عدم نجاعة إجراءاته لمكافحة الوباء، ولا سيما أن الأخير لا ينفكّ يذكّر الأميركيين، في كلّ مناسبة، بأنّ بلاده كانت أوّل مَن اتّخذ قراراً بتعليق الرحلات القادمة من الصين. وهو قرارٌ تبيّن أنه غير ذي جدوى، وخصوصاً أن الرحلات واصلت قدومها إلى الولايات المتحدة من كافة أنحاء العالم. كومو أكّد أن «ما نراه في نيويورك لم يأتِ من الصين، في الحقيقة يدور الحديث عن سلالة مختلفة للفيروس وصلت من أوروبا... كان الكلّ يتابع الوضع في الصين، وفي ذلك الوقت تسلّل الفيروس من الصين إلى أوروبا وواصل انتشاره منها». بهذا المعنى، خلص إلى أن التأخّر في تعليق الرحلات من الصين أولاً وأوروبا ثانياً، مضافاً إليه فشل الإدارة في التنبّه إلى خطورة الوباء، أوصلا الولايات المتحدة لتصبح بؤرة الوباء الرئيسة والأكبر في العالم.

يشير كومو إلى أن الفيروس، خلال تنقّله بين الدول، حصلت له طفرات جينية. وعليه، بات في الإمكان تتبُّع أصول عيّنات المصابين من خلال فحص نوع الطفرة الموجود لديهم. ولدى إجابته عن سؤال أحد الصحافيين، إن كان نوع «سارس-كوف -2» الموجود في نيويورك أشدّ من ذلك المنتشر في بقية الولايات، قال: «استمعت إلى رأي بعض خبراء الأوبئة، وقالوا لي إن نوع الفيروس الموجود في نيويورك أكثر ضراوة، ومهما تكن الطفرة الجينية التي حصلت للفيروس في أوروبا، فإنها جعلت منه أكثر عدائية». في غضون ذلك، عاد الحديث عن كيفية انطلاق فيروس «كورونا» إلى الواجهة؛ إذ أعلن مستشفى Groupe Hospitalier Paris Seine الفرنسي، أمس، التوصّل إلى نتائج تفيد بأن الفيروس بدأ بالانتشار في فرنسا منذ أواخر العام الماضي. وبحسب الفريق الطبي التابع للمستشفى: «سارس-كوف -2» ينتشر بالفعل في فرنسا قبل شهر من الحالات الأولى المسجلة رسمياً في البلاد». وخلصت ورقة بحثية نشرتها المجلة الدولية لمضادات الميكروبات، وأعدّها فريق كوهين وزملاؤه في المستشفى الباريسي، بعد التحقّق من سجلات المرضى، إلى أن الأشخاص المصابين بأمراض شبيهة بالإنفلونزا والذين أُدخلوا إلى المستشفى بين 2 كانون الأول 2019 و16 كانون الثاني 2020، لم يتمّ تشخيص إصابتهم بالإنفلونزا في النهاية. واختير الباحثون عيّنات مخزّنة في المستشفى لفحص فيروس «كورونا»، وتبيّن أن «عيّنة واحدة مأخوذة من رجل عمره 42 عاماً، وُلد في الجزائر وعاش في فرنسا، كانت إيجابية». وأشار الفريق إلى أن رحلة الرجل الأخيرة إلى الجزائر كانت في آب 2019، وأنه لم يكن في الصين، وأن أحد أطفاله كان مريضاً أيضاً. وقال الفريق إن «تحديد أول مريض مصاب له أهمية وبائية كبيرة، لأنه يغيّر بشكل كبير معرفتنا في ما يتعلق بسارس-كوف-2 وانتشاره في البلاد». في موازاة ذلك، بدأ الباحثون في الولايات المتحدة بالعثور على أدلّة تؤكد أن هناك من أصيبوا بالفيروس وماتوا في وقت سابق على الحالات الأولى المبلّغ عنها، بحسب شبكة «سي أن أن».

مهما تكن الطفرة الجينية التي حصلت للفيروس في أوروبا، فإنها جعلت منه أكثر عدائية

ملف

إخراج ضعيف والأندية تعترض
باريس ترفع لقب فرنسا بـ«القوة»

بات الدوري الفرنسي اول بطولة تُلغى بين البطولات الاوروبية الخمس الكبرى لكرة القدم، بعد ان اعلن رئيس الوزراء الفرنسي إدوارد فيليب عن «صعوبة استئناف المباريات» في ظل أزمة كورونا. هكذا، حدّد مجلس إدارة رابطة الدوري الترتيب النهائي بالاعتماد على معيار نسبة نقاط لكل مباراة لُعبت في الدوري، ليتوّج باريس سان جيرمان بطلاً لموسم 2019-2020. إنهاء الموسم بحسب مراكز الأندية حتى الجولة الـ 28 (الجولة الاخيرة التي لُعبت قبل التعليق)، اثار غضب العديد من الفرق، خاصة تلك التي هبطت او غابت عن الاستحقاقات الاوروبية للموسم المقبل، ما فتح النار على الاتحاد الفرنسي

حسين فحص

أعلنت رابطة الدوري الفرنسي لكرة القدم، الخميس الماضي، منح لقب دوري الدرجة الأولى إلى نادي باريس سان جيرمان، بعد الإنهاء القسري للبطولة في درجتيها الأولى والثانية. اعتمدت الرابطة في قرارها على آخر ترتيب للنقاط ونتائج مباريات موسم 2019-2020، وقال المدير التنفيذي للرابطة دوديبه كيبو خلال مؤتمر صحافي إن الرابطة اعتمدت مؤشر أداء يأخذ في الاعتبار عدد النقاط المسجلة في جميع المباريات التي لُعبت إضافةً إلى المواجهات المباشرة عند التساوي. بموجب ذلك، بقي باريس سان جيرمان في صدارة ترتيب الدوري الفرنسي (68 نقطة)، بفارق 12 نقطة عن الوصيف مارسيليا (56 نقطة)، فيما هبط فريقا أميان وتولوز إلى دوري الدرجة الثانية، الذي توّج به نادي لوريان.

لاحتواء غضب «الأندية المتضرّرة» والحؤول دون مضاعفة الخسائر، أعلنت رابطة الدوري الفرنسي أنها ستطلب قرضاً بقيمة 225 مليون يورو، على أن تضمنه الدولة.

سيعترض نادي ليون على قرار رئيس الاتحاد ووزيرة الرياضة (أ ف ب)

سيستخدم هذا القرض من أجل تعويض خسائر الأندية من حقوق البث التلفزيوني بعد التوقف النهائي لبطولة الدوري، على أن يساعدها في تخفيف تداعيات الأزمة المالية التي تعاني منها. يتيح برنامج القروض الذي وضعته الحكومة في نهاية آذار/مارس، حصول الشركات التي تواجه صعوبات بسبب كورونا على قرض بضمان أنه في حالة عدم السداد، تتحمل الدولة الجزء الأكبر مما تبقّى من الدين الواجب سداده.

في هذا الصدد، أشارت الرابطة إلى موافقة الأندية الأربعين في الدرجتين الأولى والثانية على طلب القرض خلال اجتماع للجمعية العمومية عُقد نهار الاثنين، جاء فيه «يفضّل هذا القرض، ستتمكن الرابطة من تأمين المبالغ المتبقية من حقوق البث التلفزيوني لموسم 2019-2020». كما أكد رئيس نادي ليون جان ميشال أولاس لصحيفة «ليكيب» أن هذا القرض مطابق لخسائر حقوق النقل التلفزيوني بعد توقف البطولة.

ولكن هذا الأخير لم يوافق على جميع ما رَسَت عليه مقرّرات الرابطة، بعد أن ساهمت في إخراج فريقه من دوري أبطال أوروبا للموسم المقبل. انتقادات لاذعة وجّهها رئيس ليون إلى الاتحاد الفرنسي ورابطة الأندية المحترفة بعد إلغاء الـ«ليغ 1» واعتماد جدول البطولة حسب الترتيب الذي كان عليه عند التوقف، نظراً إلى عدم حسم المقاعد بشكل نهائي. وقال أولاس في مقابلةٍ أجرتها معه وكالة «فرانس برس» عبر الهاتف: «تسرّعت الرابطة في قرارها، لأن وزيرة الرياضة المحت إلى إمكانية إقامة مباريات بحضور 5 آلاف متفرج في أغسطس/آب المقبل، وقد طرحنا سيناريوهات أخرى كان من الممكن أن تحقق عوائد من البث التلفزيوني». مضيفاً: «الآلية التي اتبعتها الرابطة لإقرار جدول الدوري غير منطقية، كيف نلجأ إلى لائحة لم نقدر على إقرارها على دوريات الهواة؟ لا أريد الهجوم ضد أندية بعينها، لكن رين صاحب المركز الثالث خاض مباريات على ملعبه أكثر من ليون، وواجه سان جيرمان مرة وحدة، بينما خسر ليون مباراتين أمام باريس». ثم شدّد على أن: «هذا القرار لا يترك أثراً كبيراً في دوري الهواة، لكنه يسبب عواقب وخيمة لدوري المحترفين. قرار اعتماد جدول الدوري سرق حقنا في فرصة مهمة لها عوائد مالية كبيرة، ونحن بصدد المطالبة بتعويضات قيمتها عشرات الملايين. يجب أن يتحمل رئيس اتحاد الكرة عواقب القرار، إدارته للملف كانت سيئة وقراراته مثيرة لعلامات الاستفهام. لن نصمت أمام المواقف غير المقبولة». تجدر الإشارة إلى أن

> **أعلنت رابطة الدوري الفرنسي انها ستطلب قرضاً بقيمة 225 مليون يورو لتعويض خسائر الأندية**

هذه المرة الأولى التي يغيب فيها نادي ليون عن المشاركات الأوروبية منذ عام 1997، وقد نجح في آخر 10 مواسم في احتلال المركز الثاني 3 مرات، رغم تخلّفه بفارق كبير عن فرق المقدمة خلال مجريات الموسم.

من جهته، أكّد برنار جوانان، رئيس نادي أميان الذي هبط من دوري الدرجة الأولى، أن النادي سيدرس أسباب القرار قبل اتخاذ أي إجراء قانوني مشيراً إلى أنّ: «هذا الأمر غير عادل لأن أميان لم يدافع عن بقائه حتى النهاية على أرض الملعب». وأضاف: «سنقاتل مع فرق أخرى للحصول على حقوقنا لأنني أعتقد أن القرار الذي اتّخذ ليس صائباً». من جهتها، قالت وزيرة الرياضة الفرنسية روكسانا ماراسينيانو إن الأندية الغاضبة «لديها الحق في اتخاذ إجراءات قانونية»، لكنها دعت إلى ضبط النفس.

تأجيل موعدها، باتت الفترة الزمنية الفاصلة بين نهائي فلاشينغ ميدوز وبداية رولان غاروس، عبارة عن أسبوع واحد فقط. وتختتم البطولة الأميركية في 13 أيلول/سبتمبر، بينما من المقرّر أن تبدأ البطولة الفرنسية في 20 منه، على رغم أن تقارير صحافية رجّحت أخيراً أن يتم تأجيل موعد انطلاق رولان غاروس أسبوعاً إضافياً.

وقال نادال: «صراحة لا أعتقد أن الأمر سيحصل (المشاركة في البطولتين)، ثمة أسبوع فاصل بين بطولة الولايات المتحدة ورولان غاروس، ولا أعتقد أنه يمكننا أن نلعب» في الاثنتين.

(أ ف ب)

نادال غير متفائل: الموسم ضاع عملياً

يفضّل نادال التركيز على موسم 2021

اعتبر المصنف ثانياً عالمياً الإسباني رافايل نادال أن ما تبقّى من موسم 2020 لكرة المضرب «ضاع عملياً» في ظل التوقف بسبب فيروس كورونا المستجد، مؤكداً أنه بات يتطلع إلى الموسم المقبل.

وأدّت جائحة «كوفيد-19» التي تسببت بوفاة نحو ربع مليون شخص حول العالم، إلى شلل شبه كامل في الرياضة، وتعليق منافسات الكرة الصفراء منذ آذار/مارس الماضي وحتى 13 تموز/يوليو المقبل على الأقل، بما شمل إلغاء ويمبلدون الإنكليزية، ثالثة البطولات الأربع الكبرى، وتأجيل بطولة رولان غاروس الفرنسية إلى أيلول/سبتمبر.

لكن نادال اعتبر في مقابلة مع صحيفة «آبه بي سي» الإسبانية، أن فرص استئناف المنافسات هذا العام باتت ضئيلة.

وأوضح «أمل في أن نتمكن من اللعب في أسرع وقت ممكن، لكن إذا فكرنا في الأمر منطقياً، نحن نسافر كل أسبوع من مكان إلى آخر (للمشاركة في الدورات)، نكون على احتكاك (مع الآخرين) في الفنادق والمطارات والأماكن المختلفة».

وتابع: «إذا توفرت لي ضمانة بأنه في كانون الثاني/يناير 2021، يمكن أن ينطلق الموسم كما هو معتاد سابقاً، سأوافق على ذلك من دون تردد»، في إشارة إلى تفضيله التركيز على موسم 2021 بدلاً مما تبقى من الحالي.

وفي مقابلة منفصلة مع صحيفة «إل باييس» نشرت اليوم أيضاً، قال الإسباني المتوّج بـ19 لقباً في بطولات الغراند سلام: «أنا أتطلع قدماً إلى بطولة أستراليا المفتوحة (العام المقبل)، والتي تقام في كانون الثاني/يناير) أكثر مما سيحصل في وقت لاحق هذا العام. بالنسبة إليّ، أرى أن (موسم) 2020 ضاع عملياً».

وشدّد نادال على أن «شعوري، وأنا أقول ذلك بحزن لكن لن أكذب عليكم، بأننا نخسر عاماً من حياتنا».

وأضاف: «الماتادور» البالغ من العمر 33 عاماً، «في عمر 33 أو 34، قيمة ذلك تصبح أكبر مما لو كنت في العشرين من العمر وأمامك أعوام عدة (للتنافس)».

> **باتت الفترة الزمنية الفاصلة بين نهائي فلاشينغ ميدوز وبداية رولان غاروس أسبوعاً واحداً فقط**

وألمح نادال إلى أنه في حال استئناف الموسم، سيركز على بطولة فرنسا التي تقام على الملاعب الترابية، وحيث توّج بـ12 من ألقابه الـ19 الكبيرة، بدلاً من فلاشينغ ميدوز الأميركية.

وبعد قرار منظمي البطولة الفرنسية

يكثر الحديث أخيراً عن اقتراب عودة منافسات كرة القدم في مختلف الدول، وخاصة في أوروبا، إلّا أنّ نظرة هادئة توكّد أن العودة باتت شبه مستحيلة، وما يمكن أن نشاهده هو مباراة لتحديد البطل، وأخرى لتحديد الهبوط، إذا حصلت في كلّ دوري، على أن تبدأ التحضيرات للموسم المقبل في الشهرين المقبلَين

كورونا أقوى من كرة القدم... نراكم الموسم المقبل!

أوقفت فرنسا النقاش باكراً، وأعلنت أنّ الموسم انتهى وأن باريس سان جيرمان هو بطل المسابقة للموسم 2019 . 2020. ما هو جيد أن مارسيليا سيعود الموسم المقبل إلى دوري أبطال أوروبا بسبب مركزه الثاني في جدول الترتيب قبل فترة التوقف. قرار الإنهاء يبدو أن إيطاليا تتّجه لاتّخاذه هي الأخرى بسبب التطوّرات المتعلّقة بانتشار فيروس كورونا. معظم المسؤولين الإيطاليين أكّدوا أن صحة الناس واللاعبين أهم من استئناف المباريات، وجاء كلام وزير الرياضة فينتشنزو سبادافورا قبل يومين حاسماً بعد أن قال إنه لم يتم التطرّق أو الحديث عن احتمال عودة المنافسات، وأن إعادة فتح المسابح والنوادي الرياضية الخاصة أهم من عودة منافسات كرة القدم. وتعرّض سبادافورا لانتقادات واسعة من جميع الذين يريدون عودة المنافسات خلال شهر أيار الحالي. وانطلاقاً من هذه المعطيات يبدو أن التدريبات الجماعية ستعود في إيطاليا، مع الالتزام ببروتوكول وزارة الصحة الذي يضع بعض الشروط الصارمة، منها الابتعاد لمتر ونصف المتر بين اللاعبين، وعدم استخدام غرف الملابس بشكل جماعي... إلّا أنّ المنافسات الرسمية لن تعود، بسبب ظروف كورونا، وستلتعب مباراة واحدة لتحديد البطل، ليس أكثر، على أن تتحضر الأندية للموسم المقبل.

وكما في إيطاليا كذلك في ألمانيا التي عادت أنديتها إلى التدريبات منذ أيام، تحضيراً لعودة المنافسات خلال شهر أيار الجاري، إلّا أنّها عادت إلى أرض الواقع بعد تبيّن انتشار فيروس كورونا بين اللاعبين. وكشفت رابطة الدوري الألماني بداية الأسبوع أن الجولة الأولى من فحوصات الكشف عن الإصابة بفيروس كورونا المستجد في أندية الدرجتين الأولى والثانية، كشفت 10 حالات إيجابية بينها 3 حالات كان قد أعلنها نادي كولن رسمياً يوم الجمعة الماضي. وأوضحت الرابطة أن من أصل 1724 فحصاً تم إجراؤه في الأندية الـ36 (18 في كل درجة)، جاءت 10 إيجابية، من دون الكشف عن أيّ تفاصيل بخصوص مكان الحالات وحتى هوية الأشخاص المصابين. وبحسب القوانين المعمول بها في ألمانيا، فإنّ كلّ شخص كان على اتصال بحالة إيجابية يتعيّن عليه الالتزام بفترة عزل لمدة أربعة عشر يوماً. ومن شأن الحالات الجديدة أن ترسم علامة استفهام كبيرة حول استئناف الدوري الألماني الذي كانت الرابطة تأمل به في 15 من الشهر الحالي.

وكان لافتاً يوم أمس ما أعلنته وكالة رويترز للأنباء عن استكمال الدوري الألماني منتصف الشهر الجاري، إلّا أنّ هذا الأمر يمكن وبنسبة كبيرة أن يصطدم بفيروس كورونا. وأبلغ شخصان على صلة بالأمر وكالة رويترز أن دوري الدرجة الأولى الألماني لكرة القدم حصل على الضوء الأخضر لاستئناف المسابقة ومن المرجّح أن يكون ذلك بدءاً من 15 مايو/أيار ضمن إجراءات البلاد لتخفيف القيود المفروضة بسبب فيروس كورونا.

> **اكتشفت ألمانيا 10 إصابات جديدة بفيروس كورونا بين أشخاص يعملون في أندية الدرجتين الأولى والثانية**

وباتت الولايات الألمانية على وشك الموافقة على استئناف الموسم وسيتم اتّخاذ القرار خلال اجتماع عبر الهاتف مع المستشارة أنجيلا ميركل اليوم الأربعاء وفقاً لما ذكرته مصادر. وستُقام المباريات في ظلّ شروط صارمة وستكون من دون مشجعين، إذا حصلت.

ومن ألمانيا إلى إنكلترا حيث تبدو الأمور أسهل نسبياً، ولكن ليس من أجل عودة الدوري الممتاز، وإنما من أجل إنهائه وتسليم كأس بطولة الدرجة الممتازة لنادي ليفربول الذي كان يحلق في الصدارة منفرداً قبل التوقف. وبسحب ظروف انتشار الفيروس في المملكة المتحدة، سيكون من الصعب عودة المنافسات هذا الموسم، على أن تعود الأندية إلى التدريبات تدريجياً، تحضيراً للموسم المقبل.

في إسبانيا أعلنت رابطة الدوري أنها تنوي إطلاق المنافسات من جديد في شهر حزيران المقبل، وأن تدريبات الأندية ستعود تدريجياً، ابتداء من هذا الأسبوع. إلّا أن نظرة هادئة على بيان الرابطة تؤكّد أن العودة صعبة جداً، وأن التدريبات إذا حصلت ستكون فقد لكسر الجليد، ولإعادة اللاعبين إلى الأجواء نسبياً. وقال بيان الرابطة نقلاً عن رئيس الرابطة خافيير تيباس أن الظروف الحالية استثنائية، «لكننا نأمل في استئناف النشاط في حزيران/يونيو وإنهاء موسم 2019-2020 هذا الصيف. العودة تعني الانتصار!».

ويدل كلام تيباس أن هذه العودة ليست أكيدة، فالأمر يتعلق بانتشار فيروس كورونا وبصحّة الناس، خاصة في إسبانيا التي شهدت انتشاراً هائلاً للفيروس. ومن المتوقّع أن تُلعب مباراة واحدة في إسبانيا بين برشلونة وريال مدريد لتحديد البطل.

وفي مختلف هذه الدول يؤكّد جميع المسؤولين الحكوميين أن مواجهة جائحة كورونا هي الأولوية الآن، وليس هناك تفكير في عودة الدوريات حتى خلف أبواب مغلقة (من دون جمهور) في حال لم يتوقف انتشار الفيروس. ومن خلال ذلك يبدو أن الأندية ستعود تدريجياً إلى تدريباتها الجماعية خلال أشهر أيار وحزيران وتموز، على أن تكون هذه التدريبات الغير مكتملة، تحضيراً للموسم المقبل، أو للرؤية التي سيضعها الاتحاد الأوروبي، بالتشاور مع الاتحادات المحلية.

(الأخبار)

الأندية ستتدرب تحضيراً للموسم المقبل (أ ف ب)

عن السياسات الزراعية وحضارة الجوع

نبيل اسماعيل *

في تصريح لبوريس جونسون، المعافى حديثاً من فيروس «كورونا»، يعود إلى عام 2002، قال إن «أفضل مصير لأفريقيا هو أن تتدافع القوى الاستعمارية القديمة، أو مواطنوها، مرة أخرى في أتجاهها، ولكن على ألّا يُطلب منهم في هذه المرة أن يشعروا بالذنب». إذاً، الكولونيالية بالنسبة إلى رئيس وزراء بريطانيا الحالي، لم تكن يوماً المشكلة بقدر ما كانت الحل: «والمشكلة ليست أننّا كنا مسؤولين في ما مضى، بل إنّنا لسنا مسؤولين بعد الآن». أيضاً، قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في قمة العشرين في هامبورغ عام 2017، إن المشكلة في أفريقيا «حضارية»، ثم تحدّث عن معدل الأنجاب والموضوع الديموغرافي. إذا ما قمنا بدمج تعسّفي ومغرض لتصريحي الرجلين وهما في قمّة السلطة في الاتحاد الأوروبي حالياً، نجد، أنّ «المشكلة هناك حضارية، والحل كولونيالي».

يجب ان يأكل الجميع الخبز الابيض

تاريخياً، كان الغذاء الرئيس في دول غربي أفريقيا، مثل غينيا والسنغال، مكوّناً من الدقيق المطحون من الدخن والذرة البيضاء والبطاطا الحلوة، وهي تتلاءم مع البيئة الطبيعية في هذه المناطق. ولكنّ إنتاجها تراجع بشكل كبير، نتيجة ارتفاع استيراد القمح من الاتحاد الأوروبي. القمح الأوروبي أرخص بكثير من القمح المنتج في السنغال، كما من أنواع الدقيق المحلية الأخرى. وبالرغم من أنّ السنغال بلدٌ تعمل الغالبية الساحقة من سكانه بالزراعة، إلّا أنه يستورد معظم حاجاته من المنتوجات الزراعية، وخاصة الحبوب، من أوروبا. يعود ذلك، بالدرجة الأولى، إلى الدعم الزراعي الهائل الذي يقدّمه الاتحاد الأوروبي لمزارعيه، والذي يقدّر بـ200 مليار دولار. هذه النفقات الإجمالية، والتي تقدّرها بعض المصادر بأكثر من ذلك بكثير، هي أكثر ممّا نحتاج له لسدّ النقص الغذائي على مستوى العالم أجمع. يحصل المزارع الألماني، مثلاً، على دعم من الاتحاد الأوروبي بما يُعرف بـ«مكافأة التشغيل»، يُدفع لكلّ هكتار، يُضاف إليها أيضاً دعم مالي لحماية البيئة. لفهم كمية الأموال التي يتقاضاها المزارع الألماني بالنسبة إلى إنتاجه نورد مثلاً، فقد بلغت كلفة إنتاج طن القمح على المزارع في ألمانيا 265 يورو، وهذه أسعار عام 2017، ولكن سعر الطن في السوق العالمية بلغ حوالى 166 يورو. أي أنّ ألمانيا تبيع القمح من دون تكلفة. ولكن فقط بفضل الدعم الزراعيّ الذي يُدفع مباشرة لمنتجي القمح، يصبح هذا القمح قادراً على المنافسة العالمية، ويستمرّ المزارعون الألمان بالعمل والإنتاج. علماً بأن ربع الأراضي الزراعية التاسعة في ألمانيا مخصّص لزراعة القمح، كما أنّ ألمانيا صدّرت ربع قمحها إلى أفريقيا في عام 2016. تزداد شحنات المنتجات الزراعية من الاتحاد الأوروبي وأميركا ودول أخرى إلى أفريقيا بشكل متسارع، وستستمرّ بالازدياد. فالدول الصناعية تريد المضي قدماً في إلغاء قيود التبادل التجاري، وخصوصاً في الحقبة الليبرالية الجديدة وفتح الأسواق.

إمبريالية الطماطم

في إيطاليا، تتمّ زراعة الطماطم بكثافة، وهي تتمتّع بميزة تجارية تنافسية كبيرة مقارنة بالدول الأفريقية. سبب هذه الميزة، أيضاً، يكمن في الدعم الذي تقدّمه الحكومة لمزارعي الطماطم، إضافة إلى استغلال الأيدي العاملة الرخيصة من المهاجرين من أفريقيا ومن دول أخرى. ففي غانا، أدّى تدفّق الواردات الرخيصة للطماطم المعلّبة من الاتحاد الأوروبي بشكل رئيسي، ومن دول أخرى، إلى تدمير قطاع صناعة الطماطم تماماً، وهو ما ألحق ضرراً هائلاً بقطاع الزراعة التي يعيش منها أيضاً معظم سكان البلد. بلغت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى بلدان غربي أفريقيا، من منتجات الطماطم والحليب المجفّف والمركّز واللحوم، حوالى 700 مليون يورو. هذه الواردات، وبهذه الكمية والميزة التنافسية، تُخرج المنتجين المحلّيين ببساطة من السوق. في التسعينيات، كانت غانا تنتج 90% من حاجاتها من الدواجن، أما اليوم تنتج فقط 5%. لدينا إذاً 85% تترجم إلى بطالة وتدمير اجتماعي، وهجرة، ونزيف اقتصادي وبشري. ولدينا إلى جانب الصادرات، مساعدات سخية أيضاً. الفائض الإنتاجي في الغرب هو سمة قديمة لا تتوقف. يعتمد 5,6 ملايين إنسان في إثيوبيا على المساعدات الدولية لمواجهة الجوع، وقد ازدادت أعداد الجوعى باطراد مع نمو الاستثمارات الأجنبية في استصلاح الأراضي والإنتاج الزراعي المعدّ للتصدير، فيما موّل برنامج التنمية التابع للبنك الدولي الحكومة الأثيوبية من أجل القيام بإجراءات تسهّل الاستحواذ على الأراضي التي كانت ملكية عامة، أو مراعي، أو غابات. كما أنّ البنك الدولي، وغيره من المنظّمات الأوروبية والدولية، تموّل برامج المساعدة الغذائية. تسبّب ذلك بانتزاع الأراضي من قبل كثير من المزارعين المحلّيين وسلبهم «أمنهم الغذائي» الذي يُصدَّر إلى الخارج، وهم في المقابل، يصدّرون قوة عملهم إلى الاتحاد الأوروبي عن طريق الهجرة غير الشرعية.

المعادلة كالتالي: يخسر المزارعون الصغار الأفارقة أراضيهم لصالح الشركات الزراعية العملاقة المصدّرة للمنتجات الزراعية، ومن ثمّ يصبحون معتمدين بالكامل على المساعدات الغذائية الغربية من أجل البقاء على قيد الحياة. هذه السياسات التي تتبعها الأطراف المستفيدة من قوانين التجارة العالمية، التي تعزّزت في الحقبة الليبرالية الجديدة، تدمّر الأسواق المحلية وتجبر الناس على ترك أوطانهم.

الاسعار والامن الغذائي

تعتبر الهند من أواخر البلدان المندمجة في العولمة والمنفتحة على التجارة، وخصوصاً في قطاع الزراعة. فقد بقيت السياسات النهروية (نسبة إلى رئيس وزراء الهند الأسبق نهرو)، نافذة في أرياف الهند ذات الكثافة السكانية العالية حتى وقت متأخر. كانت مؤسّسة الغذاء الهندية مستعدة لشراء الحبوب من المزارعين بحدّ سعريّ أدنى يتضمّن ربحاً. كما أنّ تثبيت الأسعار والتسليف المالي بفوائد منخفضة، شكّلا حماية للمزارعين بشكل عام. ألغي العمل بهذه السياسات في مطلع التسعينيات، وخُفّضت النفقات، كما هو حال الاستثمار في البنية التحتية، وكما هو حال التسليف الحكومي أيضاً. الفلّاح هنا وقع ضحية للسوق ولتقلّبات الأسعار ولمقرضي القطاع الخاص. هذه الملامح النيو ليبرالية في السياسة الزراعية الهندية، ألحقت أضراراً فادحة بالدور الاجتماعي الذي يلعبه القطاع الزراعي على صعيد البلاد. وشهدنا حالات عديدة من الانتحار في أوساط مزارعي القطن، بعد هبوط الأسعار الدراماتيكي لهذه المادة في أواخر التسعينيات، كما شهدنا نزعاً للملكية الزراعية وتركّزاً غير مسبوق وتراجعاً في الاستثمار الزراعي. وكان هذا من أهم أسباب النزوح الجماعي للفلّاحين نحو المدن، وتشكيل العشوائيات وأحزمة البؤس. أكثر من ذلك، تمّ ضرب الأمن الغذائي في الصميم، فقد وصلت الهند إلى أسفل القائمة العالمية في قاعدة بيانات إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة العالمية، ذلك أن نصيب الفرد فيها من المواد الغذائية (196 كلغ للفرد) هو الأدنى في العالم، فهو أدنى حتى من أفريقيا حيث بلغ في القارة ككلّ 225 كلغ. وهذا أقل طبعاً من الصين (350 كلغ) والاتحاد الأوروبي (بين 500 و600 كلغ) والولايات المتحدة الأميركية (1300 كلغ). قضية الأسعار وحركة السلع وطبيعة التجارة هنا، تقع في أساس التناقض الرئيس بين المراكز والأطراف. كما يرى سمير أمين أن هذا التناقض، وما ينتج عنه من صراعات، تحدّد بشكل مباشر ومتزامن الأسعار النسبية للتبادل بين المركز والأطراف، وبنية تقسيم العمل الدولي. كذلك، فإنّها، وهو الأهم، تحدّد اتجاه ومعدّل التراكم على مستوى العالم، لصالح المراكز، وتحدّد الصراعات والتجاذبات داخل دول المركز. يتعزّز هذا التراكم لمصلحة المراكز الإمبريالية ومنها الغربية، بربط القطاع الزراعي بالأسواق المالية العالمية. إذ أنه بعد أزمة الغذاء العالمية، وما جرى فيها من ارتفاع في أسعار الأغذية الأساسية، عامي 2007 و2008 وما قبلها (2004)، زاد ارتباط قطاع الزراعة بسوق الأوراق المالية، وبالتالي زاد تعرّضه للمضاربات، فقد بات مصدراً للتراكم المالي والربح من قبل الشركات المدرجة في البورصة أكثر من ذي قبل. إننا هنا نتحدث عن تحويل الغذاء الذي هو مسألة حياتية لشعوب البلدان المتخلّفة ـ حيث الضمانات الاجتماعية في أدنى مستوياتها ـ إلى موضوع للمضاربة بكل ما تعنيه من خطر في ما يتعلق بغلاء الأسعار والتقلّبات المالية لأسعار الأسهم. دخلت الدول المتخلّفة، وبشكل متفاوت ــ خلال مرحلة بدأت بعد منتصف السبعينيات وتعزّزت في التسعينيات وما زالت تتعزّز ـ في دوّامة الديون وخدمتها لتغطية حاجات الاستيراد، مما كان من الممكن تغطيته لو جرت حماية قطاعات أساسية، كالزراعة، من الخراب والتدمير المقصود. ولكن مثل هذه الأساسيات غابت لصالح مفاهيم جديدة، فبات الهاجس المؤرق هو نقص التمويل وعجز الموازنة، وهذا العجز في الإنفاق والاعتماد على الاستيراد هو القضية. ففي دولة مثل مصر، التي هي مثال آخر على تدهور قطاع الزراعة واعتماد سياسة الاستيراد والتصدير، إثر الانفتاح التجاري والمالي الذي بدأ مبكراً، نشهد نقصاً شديداً في الإنتاج، وهذه هي القضية المركزية كما يراها المفكر الاقتصادي المصري محمد دويدار، وليس عجز الموازنة، ولا خروج من هذه الدائرة الجهنمية إلا بمعالجة وتطوير القطاع الزراعي الذي جرى إهماله منذ السبعينيات.

تتنوّع السياسات الزراعية الغربية في دول الجنوب، بالرغم من ثبات أهدافها وتوجهاتها العامة. فقد تقوم الاستثمارات الغربية بتدمير إنتاج محاصيل معيّنة، والاستثمار المكثّف في أخرى، وهذا ترجمه المفكرة الاقتصادية أوتسا باتنايك إلى أنّ الشمال الصناعي الغني يملك فائضاً من بعض أنواع الغذاء، مثل الحبوب والدواجن ومشتقات الحليب، ولكنّه يفتقر إلى أنواع أخرى ضرورية لتنويع سلّته الغذائية، وتحقيق حدّ الرفاه في كلّ الفصول، مثل أنواع معيّنة من الفاكهة والخضار التي لا تنتج لديهم. ومن دون إدراك ذلك لن نعي الديناميكية الفعلية التي تعمل فيها الأنظمة الغذائية، ولن نفهم عمل شركات الغذاء المتعدّدة الجنسية العابرة للحدود. فالحكومات الغربية تحاول عرقلة دعم الحكومات المحلية لبعض السلع الاستراتيجية كالحبوب، بحجة أنّ ذلك يعدّ خرقاً لقوانين التجارة الحرة.

الأثر السيكولوجي الاجتماعي

الهجرة إلى المدن المكتظة والأحزمة العشوائية، هي كما قلنا سابقاً إحدى نتائج السياسة الزراعية لأميركا والاتحاد الأوروبي، المرتبطة بتحرير التجارة بالأغذية وتدمير القطاع الزراعي في بلدان الجنوب، إضافة إلى الهجرة الأفريقية إلى أوروبا عبر قوارب الموت في البحر الأبيض المتوسط. فهذا الإفراغ للأرياف المهملة والمجوعة لعب دوراً أساسياً في تشكيل جديد لديموغرافيا البلدان المتخلّفة ولديموغرافيا الدول الغربية على حدّ سواء، شبيه بالتعديل السكاني الذي سبّبته تجارة العبيد من أفريقيا في القرن 17 ـ 18. لا نبالغ إذا قلنا إنّ المهاجرين الأفارقة والآسيويين إلى دول المركز، وخصوصاً الاتحاد الأوروبي، هي مسألة حيوية في سدّ نقص العمالة وخصوصاً في قطاع الخدمات والمساهمة في تغطية أزمة النمو السكاني هناك.

يرى المفكّر الاقتصادي علي القادري، أنه بالإضافة إلى الأثر الديموغرافي لهذه السياسات فإنّ لديها عاملاً سيكولوجياً اجتماعياً ألا وهو عامل التخويف، أو ترهيب الشرائح الاجتماعية من هول المجاعات الذي يقوم بدوره بتقوية العصبيات الهوياتية والقومية. إذاً، التجويع أداةٌ أيديولوجية، إذ إن تركيز وسائل الإعلام الغربية على مشاهد الجوع والخراب في البلدان المتخلّفة أبعد ما يكون عن الأهداف الإنسانية ومحاولة حلّ المشكل الإنساني. فالقادري يرى أن رؤية المواطن في دول الشمال للجوع خارج حدود بلده، ينتج ردّ فعل انعكاسياً في ذهنه وزهواً بتقدم مجتمعه ودولته، ويعتبر أنّ تدهور المجتمعات الأخرى ناتجٌ عن ثقافتهم ووضعهم الحضاري، كما قال بكل صراحة وشفافية الرئيس الفرنسي ماكرون. هذه القيمة المتسرّبة من الشمال إلى الجنوب، عبر الهيمنة بشكلها النقدي؛ هيمنة الدولار، وبشكلها البشري عبر الهجرات غير الشرعية والتفريغ الديموغرافي؛ وتبريرها الإيديولوجي من قبل وسائل الإعلام والدعاية الغربية إذاً: «القوة تحدد الريع، والقوة والريع يتمظهران سوسيولوجياً».

خاتمة

المساعدات الغذائية المقدمة من قبل المنظمات الدولية كالبنك الدولي والمشاريع التي تباشرها المنظّمات غير الحكومية، تلعب الدور الأساسي في هذه المجزرة. فبالإضافة إلى عمليات الفساد المالي الهائلة التي تتخلّلها، فإن أثرها التنموي مدمّر، وهو مضاد للتنمية. مقابل كمية من الغذاء الذي قد يسدّ بعض الرمق، تتمّ تغطية النهب المنظّم عن طريق الاستثمارات الزراعية المعدّة للتصدير لصالح دول المركز. كذلك، يتم تحريك جزء من الفائض المالي لتكوين شريحة اجتماعية في البلدان المتخلّفة، تعمل ضمن هذه المنظمات ومرتبطة بهذه الشركات وذات دخل شهري بعملة الدولار، وبنمط حياة غربي. حتى أنّ بعض المعونات وبرامج التنمية تحاول دعم المنتجات المحلية التي تم تخريب عملية إنتاجها من قبل الدول ذاتها، كمثال حبوب الدخن التي ذكرت سابقاً. هنا أوروبا تدعم تسويق المنتجات المحلية وتعيقه في الوقت نفسه، هكذا يكون الدعم دعائياً ومعزولاً وفارغاً من المحتوى بينما تكون الإعاقة ممنهجة وموسّعة ومتّخذة كسياسة عامة. الاتحاد الأوروبي يصرّح بالفم الملآن: «لا يمكن تعويض نقص المواد الغذائية في أفريقيا إلّا من خلال الصادرات». ونضيف: ومن خلال المشاريع التي ترعاها المنظمات غير الحكومية. لذلك تقوم صناديق التنمية والإحسان في أميركا والاتحاد الأوروبي، بتوسيع الموانئ في البلدان المتخلّفة لاستقبال المزيد من المستوردات. «لا تعطني سمكة لكن علّمني كيف أصطاد»، مثلٌ يطبّقه الاتحاد الأوروبي وصناديق التنمية التابعة للبنك الدولي، عن طريق المشاريع التنموية لدعم المنتجات المحلية، مع إضافة صغيرة، هي أنه يجفّف النهر ويقتل جميع الأسماك، ومن ثم يتحدّث ماكرون عن عدم أهلية المواطن الأفريقي لاستعمال السنّارة نتيجة المشكلة الحضارية.

* باحث سوري

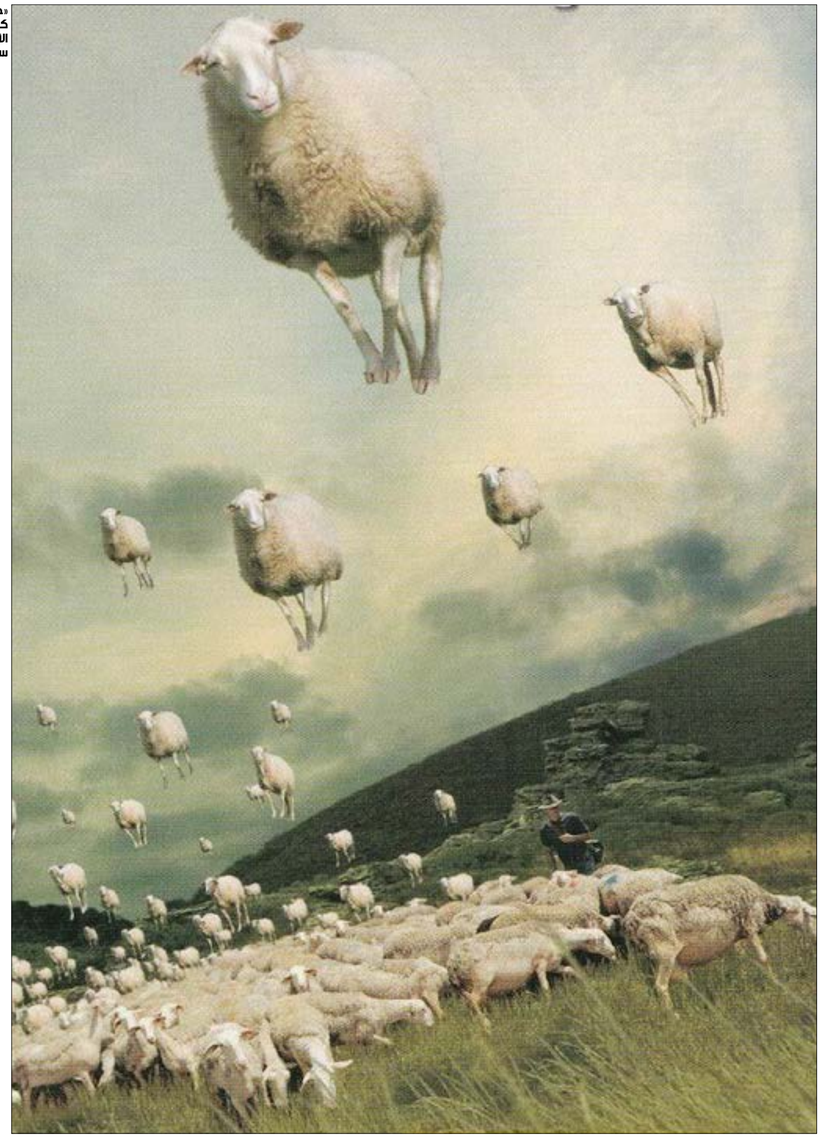

«خراف طائرة»، كولاج للفنان الالماني مايكل سووا

> الهجرة إلى المدن المكتظة والأحزمة العشوائية هي إحدى نتائج السياسة الزراعية لأميركا والاتحاد الأوروبي

الدولة والزامية تطبيق النصوص الدستورية

عباس دبوق *

من أبرز ما كتبه أرسطو منذ أكثر من ألفي سنة في مجلّده «السياسة»، ما يلي: «الأنظمة الأرستقراطية معرّضة بشدة لتغيّرات غير محسوسة، من خلال استرخاءات متدرّجة كما بيّنّا بصورة عامة بالنسبة إلى كل الدساتير. ذكرنا أنّ سبباً غير وجيه قد يكون مصدر اضطرابات. عندما يُستغنى عن بند من الدستور يصبح من السهل قبول تغيير آخر أكثر أهمية حتى زعزعة كلّ البنيان السياسي. هذا ما حصل مثلاً لدستور «توريوم» Thurium، حيث كان يوجد قانون لا يسمح بموجبه إعادة انتخاب القائد إلّا بعد فاصل خمس سنوات من الولاية الأولى. لكن بعض أفراد الجيش الشباب أصحاب خبرة ووجاهة في وسطهم، وشديدو الاحتقار للآخرين، وبقينا منهم أنّهم يصلون بسهولة إلى غايتهم، سعوا في البداية إلى إلغاء هذا القانون بشكل يسمح فيه بالقيادة من دون انقطاع. كانوا يظنّون على كلّ حال أنّ الشعب سيعيد انتخابهم بحماس. وما لبث القضاة المولجون بالحفاظ على القوانين، والذين كانوا يُسمّون أيضاً مستشارين، وبالرغم من ميلهم إلى معارضة هذا المنحى، أن رضخوا لهذا التدبير مع اعتقادهم أنّ هذا التعديل يقتصر على بند وسيحترم المعنيون البنود الدستورية الأخرى. لكنّهم عندما أرادوا في ما بعد معارضة تعديلات أخرى لم يعد بمقدورهم المقاومة، وانتقل زمام الدولة بكامله إلى السلطة الشخصية لصالح الذين سعوا إلى هذه التغيرات». Aristote, La politique, Paris, Librairie philosophique J. Vrin, éd 1. 1995، (600 p., pp. 374-375 (V، 7، 1307

ماذا يعني هذا النص؟ لا يتعلّق بأشخاص محدّدين وكفاءتهم أو صلاحهم للحكم. إنه يفسّر مسار التراجع في دولة القانون، انطلاقاً من خرق يبدو صغيراً إلى خرق أكبر، ومن ثم إلى خرق أعظم... فلا نستخفّ بما نعتبره من الأمور الصغرى والظرفية. في الدولة اللبنانية، المنظومة الدستورية والقانونية، في الغالب لا يُعمل بها وفقاً لروحيتها وغاياتها التشريعية السامية. وباتت المخالفات المتكرّرة للنصوص القانونية أو التنكّر لها، أمراً يرخي بظلاله الثقيلة على فكرة وجود الدولة وفلسفتها وغاياتها وواجباتها تجاه شعبها وسلطانها، على كلّ من الحاكم والمحكوم فيها. كما يُضعف كلّ ذلك من سطوتها في كل اتّجاه مطلوب تعميقاً لمفهوم استقرارها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والنقدي. وباتت تتغوّل عليها المصالح السياسية والزبائنية والطائفية، على حساب المصالح الوطنية، ما يجعل حقوق المواطنين والأفراد ومصالحهم واستقرارهم الاجتماعي والمالي، في خطر مهبّ المطامع الكبيرة للمستغلين المحليين بالسياسة، المحكوم عليهم بعدم الشبع نهائياً في ظلّ مناكفاتهم الظاهرية المستمرّة.

وأمّا القضاء، فما برح ينتظر ويستمهل أعمال النصوص القانونية المتوفرة بحق كل من سوّلت له نفسه، وهم كثر في دولتنا. وأما رئيس الحكومة حسان دياب، فقد ظنّ بدور حاكم مصرف لبنان وطالبه أن يبادر إلى مصارحة اللبنانيين بما يحصل، وهذا لا ريب فيه من حقّ المواطن القلق على ودائعه المصرفية وقيمة نقده الوطني، عسى أن يطمئن على مستقبله ومال تعبه وعرق جبين عمره.

إنّ لبنان يعيش اليوم لحظة ملحة لإرساء نظم الحوكمة الرشيدة ومواجهة ظاهرة الفساد. لذا، يتوجّب بذل جهود محمودة وجبّارة لاعتماد برامج وخطط للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. وعليه، فالمطلوب من الأطراف الفاعلة كافة في الدولة (ممثلة أساساً في السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية والهيئات الدستورية المستقلة والسلطة المحلية) التوافق مع منظمات المجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص، على اعتبار الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد من الأولويات الوطنية. وإنّ هذا الإلحاح يستدعي تظافر جهود جميع الأطراف الفاعلة (الدولة، بجميع أجهزتها، والنسيج الاجتماعي، بجميع مكوناته، والمواطنون بكل فئاتهم)، كما يتطلّب تغييراً نوعياً في الخطاب والسياسات وبرامج العمل. فلقد أثبتت التجارب في عديد الدول أنّه لا يكفي لترسيخ الحوكمة الرشيدة ومجابهة الفساد، إعلان النوايا أو تكوين الهيئات والهياكل أو سنّ النصوص القانونية ومدوّنات السلوك. بل إنّ ذلك يفترض وضع استراتيجية وطنية وخطة عمل تنفيذية، تصحبها ميزانية، يتم في إطارها ضبط المهام والأنشطة والمسؤوليات في حيّز زمني محدد. حيث تشتمل على المهام التالية:

- اقتراح سياسات مكافحة الفساد ومتابعة تنفيذها بالاتصال مع الجهات المعنية.
- إصدار المبادئ التوجيهية العامة بالاتصال مع الجهات المعنية لمنع الفساد وتوفير نظم ملائمة لكشفه.
- الكشف عن مواطن الفساد في القطاعين العام والخاص.
- تلقّي الشكاوى والإشعارات حول حالات الفساد والتحقيق فيها وإحالتها على الجهات المعنية بما في ذلك القضاء.
- إبداء الرأي في مشاريع النصوص القانونية والترتيبية ذات العلاقة بمكافحة الفساد.
- تيسير الاتصال بين مختلف المصالح والجهات المعنية لمكافحة الفساد وتدعيم التفاعل في ما بينها.
- جمع المعطيات والبيانات والإحصائيات المتعلّقة بالفساد لإحداث قاعدة بيانات بهدف استغلالها في إنجاز المهام الموكولة لها.
- نشر الوعي الاجتماعي بمخاطر الفساد عن طريق الحملات التحسيسية، وإقامة الندوات واللقاءات وإصدار النشريات والأدلّة وتنظيم الدورات التدريبية، وإنجاز البحوث والدراسات ذات العلاقة بمكافحة الفساد أو المساعدة على إنجازها.

* محامٍ لبناني

> باتت المخالفات المتكررة للنصوص القانونية أو التنكّر لها أمراً يرخي بظلاله الثقيلة على فكرة وجود الدولة وفلسفتها

الأخبار
al-akhbar
رئيس التحرير ـ الصدر الصسوك: ابراهيم الأمين
نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
مدير التحرير: وفيق قانصوه
مجلس التحرير: حسن عليق إيلي حنا امه الانحري
صادرة عن شركة أخبار بيروت
المكاتب: بيروت ـ فرداف ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
للفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963
الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
التوزيع: شركة الأوائل ـ 01 /666314 03 / 828381
الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

فلسطين

بعد خطوات متتالية بادرت إليها المقاومة الفلسطينية آخرها «عرض السنوار»، وقُبيل البتّ في مستقبل بنيامين نتنياهو السياسي، عمد الأخير إلى خطوة عملية في مسألة الجنود الأسرى لدى المقاومة، بعدما عقد اجتماعاً سرّيا مع «اللجنة الوزارية لشؤون الأسرى والمفقودين». صحيح أنه لم تظهر نتائج الاجتماع تصريحاً أو تلميحاً، لكن مبادرات المقاومة المتتالية مقابل ماوُصف بـ«التعنّت الإسرائيلي» توجب السؤال عن تحقيق إنجاز تأخر كثيراً

صفقة «الجنود الأربعة»
هل تُدقّ أبواب الزنازين قريباً؟

عبد الرحمن نصار

ربما كان سهلاً على الفلسطينيين حفظُ اسم جلعاد شاليط كونه الجندي الإسرائيلي الوحيد الذي استطاعت المقاومة «استضافته» (مقارنة بالمعاملة السيئة للفلسطينيين في سجون العدو) في قطاع غزة منذ بدء «انتفاضة الأقصى»، لكنهم اليوم لا يشغلون أنفسهم في حفظ أسماء أربعة إسرائيليين (أو أكثر) هم منذ نحو ست سنوات بحوزة حركة «حماس» التي تصرّ على أن تتعامل معهم كملفّ واحد في صفقة واحدة سيغلب هذه المرة اسمها الفلسطيني على الإسرائيلي (اشتهرت الصفقة الأخيرة باسم «صفقة شاليط» وكان اسمها فلسطينياً «وفاء الأحرار»)، فهل اقتربنا من قرع أبواب الزنازين؟ قد يصحّ افتراض أن مرور ست سنوات على أسر هدار غولدين (برتبة ملازم ثان وعلى قرابة مع وزير الأمن الأسبق موشيه يعلون) وأورون شاؤول (جندي من لواء النخبة) وأفيرا منغيستو (إثيوبي الأصل)، وخمس سنوات على أسر هشام السيد (من أصول عربية بدوية)، هي مدّة كافية لتحريك الملفّ مقارنة بخمسة أعوام كانت «الحكم» الذي قضاه جلعاد شاليط بين 2006 و2011. لكن هذا لا يلغي أنّ طريقة إدارة العدو لملف أسراه مختلفة هذه المرة، ومن نواحٍ عدّة. فمن البداية، سارع العدو إلى إعلان أن غولدين وشاؤول ميتان في سجلات الجيش، بل أقام لهما جنازة عسكرية رمزية بعدما فرض على حاخامات إعلان موتهما... ما لم يثبت ذلك، وهو ما يعني أن على المقاومة تأكيد أنهما، أو أحدهما، حيّ يُرزق قبل المطالبة بـ«ثمن» ضخم، وإلّا فإنّ الحديث يدور عن تبادل لجثتين، فيما كان نصيب منغيستو والسيد الإهمال والتعامل معهما بوصفهما مدنيين، بل نشر أنهما لا يصلحان للخدمة العسكرية. أما قضية جمعة أبو غنيمة الذي يحمل الجنسية الإسرائيلية ودخل غزة في تموز/ يوليو 2016، فليست واضحة بعد.

خلال السنتين الأخيرتين كانت المقاومة هي الأكثر مبادرة لحلحلة الملف، منذ عرض فيديو يشير إلى العدد المؤكد لديها بالحدّ الأدنى (4)، مروراً بعرض اغنية بالعبرية وردت فيها رسالة مكتوبة بخط اليد في إشارة إلى أن أحد الجنود حي، ثمّ الحديث عن قصف مكان كان فيه الأسرى الإسرائيليون، أو بعضهم، خلال جولات المواجهة الصاروخية الأخيرة، دون توضيح تأثير ذلك في في حال كان الأسرون من المقاومة الفلسطينية، مع الميل إلى تصفية الجنود كأولوية على تحريرهم.

تقول مصادر مقربة من المقاومة ومطّلعة على ملف التبادل إن المعادلة الميدانية والسياسية حالياً تمنع المقاومة من زيادة رصيد المقاومة من الجنود الأسرى لأن ذلك سيدفع إلى حرب كبيرة، لكن «في أي مواجهة مقبلة، سنشهد تكتيكات مختلفة في الميدان من أجل أسر أكبر عدد من الجنود ولا سيما الضباط». تضيف سلامتهم مع أن في ذلك تلميحاً إلى مسؤولية إسرائيلية عن حالتهم، وصولاً إلى مبادرة قائد «حماس» في غزة، يحيى السنوار، قبل نحو شهر، إلى عرض «معلومات محدّدة» مقابل الإفراج عن 250 أسيراً من فئات الأطفال وكبار السن والمرضى والنساء. المبادرة الأخيرة، التي جاءت في «زمن كورونا»، حرّكت الملفّ فعلياً بعدما لم ينجح أيّ من الوسطاء الذين صمد منهم المصري، مع وجود ألماني وسويسري إلى حدّ ما، في إقناع العدو بتقديم تنازلات على رأسها إطلاق محرّري «صفقة شاليط» الذين أسر غالبيتهم مجدّداً سنة 2014. ومن هنا ظهر حقيقة أن الأكثر إلحاحاً لعقد الصفقة هي المقاومة، ليس بحكم أن هذا الملف من أولوياتها فحسب، بل لأن المقاربة الإسرائيلية تغيّرت.

في العموم، تختلف طريقة التعاطي الإسرائيلي مع حالات الأسر على يد فصائل داخل فلسطين، عن دول أو حركات مقاومة خارجها، كما تغيرت المقاربة في العقدين الأخيرين مقارنة بما قبلهما؛ تتبعُ سريع لمجمل الصفقات العربية ـ الإسرائيلية، أو الفلسطينية ـ الإسرائيلية، منذ 1948، سواء في مبادلة الأسرى (الأحياء أو الأموات) أو الجواسيس، تظهر أن هذه الملفات كانت تُغلق في أقصر وقت ممكن، على عكس ما يحدث الآن. بل إن نقاشاً داخل قيادة السجون خلص إلى أن إسرائيل، وإن كانت تعرف أنها ستدفع الثمن في النهاية، تفضّل إطالة أمد دفع الثمن كي لا يكون ذلك محفزاً على عمليات أسر متتالية. وكذلك الحال بالنسبة إلى التشدّد الأكثر المصادر: «ما حادثة التسلل الأخيرة في خانيونس وعملية حد السيف إلا نموذج صغير عما هو مقبل!». وفي إجابتها عن الفرق بين تجربة شاليط وملف الجنود الأربعة، تقول إن هناك اختلافات كثيرة على مستويات عدة أولها السياسي، إذ «ثمة خوف لدى القيادة الإسرائيلية من تكرار السيناريو السابق في صفقة مذلّة لمصلحة المقاومة، خاصة أن نتنياهو لم يسلم من الانتقادات ومنها أن غالبية العمليات التي جرت في الضفة المحتلة سببها الذين أُفرج عنهم، 1155 فلسطينياً مقابل ثمانية إسرائيليين، مع حفظ فارق المفرج عنهم لإسرائيل، وهو ما يعني أن «وفاء الأحرار» حقّقت رقماً قياسياً (كادت صفقة حزب الله في 2004 تقارب الأرقام الأولى: 893 فلسطينياً وعربياً مقابل إلهانان تانينباوم وثلاث جثث). والسؤال: ما الرقم الذي تطمح إليه «حماس» اليوم؟ مقابل قرابة 5000 هم إحصاء الأسرى الفلسطينيين حتى الشهر الماضي، تقول المصادر إن الحركة «لن تفرج عن أسير من الجنود الأربعة دون غيره، ولن تقبل تجزئة الملف، ولا إعطاء ثمن أقل لذوي الأصول الذين لا يهتم بهم الاحتلال»، مستدركة: «لا يمكننا إعطاء رقم محدد... بالمقارنة مع 250 أسيراً مقابل المعلومات، يمكن فهم الرقم الذي نريده... من المهم أن يدرك الاحتلال أن بقاء أسرى في السجون يعني عمليات أسر جديدة».

بالعودة إلى المقارنة مع تبادل 2011، تقول مصادر أمنية لـ«الأخبار» إن المتعارف عليه أن أجهزة الأمن الإسرائيلية تبذل جهداً كبيراً للوصول إلى جنودها، لكن هذا لم يتكرّر في ملف الجنود، مضيفة: «تعاملهم هذه اختلف عن شاليط الذي حاولوا الوصول إليه بكل السبل وعبر العملاء، لكن هذه المرة عاشت الأجهزة الإسرائيلية حالة إحباط ولم تكرر الأساليب السابقة، إذ لم تعرض مبالغ كبيرة مقابل معلومات عن الجنود، ولم تجر حملة اتصالات بالمواطنين للحصول على معلومات». ويُشار إلى أنّ المقاومة عرضت في 2016 (بعد خمس سنوات من إطلاق شاليط، وعقب 10 سنوات على تأسيس الوحدة المعنية) فيلماً عن «وحدة الظل» التابعة لـ«كتائب القسام»، التي كانت موكلة بحماية شاليط، وهو ما يعني حكماً تغيّر الأشخاص والأساليب في حماية الجنود الحاليين بغضّ النظر عن وضعهم في بداية الأسر.

> تتواصل الفصائل الفلسطينية حالياً لتحديث قوائم الأسرى للصفقة

من جهة أخرى، بدا نشاط عائلات الأسرى الإسرائيليين والإعلام العبري المتابع للقضية أعلى من نشاط حكومة العدو نفسها، خاصة أن الجيش عمد من البداية إلى التقليل من قيمة أسراه، بل حاولت تل أبيب تصدير الموضوع على أنه «إنساني» لا سياسي. وإذا ما اعتبر أن المياه الراكدة في الملف قد حُرّكت أخيراً، ومقارنة بالصفقة الأخيرة التي شهدت بالتوازي محاولات لقتل شاليط إلى جانب استمرار خطوط التفاوض، فإنّه في الحالة القائمة انطلقت المفاوضات متأخّرة كثيراً، بعد خمس سنوات وعقب إشارات متتالية من المقاومة. رغم هذا، تشدّد المصادر نفسها على أنّ شرط إطلاق المحرّرين الذين أعيد اعتقالهم لا يزال قائماً، وأنّ المبادرة لم تلغَ، مشيرة إلى التواصل خلال الأسابيع الماضية مع الفصائل كافة لتحديث قوائم الأسرى المفترض العمل على إطلاق سراحهم في المراحل المتوقعة.

تبقى صعوبة أساسية تتعلق بطبيعة المعلومات المنوي تقديمها، وهنا يُطرح سؤال عن تكرار السيناريو الذي حدث مع «شريط شاليط»، ومدى صعوبة ممارسة المقاومة الفلسطينية لعبة «كشف المصير» كما حدث في لبنان قبل تبادل 2008. تجيب المصادر: «المقاومة لم تتحدّث أبداً عن مصير الجنود، كلّ ما أعلنته أنّ لديها أربعة جنود وهي تضع ثمناً للكشف عن مصيرهم... ما تحدّث عنه السنوار وجميع الفيديوات والصور تأتي ضمن الحرب النفسية... صحيح أن العدو يريد المماطلة حتى لا تصبح قضية خطف الجنود ظاهرة، لكن التعنّت له أسباب أخرى تتعلق بطبيعة تركيبة الحكومة السابقة التي كان يهدّد وزير الأمن فيها، نفتالي بينت، بأنه سينسحب منها وتنهار الحكومة في حال تمّت الصفقة»، وهو ما أعاد تكراره عقب التقارير الأخيرة عن تحرّك الملف، في مؤتمر عقده الأحد الماضي.

ماذا عن قانون «أصحاب المحكوميات العالية»؟

ضمن خطوات العدو لعرقلة إتمام الصفقة المقبلة، أو غيرها من الصفقات، ولتخفيض الثمن الواجب دفعه في حال لم يكن هناك مجال إلا للتبادل، صدّق الكنيست أواخر 2018 على قانون يحظر الإفراج المبكر أو تقصير محكومية الأسرى من أصحاب المحكوميات العالية، ممن حُكموا بالسجن المؤبد أو لأكثر من عشرين عاماً، وهؤلاء هم غالباً مدانون بقتل إسرائيليين أو الضلوع في عمليات قتل بذلك. يصير الإفراج عن أسرى المؤبد يتطلب تعديل هذا القانون أو إلغاءه. كما أن «اللجنة الوزارية لشؤون الأسرى والمفقودين» سبق أن قررت أن يكون التبادل المقبل على قاعدة جندي بجندي وجثمان بجثمان.

أمّا المقاومة، وفق المصادر، فلا ترى أن هذا الموضوع يعيق إتمام الصفقة على ما تخطّط له، «لأنها مشكلة إسرائيلية داخلية على الاحتلال حلها بنفسه». وتقول: «يحاول الاحتلال فرض أمر واقع علينا بإطلاق سراح ذوي الأحكام القصيرة أو الأسرى الإداريين، لكننا نعلم من تاريخ التبادلات أن إسرائيل في وقت الضرورة، خاصة إن كان هناك أسرى أحياء، ستفرج عن العدد الذي نريده وبالمواصفات والأسماء التي نطلبها... يوجد ألف مخرج قانوني عليهم اختراعه لأننا لا نؤمن بقوانينهم ولا بوجودهم أصلاً». يذكر أن آخر إحصاءات «نادي الأسير الفلسطيني» قالت إنه ضمن الأسرى (5000) توجد 41 أسيرة و180 طفلاً وقاصراً و430 إدارياً وقرابة 700 مريض منهم 300 لديهم «حالات مرضية مزمنة وبحاجة إلى علاج مستمر».

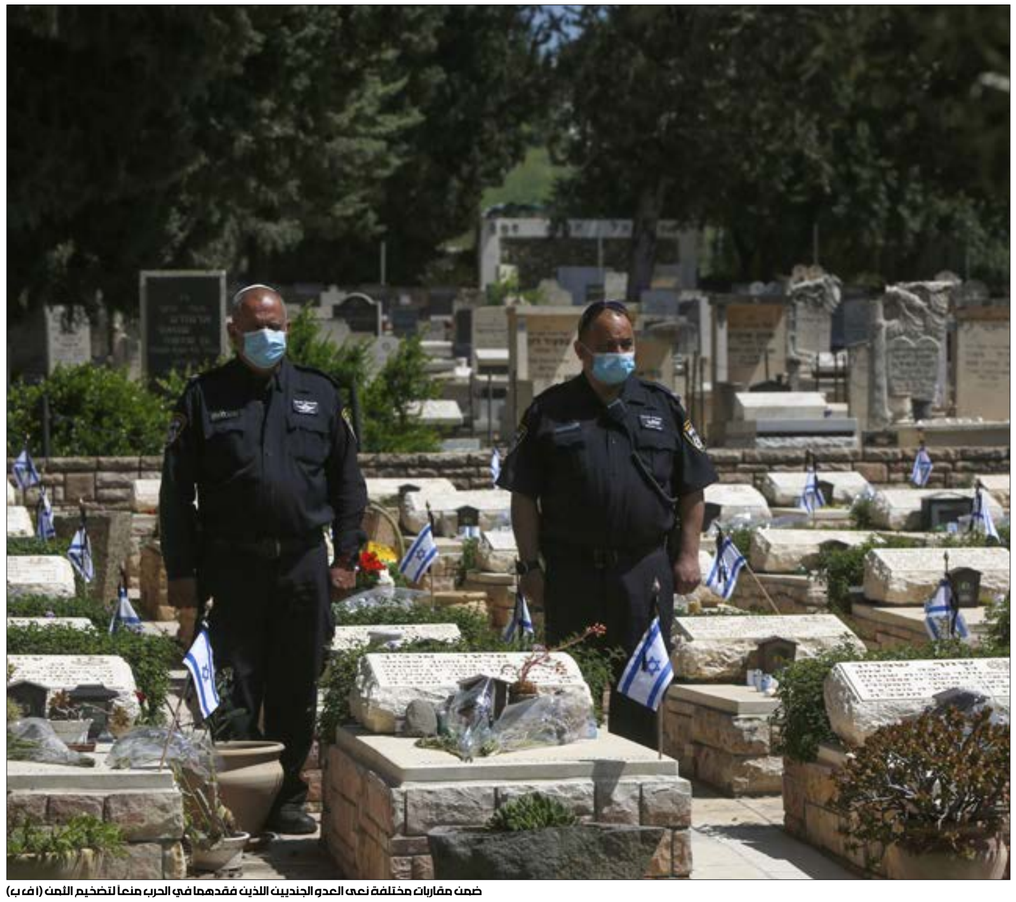

ضمن مقاربات مختلفة نعى العدو الجديين اللذين فقدهما في الحرب منعاً لتضخيم الثمن (أ ف ب)

«حماس» تنفي تسريبات الإعلام العبري

ضمن سلسلة من التسريبات الإعلامية العبرية، نقلت القناة الـ12 في التلفزيون الإسرائيلي عن مصادر فلسطينية، أمس، أن وفداً من «حماس» سيتوجه نهاية الأسبوع الجاري إلى القاهرة، للاجتماع بالمخابرات العامة المصرية من أجل مناقشة صفقة التبادل مع إسرائيل. لكن الحركة أصدرت تصريحاً صحافياً قالت فيه إنه «في ظل حالة الضخ الإعلامي التي يمارسها المستوى السياسي الصهيوني وإعلامه الموجّه، نؤكد عدم وجود تقدم نوعي في مفاوضات التبادل عبر الوسطاء مع الاحتلال»، مضيفة: «يهدف الاحتلال من هذه الحملة إلى التملص من استحقاقات المبادرة التي طرحتها الحركة، ولتضليل عائلات الأسرى الصهاينة، وللضغط على معنويات الأسرى الفلسطينيين وعوائلهم».

(الأخبار)

تحليل إخباري

نتنياهو يحاصر «العليا»: أنا رئيس الحكومة... أو الانتخابات

علي حيدر

تمكّن رئيس الحكومة الإسرائيلية المستقبلية، بنيامين نتنياهو، من إحكام «الحصار» حول المحكمة العليا عبر التفاف قطاع واسع من الجمهور حوله، وخاصة من جدّد انتخابه وكذلك معسكر اليمين الملتفّ حوله في ثلاث محطات انتخابية متوالية خلال أقل من سنة، إذ عطّل في ضوء النتائج التي أفرزتها المؤسستان التنفيذية والتشريعة تشكيل الحكومة، إلى أن تمكن من تفكيك المعارضة وبلورة ائتلاف يتوجّه رئيساً.

في ضوء هذه الوقائع، نجح نتنياهو في وضع القضاء والكنيست والطبقة السياسية أمام خيارين: إما الإقرار وشرعنة تولّي نجم بنيامين نتنياهو في محاصرة المحكمة العليا عبر وضعها أمام سيناريوين: منحه شرعية تولّي رئاسة الحكومة، رغم أنه متّهم بالفساد رسمياً، أو التسبّب في انتخابات رابعة. وهو ما يحاول نتنياهو اللعب عليه للتأثير في قرار قضاة «العليا»، الذي يقدّر مراقبون أنه سيكون السماح له برئاسة الحكومة المقبلة

ترجّح آخر الاستطلاعات أن ينجح نتنياهو في نيل 61 عضوا دون تحالف مع «أزرق أبيض» أو غيرها (أ ف ب)

أترأسه أكبر عدد من الأصوات من أي حزب آخر. هناك غالبية كبيرة من الجمهور تريدني أن أقود الحكومة، وهناك غالبية كبيرة في الكنيست وفي أعقاب ذلك، استمعت رئيسة «العليا» إلى الملتمسين الذين ادّعوا بأن القضاة ملزمون التدخل، وتم بث الجلسات على الهواء مباشرة. وكان لافتاً أن رئيسة القضاة، إستر حايوت، طالبت مقدمي الالتماس بتقديم أساس لمطلبهم: «قدموا شيئاً! قانوناً؛ حكم من [تاريخ] هذا البلد! من [مكان آخر] في العالم!»، مضيفة: «في نهاية الأمر [أنتم تطلبون منا أن نضع] سابقة عالمية! هل تريدون أن نحكم دون أساس وببساطة وفقاً لرأيكم الشخصي»، وهو ما قد يشير إلى اتجاه المحكمة إلى السماح لنتنياهو بتولي رئاسة الحكومة.

مع ذلك، وجّهت «العليا» انتقادات إلى بنود الاتفاق بين «الليكود» و«أزرق أبيض»، الذي رأى نتنياهو أنه تم «وضعه بدقة، وبحذر كبير جداً، وبمسؤولية كبيرة»، محذراً من أن زعزعته يمكن أن تؤدي إلى زيادة فرص الانجرار إلى انتخابات رابعة، مستدركاً: «أمل ألا تفعل وفي أعقاب ذلك، استمعت رئيسة المحكمة العليا ذلك». على خلفية هذه الانتقادات، قرر «الليكود» و«أزرق أبيض» إلغاء البند المتعلق بتجميد سن قوانين في الكنيست لستة أشهر، كما أعلنا أن مدة تجميد تعيين مسؤولين في السلك القضائي ستنخفض من ستة أشهر إلى مئة يوم. وقررا أيضاً التنازل عن «القانون النرويجي» الذي يقضي باستقالة أعضاء كنيست لدى تعيينهم في مناصب وزارية من أجل دخول أعضاء كنيست جدد من قائمتهم مكانهم. كما اتفقا، في أعقاب الانتقادات، على خفض الغالبية المطلوبة لتغيير الاتفاق الائتلافي، من 75 عضو كنيست إلى 70.

وكانت النيابة العامة قد دعت إلى ألا يكون بإمكان نتنياهو تعيين مسؤولين في جهاز تنفيذ القانون بينهم، أولاً لممثلي «الليكود» و«أزرق أبيض» وأطراف أخرى من الحكومة المعنية، الذين حثّوا المحكمة على ألا تتدخل في تعيين نتنياهو. وفي أعقاب ذلك، استمعت رئيسة «العليا» إلى الملتمسين الذين ادّعوا بأن القضاة ملزمون التدخل، وتم بث الجلسات على الهواء مباشرة. وكان لافتاً أن رئيسة القضاة، إستر حايوت، طالبت مقدمي الالتماس بتقديم أساس لمطلبهم: «قدموا شيئاً! قانوناً؛ حكم من [تاريخ] هذا البلد! من [مكان آخر] في العالم!»، مضيفة: «في نهاية الأمر [أنتم تطلبون منا أن نضع] سابقة عالمية! هل تريدون أن نحكم دون أساس وببساطة وفقاً لرأيكم الشخصي»، وهو ما قد يشير إلى اتجاه المحكمة إلى السماح لنتنياهو بتولي رئاسة الحكومة.

مع ذلك، وجّهت «العليا» انتقادات إلى بنود الاتفاق بين «الليكود» و«أزرق أبيض»، الذي رأى نتنياهو أنه تم «وضعه بدقة، وبحذر كبير جداً، وبمسؤولية كبيرة»، محذراً من أن زعزعته يمكن أن تؤدي إلى زيادة فرص الانجرار إلى انتخابات رابعة، مستدركاً: «أمل ألا تفعل وفي أعقاب ذلك، استمعت رئيسة المحكمة العليا ذلك». على خلفية هذه الانتقادات، قرر «الليكود» و«أزرق أبيض» إلغاء البند المتعلق بتجميد سن قوانين في الكنيست لستة أشهر، كما أعلنا أن مدة تجميد تعيين مسؤولين في السلك القضائي ستنخفض من ستة أشهر إلى مئة يوم. وقررا أيضاً التنازل عن «القانون النرويجي» الذي يقضي باستقالة أعضاء كنيست لدى تعيينهم في مناصب وزارية من أجل دخول أعضاء كنيست جدد من قائمتهم مكانهم. كما اتفقا، في أعقاب الانتقادات، على خفض الغالبية المطلوبة لتغيير الاتفاق الائتلافي، من 75 عضو كنيست إلى 70.

وكانت النيابة العامة قد دعت إلى ألا يكون بإمكان نتنياهو تعيين مسؤولين في جهاز تنفيذ القانون

> إن منع نتنياهو عن ترؤّس الحكومة، فسيعمد إلى استنفار الجمهور اليميني

رشوة مقابل توقيعه على التوصية. بالموازاة، رأت مندوبة المستشار القضائي للكنيست، أفيطال سومبولينسكي، أن تكليف عضو تشكيل الحكومة هو «قرار سياسي بارز للغاية وليس من الصواب إخضاعه لنقد قانوني»، ما يعني أنه في حال بقائه في منصبه، مبررة ذلك بأن لائحة الاتهام ستضعه أمام تناقض مصالح عندما يتعامل مع تعيين مسؤولين في «إنفاذ القانون». مع ذلك، رأت النيابة أن من المشكوك فيه أن يكون لدى رئيس الدولة إمكانية ألا يوافق على طلب 61 عضو كنيست، بل بإمكانه مراجعة أمور تقنية مثل صحة التواقيع أو في حال حصول عضو كنيست على

> إن منع نتنياهو عن ترؤّس الحكومة، فسيعمد إلى استنفار الجمهور اليميني

ليس من صلاحية «العليا» تعطيل هذا القرار.

في كل الأحوال، يتّسم قرار المحكمة بطابع تأسيسي، سواء سمح لنتنياهو أو منعه من تشكيل الحكومة. في الحالة الأولى، يكون قد أسّس لمسار يحقّ بموجبه لمتهم بقضايا جنائية بترؤس الحكومة، وهو بمعايير الساحة الإسرائيلية تقويض للطابع الديموقراطي للنظام السياسي. ويعود ذلك إلى صعود اليمين بنسخته الجديدة، اليمين الخلاصي والاستيطاني الذي يتميز بتغليب الهوية اليهودية على نحو متطرف على العنوان الديموقراطي. وفي الحالة الثانية، يكون قد حصّن النظام من هيمنة هذا المعسكر، لكنه قد يتسبب في توترات اجتماعية وسياسية على خلفية المواجهة بين ركيزتين في النظام الإسرائيلي: الطابع الديموقراطي والهوية اليهودية ـ الصهيونية (إسرائيل تقدم نفسها أنها دولة يهودية ديموقراطية).

مقالة

لن تلدغ الجزائر مرتين

لينا كنوش

أعلن الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، أن بلاده لن تلجأ إلى الاستدانة من الخارج لتمويل الميزانية، وهو قرار يهدف رسمياً إلى «الحفاظ على سيادة الجزائر واستقلالية قرارها الاقتصادي»، وقال في الثالث من الشهر الجاري: «أفضّل أن أقترض من الجزائريين بدلاً من التوجه إلى صندوق النقد الدولي أو غيره من البنوك الأجنبية، لأننا إذا اقترضنا من البنوك الأجنبية، فلن يكون في وسعنا بعد ذلك الحديث عن فلسطين والصحراء الغربية، وهما قضيتان أساسيتان للجزائر». في الواقع، إن الأهمية الاقتصادية والسياسية لهذا القرار لا يمكن فهمها إلا بالعودة إلى الماضي القريب، وما خلفته الاستعانة بالصندوق خلال التسعينيات من آثار سلبية عميقة.

> **أعلن الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، أن بلاده لن تلجأ إلى الاستدانة من الخارج**

يذكّر عبد اللطيف رباح، الاقتصادي المتخصص في شؤون الطاقة، بالثمن الباهظ الذي دفعته البلاد عندما اضطرت إلى قبول الشروط الظالمة لـ«صندوق النقد» والبنك الدولي: «سعر برميل البترول سنة 1986 تراجع بنسبة 40%، ما يعني أن إيرادات تصدير النفط، التي تمثّل جزءاً رئيسياً من دخل البلاد، انخفضت من 12,72 مليار دولار في 1985 إلى 7,26 مليارات في 1986، مسجّلة تراجعاً بنسبة 43% خلال سنة واحدة». ويقول: «وازت خسائر هذه السنة نسبة 91% من إيرادات 1978! شهدنا في المدة نفسها، وعلى نطاق عالمي، ارتفاعاً غير مسبوق في أسعار الفائدة الأميركية، ما أدى إلى تضخم خدمة الدين في البلدان النامية. انهيار أسعار النفط بالتوازي مع ارتفاع أسعار الفائدة قاد إلى انتفاخ خدمة دين الجزائر بكل ما للكلمة من معنى. فهي قفزت من نسبة 35% من إيرادات التصدير سنة 1985 إلى 62,6% سنة 1986». هذا الوضع، يشرح رباح، سمح بتعزيز التوجه الليبرالي الذي اعتمده الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد منذ بداية الثمانينيات بحجة «الأولوية لتخفيف الضغط الاقتصادي الخارجي».

يُذكر أن أول اتفاق مع «النقد» تم توقيعه أواخر أيار/مايو 1989، في ظل تغييرات سياسية وإدارية في البلاد. ونصت شروط الاتفاق على «سياسة نقدية أكثر تقشفاً، والعلاج الكامل للعجز في الميزانية، واستمرار تخفيض سعر صرف العملة الوطنية (الدينار)، والسماح بمرونة في الأسعار»، كما تضمنت وصفات الصندوق «تجميداً للأجور وللتوظيف وضبطاً متشدداً للائتمانات». كذلك صدر قانون يمنع الخزينة العامة من تمويل مشاريع الاستثمار الجديدة للشركات الرسمية التي عزمت على بناء مساكن شعبية. وأيضاً تراجع الإنفاق على المعدات والتجهيزات من نسبة 12,4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1988 إلى 6,2% سنة 1991، ثم ازداد الضغط المالي الخارجي ومعه هبوط سعر برميل النفط: 24,2 دولاراً في 1990، و20 دولاراً في 1991، لينخفض في 1993 إلى 14 دولاراً، بعيداً من سعر الـ21 الذي كان متوقعاً.

هكذا، بلغت خدمة الدين نسبة 114% من إيرادات التصدير، فنهب «مرابو العصور الحديثة احتياطي العملة الصعبة في البلاد. ولسدّ دينها الخارجي، وقيمته 17 مليار دولار سنة 1985، دفعت الجزائر خلال الأعوام الثمانية التالية 61,1 مليار دولار، أي أكثر من ثلاثة أضعاف القيمة الأصلية لهذا الدين»، يقول الاقتصادي الجزائري. وهو يشير أيضاً إلى أن من سمات تلك الحقبة «تفكيك القطاع العام، وعمليات فصل من العمل على نطاق واسع، وبطالة مستشرية، وإفقار متعاظم، ولجوء تلقائي إلى القضاء في مواجهة الإضرابات العمالية وكذلك الإثراء الفاحش». ووفقاً لأرقام «صندوق النقد» أواخر كانون الأول/ديسمبر 1997، أغلقت 76 مؤسسة اقتصادية وطنية عامة، وفصل 160000 عامل، ثم في نيسان/أبريل 1998 خُصخصت 827 مؤسسة عامة محلية أو أغلقت. أما وزير العمل في تلك المرحلة، حسن العسكري، فقال أمام «الجمعية الوطنية الشعبية» إن 637198 عاملاً تمّ فصلهم بين 1994 و1998، في حين أن الناتج القومي الإجمالي للفرد انتقل من 2800 دولار سنة 1985 إلى 1600 في 2000، مع تسجيل تراجع بنسبة 43%. وفوق ذلك، عكست مشاركة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً في وزن الصناعة. والأخيرة بصفتها قاعدة النظام الإنتاجي والاقتصاد المستقل، تراجعت حصتها من الناتج الإجمالي باستمرار، فمن 13,1 سنة 1990 انحدرت إلى أقل من 6% سنة 2018.

الأرقام التي يقدمها رباح تدفعه إلى الاعتقاد بأن عملية التصحيح الهيكلي الواسعة النطاق انطلاقاً من وصفة «صندوق النقد» كانت «المحرك الصامت لإعادة تشكيل النسيج الاجتماعي وتوزيع المصالح والصلاحيات والسلطات»، وهي أدت في الإجمال إلى «تعزيز موقع رأس المال في صناعة القرارات الاقتصادية، وتعاظم أرباح رجال الأعمال، كما زادت الامتيازات غير المشروعة وانفلات ناهبي الاقتصاد الوطني من أي ضوابط»، وكل ذلك فاقم الفوارق الاجتماعية وأضعف قدرة الجزائر على الرد على التهديدات الخارجية. أما اليوم، فتزداد صعوبة الوضع مع انهيار أسعار النفط، وهنا يذكر رباح أن إيرادات تصدير الطاقة التي انخفضت بنسبة 15% في 2019 ستنخفض بنسبة 37% هذا العام.

بالتوازي، سجلت ميزانية المدفوعات عجزاً بقيمة 18 مليار دولار سنة 2019. وإذا وصلت واردات 2020 إلى مستوى 2019، فسينخفض معدل تغطيتها من الصادرات من 82% إلى 49%. أما احتياطي العملة الصعبة، فهو في تراجع مستمر، والأزمة نفسها تنطبق على البطالة، إذ يتوقع «النقد» ارتفاعها من 11,4% السنة الماضية إلى 15% هذه السنة. يكمل الخبير: «الصفات الأبرز لسوق العمل هي معدلات بطالة عالية للشباب ومعدل ضعيف لعمل النساء واعتماد كبير على الاقتصاد الموازي لخلق فرص عمل. ويضاف إلى كعب أخيل الاقتصاد الجزائري الممثل في النفط عامل ضعف آخر هو القطاع الرأسمالي الخاص، الذي تضخم في التسعينيات على أنقاض إنجازات التنمية الوطنية التي دُمّرت تدريجياً منذ وصول الشاذلي إلى السلطة، فبقي على هامش الأنشطة الاقتصادية الحيوية»، موضحاً: «هذه الرأسمالية التي نشأت برعاية الدولة بقيت في طور الطفولة. المؤشر الواضح على هذا الأمر أن حصة القطاع الخاص تمثل 80% من الناتج المحلي غير النفطي لكن مساهمته الضريبية أقل من 1% من هذا الناتج!».

الخروج من الأزمة يقتضي في رأي الاقتصادي الجزائري اعتماد سياسات جديدة ورؤية للإصلاح البنيوي متوسطة وطويلة الأمد. «أموال القنوات غير الرسمية، أي الموجودة خارج النظام المصرفي التقليدي، تراوح قيمتها بحسب التقديرات ما بين 42,57 مليار يورو و71 ملياراً... الحكومة تريد اجتذاب هذا المال المكدس في أكياس بلاستيكية وفقاً للتعبير الرائج، عبر منظومة ضمانات وتسهيلات لمصلحة أصحاب الرساميل الموازية، لكننا نعلم أن المسألة لا تختزل في البعد المتعلق بالتمويل فقط، فهناك شروط أخرى ينبغي تأمينها، أولها بلورة رؤية طويلة الأمد تطمح إلى بناء اقتصاد منتج ومؤسسات متينة وكفوءة تكون بمنزلة القطب الذي يترجم هذا الطموح عملياً، ودولة تضمن التزام الأولويات الإنتاجية والبيئية، وأجهزة رقابة مستقلة، وحالة تعبئة ديموقراطية على المستوى السياسي والاجتماعي من أجل إنجاح مشروع التنمية الوطنية»، يختم رباح.

يتوقع «صندوق النقد» ارتفاع نسبة البطالة من 11,4٪ السنة الماضية إلى 15٪ هذه السنة (أ ف ب)

شهر النور على إذاعة النور

الفرج بعد الشدة

قصص تمثيلية مقتبسة تتناول الشدة والنجاة منها بعد التوكل على الله

من الإثنين إلى الجمعة الساعة 06:35 عصراً

إذاعة النور
alnour radio
لبنان FM 91.3 91.5 98.7 92.3
سوريا FM 91.7 91.9 92.3
alnour.com.lb

سوريا

الدوريّة الثامنة تضاعف المسافة: «تحرير الشام» تنهي «اعتصام» النيرب

قطعت الدورية الروسية ـ التركية المشتركة الثامنة مسافة مضاعفة هذه المرة على M4 بسبب إنهاء «هيئة تحرير الشام» والفصائل المتعاونة معها «اعتصام» النيرب الذي كان يقطع الطريق على الدوريات. مقابل قبول أنقرة افتتاح معبر تجاري للهيئة مع مناطق سيطرة الجيش السوري

سيّرت القوات الروسية والتركية الدورية المشتركة الثامنة على طريق حلب ـ اللاذقية الدولي (M4). وللمرة الأولى، تجاوز مسار الدورية بلدة النيرب غربي سراقب، حيث كانت الفصائل المسلحة تقيم «اعتصاماً» تقطع به الطريق على الدوريات. وأعلن «مركز المصالحة» التابع لوزارة الدفاع الروسية أن «مسار الدورية تضاعف»، مذكّراً بأنه «وفقاً للاتفاقات بين الرئيسين، الروسي والتركي، التي تم التوصل إليها بتاريخ 5 مارس (آذار) 2020، في موسكو، تم (أمس) تسيير الدورية المشتركة الثامنة... في منطقة خفض التصعيد في إدلب، الواصل»، في وقت أعلنت فيه وزارة الدفاع التركية المضمون نفسه.

وتمكنت الدورية من تجاوز النيرب وقطع ضعف المسافة التي كانت تقطعها الدوريات السابقة. وقالت تنسيقيات المسّحين إن قيادة «هيئة تحرير الشام» اتخذت قراراً بإنهاء «اعتصام النيرب» في ريف إدلب الجنوبي الشرقي بعد افتتاحها معبراً تجارياً مع مناطق سيطرة الجيش السوري، وهو ما أدى إلى تخليها عن هدفها الذي أعلنته بمنع مرور الدوريات الروسية. ونقلت التنسيقيات عن مصادر أن قيادة الهيئة أوعزت إلى «حكومة الإنقاذ» التابعة لها «إنهاء الاعتصام ووقف المناوبات للموظفين والمسّحين... بعد افتتاحها معبراً في منطقة مغارة النعسان (راجع عدد الجمعة 1 أيار) في ريف إدلب الشمالي الشرقي»، رغم تعليقها العمل به لمدة لم تحدّدها. كما أعادت الهيئة نصب حواجزها العسكرية على الطريق الدولي بين منطقتي أريحا في ريف إدلب الجنوبي، ومحمبل في ريف إدلب الجنوبي، إذ بدأت تمارس عمليات التفتيش المعتادة على المدنيين.

> **قررت الهيئة إنهاء الاعتصام بعد افتتاحها المعبر التجاري محل الخلاف**

على صعيد موازٍ، نقلت تنسيقيات المسّحين عن مصادر محلية أن وفداً من قوات «التحالف الدولي» دخل مساء أول من أمس إلى سجن «الصناعة» في حي غويران في مدينة الحسكة للتفاوض مع سجناء تنظيم «داعش» داخله. وأكدت المصادر أنّ الاجتماع جرى بين قياديَين أميركيَين بحضور شخصيات من «قسد»، مع أربعة مسؤولين سابقين في «داعش»، مضيفة إن التفاوض «جرى حول أسباب العصيان المتكرّر». كما أشارت إلى أنّ السجناء نفّذوا العصيان الأخير على خلفية «تقديم حراس السجن معلبات المرتديلا للفطور الرمضاني، إذ تعتبر هذه المادة محرّمة عند داعش». وفي سياق متصل، نقل «المرصد السوري المعارض» عن مصادر وصفها بـ«الموثوقة» أن عمليات لبناء قاعة، من أجل اتخاذها محكمة دولية في سوريا لمحاكمة مسلحي «داعش»، بدأت ضمن الحي الشرقي من مدينة القامشلي في ريف الحسكة الشمالي الشرقي، بدعم كامل من دول غربية ضمن «التحالف»، بينها فرنسا والولايات المتحدة، مقدّرة أن يتم البناء في غضون شهرين إلى ثلاثة. (الأخبار)

إعلانات رسمية

دعوة

مساهمين الشركة العربية للسياحة والاستثمار والمقاولات ش.م.ل.
لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

يسر مجلس ادارة الشركة العربية للسياحة والاستثمار والمقاولات ش.م.ل. دعوة مساهمين الشركة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية الذي ينعقد يوم الاربعاء في 2020/5/27 الساعة الحادية عشرة ظهراً في مركز الشركة في سير سنتر محمد عبدالجواد فتفت طابق اول وفي حال عدم اكتمال النصاب تكون الجمعية العمومية العادية مدعوة للاجتماع للمرة الثانية في الساعة الحادية عشر من يوم الخميس في 2020/6/4 في نفس المكان وذلك بمن حضر.
لبحث واقرار جدول الاعمال التالي:
1 – الاطلاع على تقرير مفوض المراقبة لحسابات الشركة واقرار الميزانيات 2015 و2016 و2017 و2018 و2019.
2 – التجديد لمجلس الادارة السابق وتنتهي ولايته باقرار ميزانية 2019 واقرار جميع الاعمال التي قام بها حتى 2019/12/31.
3 – ابراء ذمة مجلس الادارة من تاريخ التاسيس حتى اقرار ميزانية 2019.
4 – انتخاب مجلس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من 2020/1/1 وتنتهي بإقرار ميزانية 2022.
5 – تعيين مفوض مراقبة اساس لحسابات الشركة للأعوام 2020 و2021 و2022.
6 – الترخيص لاعضاء مجلس الادارة التعاقد مع الشركة عملاً باحكام المادتين 158 – 159 من قانون التجارة.

مجلس الإدارة

.....

دعوة

مساهمين الشركة العربية للسياحة والاستثمار والمقاولات ش.م.ل.
لحضور اجتماع الجمعية العمومية غير العادية

يسر مجلس ادارة الشركة العربية للسياحة والاستثمار والمقاولات ش.م.ل. دعوة مساهمين الشركة لحضور اجتماع الجمعية العمومية غير العادية الذي ينعقد يوم الاربعاء في 2020/5/27 الساعة الثانية عشرة ظهراً في مركز الشركة في سير سنتر محمد عبدالجواد فتفت طابق اول وفي حال عدم اكتمال النصاب تكون الجمعية العمومية غير العادية مدعوة للاجتماع للمرة الثانية في الساعة الثانية عشر من يوم الخميس في 2020/6/4 وفي حال عدم اكتمال النصاب تكون الجمعية العمومية العادية مدعوة للاجتماع للمرة الثالثة في الساعة الثانية عشر من يوم الجمعة في 2020/6/12 في نفس المكان وذلك بمن حضر لبحث واقرار جدول الاعمال التالي:
1 – تعدل المادة 14 من النظام التأسيسي لتصبح جميع اسهم الشركة اسهما اسمية ودعوة المساهمين لتسليم الاسهم لحامله التي بحوزتهم واستبدالها باسهم اسمية خلال ثلاثة اشهر تلي التعديل.
2 – الاجازة لمجلس الادارة بتعيين خبير محلف من قبل المحكمة المختصة لتخمين الاعمال والانشاءات المنجزة والمقرر تنفيذها في جلسة مجلس الادارة تاريخ 2009/6/16 وتحرير اسهم باسماء الممولين من المساهمين بقيمة تمويلهم وتخيير المساهمين بين الاكتتاب بالاسهم الفائضة او بيعها من مساهمين جدد.
3 – أمور أخرى.

مجلس الإدارة

.....

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لإجراء مزايدة لبيع مواد غير صالحة للاستعمال موجودة في عدد من دوائر الجنوب التابعة لمديرية التوزيع في المناطق ومستودع الغاز ومعمل الذوق، موضوع استدراج العروض رقم ث4/12625 تاريخ 2019/12/5، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2020/6/5 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور أعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - أمانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 20/ ل.ل.
علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.

بيروت في 2020/5/4
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 445

استراحة

كلمات متقاطعة 3441

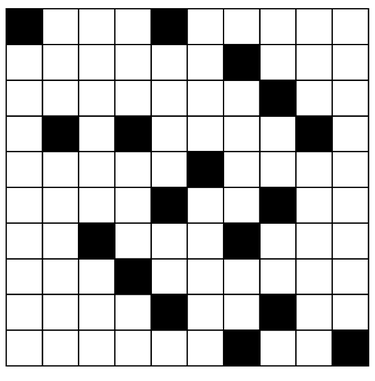

افقيا

1- كتاب للأديب اللبناني الراحل ميخائيل نعيمه – عنق – 2- يبيعه الجزار – دولة اوروبية – 3- سَخَنُ الماء – نبيّ عربيّ ذُكر في سورة الأنبياء – 4- إضطرابه وهمّه – 5- مدينة إيطالية – معاهد التعليم – 6- دقّ الجرس – خاصته وملكه – إقترَبَت من المكانَ – 7- حصرم العنب – دفنَ البنات وهنّ أحياء – حرف نصب – 8- مدينة إيطالية في صقلية – إستخدام القوة الجسدية إستخداماً غير مشروع او مطابق للقانون بهدف الإعتداء او التدمير او الإساءة – 9- خاصتك بالأجنبية – بسط قدميه – مدينة لبنانية – 10- سقي النبات – من الطيور العذبة الصوت

عمودياً

1- فنان لبناني راحل – 2- موضع تكوين الجنين في بطن أمه – انهيار العملة وهبوطها – 3- يجري في العروق – برد – إحسان – 4- ضعيف ومُهان حتى الحقارة – والدة – 5- مدينة في مصر بمحافظة كفر الشيخ – ماركة سيارات – 6- رجل متخيّل وحالم – حرف عطف – 7- أهل الزمان الواحد أو ثلث القرن – أحرف متشابهة – حجة بملكية الأرض او العقار – 8- يشربان الخمر حتى فقدان الإدراك – اداة النظر – 9- ظل وكَنَف وجانب – دولة أفريقية كانت مستعمرة بلجيكية حتى حصولها على الإستقلال – 10- النعبئة والحشد عند الجيوش النظامية في حالة الحرب أو الحوادث الأمنية

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- عرزال – صباح – 2- رافد – قرطاس – 3- يسامر – ان – 4- فحيح – 5- باراسول – 6- ونشستر – كسر – 7- زعتر – هر – نمّ – 8- بو – رمان – 9- كلب – تفّاح – 10- نهاد طربيه

عمودياً

1- عرين – وز – من – 2- راس – ينعب – 3- زفاف – شتوكا – 4- ادم – بسر – لدّ – 5- رفات – ربط – 6- حزرهم – 7- صربيا – راتب – 8- بط – حسك – نفي – 9- 111 – وسن – اه – 10- حسن الرمّاح

3441 sudoku

	8	9		2			1	
			6	4	1			
1						5	3	2
5			2	6	4			
3		4				6		8
			7	8	3			4
4	3	1						5
			1	5	6			
	2			3		7	9	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3440

7	1	2	9	8	5	4	3	6
8	9	5	3	6	4	1	7	2
4	6	3	1	7	2	5	9	8
2	4	6	7	9	3	8	1	5
3	8	9	4	5	1	2	6	7
1	5	7	8	2	6	3	4	9
9	7	4	5	3	8	6	2	1
6	3	8	2	1	7	9	5	4
5	2	1	6	4	9	7	8	3

مشاهير 3441

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثلة فرنسية حصلت على جائزة الأوسكار كافضل ممثلة ثانوية عن دورها في فيلم « المريض الإنكليزي ». تُعتبر الممثلة الأغلى ثمناً في تاريخ فرنسا

إعداد نعوم مسعود

3+4+5+1 = مدينة بلجيكية ■ 9+8+2+7 = جبل أردني ■ 10+11+6 =

حل الشبكة الماضية: **بهيج اسماعيل**

أدب

«الثقافية التونسية»... مجلة أدبية إلكترونية بـطموحات عربية

تونس ـ ريم بن خليفة

لتونس تاريخ حافل في إنتاج المجلات الثقافية. قبل الاستقلال، كانت باكورتها بمجلة «الفكر» الشهرية عام 1955. لاحقاً بأيعاز من السلطة في عهد الحبيب بورقيبة، أسّس الدبلوماسي محمد العروسي المطوي مجلة «قصص الفصلية» عام 1966، ثم أطلق الأديب ووزير التربية آنذاك محمود المسعدي سنة 1975 مجلة شهرية هي «الحياة الثقافية» التي صدرت عن وزارة الثقافة. تلتها محاولات أخرى كمجلات «المعارف» و«الثقافة» و«الفنون» و«المسار»... وأمام المدّ التكنولوجي، تراجعت الصحافة الورقية إلى أن كادت اليوم تصير ذكرى بسبب عجزها عن الاستمرار. ونحن في صدد

> ضبابية في المفاهيم على غرار مفهوم المثقف الذي عرّفه إدوارد سعيد بمزاوجة بين تعريفي «المثقف البطل» و«المثقف المثالي»

التفكير في هذه الإشكالية، يطالعنا مولود ثقافي جديد في تونس، هو مجلة «الثقافية التونسية» الإلكترونية. مديرها ورئيس تحريرها الصحافي محمود الحرشاني يؤكّد أن شكلها يتماشى مع المسار الذي انتهجته وزارة الثقافة منذ مدة من خلال ترسيخ فكرة «الثقافة عن بعد»، مشيراً إلى أنّها تصدر في نسخة ورقية فقط. وعن تمويلها، يجيب بأنّه ما زال يقتصر على المجهود الشخصي في انتظار الحصول على دعم من وزارة الثقافة يمكّنه من تطويرها.

تقوم المجلة على فقرات عدة مثل زوايا «مبدعون على الشبكة» و«حوارات» و«متابعات ثقافية» و«كتاب وآراء» ينشرها جميعها على الموقع مديرها ورئيس تحريرها. ومن أبرز المساهمين في التحرير أساتذة وكاترة وإعلاميون على غرار أحمد القديدي، ومحفوظ الزعيبي، وعبد اللطيف الفراتي وغيرهم.

يسعى مؤسّس المجلة إلى إشعاع يتجاوز حدود تونس. ففي مستهلّها، نجد تعريف المجلة على النحو التالي «مجلة ثقافية تونسية الهوى، عروبية التوجه». كما أنها «مفتوحة لكلّ الأقلام، في توجه يعكس ربما الرغبة في الانفتاح وتوسيع دائرة القراء وتنويع المواضيع، لكنّه يعزي أيضاً هاجس المصاعب المالية التي قد تحول دون انتداب أقلام صحافية في المجلة إلى جانب الكتابات الطوعية».

كل فقرات المجلة بمقالاتها، جمعها صاحبها لينشرها على موقع منشأ على word press، وهنا أيضاً تتّضح أزمة إمكانيات مادية حالت دون اعتماد موقع مهني يكون له وجود فعلي ديناميكي على محركات البحث.

في حقيقة الأمر، فإنّ هذه الأزمة الاقتصادية ما فتئت تفتك بالصحافة المكتوبة وتخنق الصحف والمجلات حتى تحول دون استمرارية بعضها أو الاكتفاء على أقصى تقدير بنسخة الكترونية في ظلّ غياب الدعم والإعلان العمومي وعزوف القارئ عن اقتناء الورقي أمام استبداله بالتكنولوجيا والنسخ الرقمية. لكنّ الصحافة الإلكترونية أيضاً ليست في منأى عن هذه الأزمة. رغم سهولة وصول الرسالة من خلالها، إلّا أنّها تتطلّب مصاريف من قبيل سعة الإنترنت وأجور الصحافيين ومصممي المواقع والمدقّقين اللغويين وغيرهم. ولعلّ امتناع الدولة عن مساعدة الجرائد والمجلات الورقية والإلكترونية، ينمّ أيضاً عن رغبة في قمع صحافة الجودة، باعتبارها

«حلم رقمي» للروسية اناستازيا كوراكينا (زيت على كانفاس ــ 100 × 120 × 0,3 سنتم ــ 2012)

على حدّ تعبير هابرماس مورداً أساسياً من موارد المجال العمومي الديمقراطي، ولأن الحراك الفكري يمثّل المنبع الأول للثورة والحراك الاجتماعي.

ويتمثّل الشقّ الثاني من الأزمة في اكتفاء الصحافة الثقافية في أغلب الأحيان بالإخبار والوصف المفعم شاعرية إلى حدّ التماهي مع الأعمال الفنية من دون الخوض في تعبيراتها ومدارسها، إضافة إلى غياب عنصر النقد الفني عنها. وهنا يجب أن نشير إلى أن النقد الفني أحد أعمدة الصحافة الثقافية. فهو يمكّن المتلقي من الفهم وفك شفرات الرسائل إذا ما استعصت عليه، ووضع العمل الفني في سياقه التاريخي وبسط التيارات الفكرية والأيديولوجيات المعاضدة والمخالفة له، والربط بين مختلف المدارس. وبالتالي، فإنّ غيابه قد ينفي عن الصحافة الثقافية صفة الاختصاص. ويجد القارئ نفسه إزاء مبدأ الثالث المرفوع، فإمّا أن تحمل المقالات هجاء كقصائد ابن الرومي، أو مدحاً يشابه قصائد المتنبي، وليس عملاً صحافياً قوامه الموضوعية والدقة والوضوح في الكتابة، وهذا لا ينسحب طبعاً على كلّ الإنتاجات الصحافية ولكنّه يشمل معظمها للأسف.

ثم إنّ الصحافة الثقافية تشكو ضبابية في تمثل بعض المفاهيم على غرار مفهوم المثقف الذي عرّفه إدوارد سعيد بمزاوجة بين تعريفي «المثقف البطل» و«المثقف المثالي». أوّل التعريفين لأنطونيو غرامشي بفكرة المثقف العضوي الذي يعتبر أن وظيفة المثقف أو المفكر في المجتمع لا يقوم بها كل الناس، وثانيهما لجوليان بيندا الذي يرى أن المثقفين الحقيقيين هم من يشكلون طبقة العلماء والمتعلمين النادرين.

واستناداً إلى هذا التعريف يضطلع المثقف بوظيفة توعوية ومراكمة معرفية ضمن سياق اجتماعي وسياسي واقتصادي معين ليؤدّي إلى طفرة فكرية. ومن أجل ذلك، يطلق على المثقفين لفظ «طبقة» استناداً إلى تحليل ماركسي يقرّ باشتراك هذه الفئة في ظروف الإنتاج إن صح التعبير.

وإذا سلّمنا بالفكرة السابقة فإنّه ليس بإمكان كلّ محرّر ثقافي الإلمام بالثقافة والمعرفة الكافية، وهنا تبرز حاجة الصحافة الثقافية للمحرر المثقف أيضاً أكثر من حاجتها لمالكي قواعد النقل والأخبار أحياناً. أضف إلى ذلك المغالاة في قذف المصطلحات والمفاهيم المجردة والمبهمة على جسد المقالات حتى تتوه المعاني عن القارئ. تعقيد مردّه الاعتقاد السائد بأن وجود المجلات الثقافية كان من أجل القراء المثقفين دون سواهم، وهي لا تلقى إقبالاً إلّا لدى هذه الفئة. ويبدو أن الصحافيين المتخصصين في المجال أنفسهم صاروا يتبنّون هذه الفكرة.

وإن تراجع دور «الآرائل» كما كان أنور السادات يسمّي المثقفين حنقاً أو كما يقول جوزيف غوبلز - وزير الدعاية النازية - عنهم «كلما سمعت كلمة مثقف تحسّست مسدسي» نحو الالتصاق بالسياسة والسياسيين أحياناً، كان عاملاً آخر من عوامل تراجع مكانة الصحافة الثقافية، حيث لم يعد المثقف مساهماً في الارتقاء بالوعي الجمعي لمقاومة سلطة رأس المال أو حتى ليكون سداً منيعاً أمام رسائل إعلام المجاري و«شعبوية» ما تروّج له مواقع التواصل الاجتماعي.

لقد أشاحت الثقافة بوجهها عن المثقفين وأفسحت المجال نحو انكشاف أزمة معرفية عميقة وعجز عن التطوير والتطور والتأثير والتأثر. فلا تتوقف تمظهرات ما ذكرنا عند إبداء الآراء في المنابر الإعلامية، إنما تتجاوزه نحو الكتب والمقالات السخيفة والماجورة في بعض الأحيان. كما أنهم لم يكوّنوا رؤية مغايرة للقضايا المطروحة اليوم. في حين كان المثقف في ما مضى يوجه ويشكل الرأي العام ويرفع درجات الوعي ليكون في الصفوف الأمامية دفاعاً عن قضايا مجتمعه، فإنّنا اليوم إزاء تبعية المثقفين للسلطة وتعليل تقصيرهم الدائم بضالة دعم وزارة الثقافة.

athagafia.blogspot.com

zoom

أمل بوشارب تترك القارئ على قارعة النهاية

الجزائر ــ سارة سليم

الكتابة بشكل عام نوع من أنواع التمرّد، يمارسه الكاتب على كلّ ما يمكن أن يشكل في نظر القارئ أو المجتمع تكريساً. هي ثورة على كلّ ما هو تقليدي. ولا نقصد بالتمرّد التعريف السائد الذي التصق بالكلمة، وإنما التمرد هو الكتابة بشكل جديد ومختلف في ثوب غير الذي اعتدناه، وبحكايات

> موهبة في تحويل الخيال العلمي إلى مادة دسمة لرواياتها

بكر غير تلك التي ألفناها. لعلّ كتاب الجزائرية الإيطالية أمل بوشارب (1984) «المتمردة» (L'anticonformista - 2019. Buendia Books. Italia)، جاء ليرسّخ ويفنّد ما أردنا قوله. الذي يقرأ أعمالها بدءاً بمجموعتها القصصية العربية «عليها ثلاثة عشر» (2013 ـ منشورات «الشهاب» الجزائرية) وروايتها البوليسية «سكرات نجمة» (2015. منشورات «الشهاب») وعملها الأخير «ثابت الظلمة» (2018 ـ منشورات «الشهاب»)، يدرك أنه أمام كاتبة لا تستسهل أبداً فعل الكتابة. إنّها تكتب لأن الكاتب داخلها أراد أن يقول شيئاً. ولهذا نلحظ أن هناك فترات متباعدة بين أعمالها. هذا ما لمحناه فيها مقارنة ببعض الكتاب والكاتبات من أبناء جيلها الذي صار الواحد منهم يكتب كلّ سنة عملاً، ويثير خلفه الكثير من الزوابع التي سرعان ما تنطفئ بفعل التراكم. هي تشتغل في نصوصها على صناعة القارئ الذي يريد أن يقرأ أدباً حقيقياً يمتّعنا كقراء. أدب مطعّم بالمعرفة، متعوب عليه لغة وسرداً وموضوعاً.

عندما تقرأ «ثابت الظلمة»، تدرك أنك أمام رواية بوليسية حديثة تحمل في جعبتها الكثير من الأسرار، مثقّلة بكم معرفي هائل، تسرد قصة جاسوسية متعلّقة بمخطوط سري موجود في منطقة الأهقار، وتتحدث عن بارونات صائدي الكنوز. كما أنها تتطرق إلى الفساد الذي ينخر المجتمعات بدءاً بفساد المسؤولين والإدارات، انطلاقاً مما يحدث في الجزائر والكثير من القضايا الاجتماعية. نلمس ذلك أيضاً في

تعالج قضايا اجتماعية بالغة الأهمية بأسلوب سردي مثير

روايتها البوليسية «سكرات نجمة» التي لا تقلّ قيمةً عن الأولى من حيث القضايا التي تتناولها في طرح بوليسي مشوق. هذا ما يدفعنا للقول بأن أمل بوشارب لم تعتمد على نمط واحد في أعمالها، وإنما انتهجت أكثر من نهج. لذا، فعملاها يندرجان ضمن ما يسمّى بالرواية المعرفية وكذلك البوليسية الحديثة (رواية «الأسرار» Thriller).

اللافت أيضاً في كتاباتها أنها متمكّنة من جوانب عملها من دون أن تفلت شيئاً. في بعض الأحيان، نقرأ أعمالاً عادية خالية من المعارف العلمية، ولا تحتوي على الأسرار والإلغاز، لكن كاتبها فشل فشلاً ذريعاً في التحكّم بزمام نصه. لكن هذه الروائية والمترجمة الجزائرية تمتلك الصنعة، وتشتغل أيضاً عليها. تكتب بحرفية عالية تتجلّى من خلالها سعة اطلاعها، وكذلك موهبتها الفذة في تحويل الخيال العلمي إلى مادة دسمة لرواياتها، إلى جانب معالجتها قضايا اجتماعية بالغة الأهمية بأسلوب سردي مثير. كما أن رواياتها خالية من الزوائد والشحوم الإنشائية التي تفسد فعل الكتابة. هي بالفعل المتمردة على طقوس الكتابة، حتى استطاعت أن تخلق لنفسها مساراً يشبهها تكتب الرواية كما يكتبها الراسخون في فعل الكتابة العارفون بعوالمها وطقوسها. بيد أننا كقراء مللنا تكرار الثيمات نفسها عن قصص الحب والخيانة والمواضيع التي لا يمكن بأيّ شكل من الأشكال أن ترفع ذائقة القارئ ولا مستواه الفكري. من هنا، تبدو أمل بوشارب مختلفة تماماً عن أبناء جيلها، فالذي يقرأ أعمالها ويقرأ أعمالاً أخرى يستطيع أن يدرك حجم الفرق الجميل في أعمالها أنها تترك القارئ على قارعة النهاية، محمّلاً بالكثير من الأسئلة. تتيح له المجال كي يسأل ويتساءل، وهذا هو برأيي هدف الأدب. فلا نريد أن نقرأ أدباً يفكّر بدلاً منا، وإنما نريد أن نقرأ أدباً يحثّنا على التفكير ويدعونا دائماً إلى كسر جدار الصمت بطرح الأسئلة.

حقيقة نادراً ما يشبه الكاتب نصوصه، لكن هذه الكاتبة تشبه نصوصها إبداعياً وإنسانياً. في أعمالها، تحاول دائماً أن تحترم قارئها وترفع ذائقته، فـ «هناك كتب ليست لمن يكتبها، وإنما هي لمن يعانيها» على حدّ تعبير ماركيز.

تطبيع

خنجر الإعلام السعودي في ظهر فلسطين

زينب حاوي

«العدو هو الذي لا يقدّر وقفتك معه ويسبّك ليل نهار أكثر من الإسرائيليين. دخلنا حروباً من أجل فلسطين وقطعنا النفط عن أميركا من أجل قضية فلسطين. وعندما أصبحت لديهم سلطة، دفعنا رواتبهم وتكاليفهم بالرغم من أننا أحق بهذه الأموال. وحين يجدون أيّ فرصة، فإنّ أول من يهاجمونه السعودية»... عبارات ساقها الممثل السعودي راشد الشمراني في مسلسل «مخرج 7» (تأليف خلف الحربي ـ إخراج أوس الشرقي ـ شبكة mbc السعودية)، ولم تكن مصادفة أن تتكرر ولو بصيغ مختلفة في الإعلام السعودي.

من منّا قد يصدق، أن نصل يوماً إلى مرحلة يُشنّ فيها هجوم عنيف على الفلسطينيين وتتم شيطنتهم، واتّهامهم ببيع أرضهم كجزء من التمهيد لتفريغ القضية الفلسطينية من جذورها، والدخول مباشرة في علاقات مع الاحتلال الإسرائيلي. ما يحصل اليوم، على المنصّات الخليجية، تعدّى بأشواط تمرير رسائل من هنا أو هناك، تبرّر التطبيع، وتعمل على صياغة صورة مؤنسنة للاحتلال. نحن اليوم، أمام خطّة سعودية ممنهجة، تستخدم فيها الدراما وصنّاعها، الكتّاب والصحافة، والعالم الإلكتروني، لضرب القضية الفلسطينية، وإلغائها من التداول والوجود حتى. وليس وسم «#فلسطين_ليست_قضيتي»، الذي انتشر في السعودي، إلا صورة واضحة عمّا يريده وليّ العهد السعودي محمد بن سلمان في إسهام في تصفية القضية وزرع الشقاق بين السعوديين والفلسطينيين.

الطرح الدرامي في المسلسل المذكور، وإلى جانبه «أم هارون» (تأليف محمد وعلي شمس ـ إخراج محمد جمال العدل ـ mbc)، يسعى لإسباغ صفات الطيبة والألفة على الصهاينة، مقابل شيطنة الفلسطيني، وتذكيره بأن السعودي صرف على قضيته أموالاً طائلة، وحتى خاض حروباً كرمى له! يأتي دور الصحافة السعودية، التي تضجّ هذه الأيام، بمقالات

> مقالات في الصحف السعودية توبّلس الفلسطيني وتشجّع على التطبيع مع إسرائيل

بالجملة، تتكرّر فيها عبارات «التطبيع»، وتُشهر فيها للمرة الأولى النظرة العدائية للفلسطيني. ففي مقالة بعنوان «الفلسطينيون بحرٌ من كراهيةٍ لا تنقضي!» نشره محمد الساعد في صحيفة «عكاظ» السعودية أول من أمس، اتّهم الكاتب السعودي الفلسطينيين بـ «الكذب والتزوير المنهج والمقصود»، ويتوقع «وثائق البيع للمنظمات الصهيونية»، وبالالتحاق بـ«الكنيست الإسرائيلي»، والعمل في «جيش الدفاع الإسرائيلي»، وبأنهم «وحدهم من اعترف بإسرائيل ومن تفاوض معها». المقالة تذهب أبعد من هذه الاتّهامات العشوائية، لتصبّ حقدها أكثر من خلال الادّعاء بأن الفلسطينيين استغلّوا قضيتهم باستخدام «الابتزاز العاطفي»، وكان هدفهم «الاسترزاق والانتقام من قدر خروج البترول في أراضي بدو الصحراء لا في مزارع حيفا ويافا»! ضمن السياق ذاته، نشرت مقالة أمس في الصحيفة نفسها بعنوان «التطبيع .التمثيل والواقع!» للكاتبة هيلة المشوح. مثّنت الأخيرة في مقالتها بأن السعودية دعمت القضية الفلسطينية وضربت معها «أنبل المواقف»، وراحت تعدّد المليارات المصروفة، على الفلسطينيين. ولعلّ المقالة الأكثر تداولاً كانت من نصيب الكاتب عبد الرحمن الراشد التي نُشرت قبل يومين في «الشرق الأوسط» تحت عنوان «التطبيع ليس القضية». وفي مضمونها، تأكيد على أن الحكومات العربية غير عاجزة عن توسيع التجارة وفتح الأسواق. وهنا، برأيه «إسرائيل لن تكون استثناء»، وتستطيع هذه الحكومات توجيه الرأي العام، بما أنها تسيطر على الإعلام والتعليم والمساجد والنقابات والشارع، «نحو التصالح مع الصديق الجديد أو شيطنته»! هكذا، وبجولة سريعة على ما يضخّه الإعلام السعودي بكلّ منصاته، تتّضح المشهدية أكثر، باستكمال بن سلمان، آخر حفلاته الجنونية لتصفية القضية الفلسطينية، وشيطنة شعبها، وتعميم صفات العمالة، والانبطاح عليه... لصالح صورة ملائكية للاحتلال، ترسمها الدراما الرمضانية الحالية، وتحاول السطو على تاريخية فلسطين.

رسمة الكاريكاتوريست الفلسطيني محمد سباعنة ردّاً على وسم «#فلسطين_ليست_قضيتي»

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 6 ايار 2020 العدد 4043

صورة وخبر

بعد تخفيف إجراءات حظر التجوّل في العراق، عاد بعض الباعة إلى الشوارع في محاولة لكسب رزقهم في شهر رمضان، وسط الظروف الاقتصادية الصعبة التي فاقمها انتشار فيروس كورونا. من بين هؤلاء، رجل رصدته عدسات المصوّرين وهو يعرض مجموعة من الآلات الموسيقية للبيع في وسط بغداد، جالساً على حافة الطريق مرتدياً كمّامته. (أحمد الرباعي ــ أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

فصيلة الشعراء

لولا الألَمُ، والخوفُ، والرغبةُ المشروعةُ في تأديبِ العالَم،
ولولا ويلاتٌ كثيرة، وهزائم كثيرة، وطغاةٌ كثيرون،
وقبحٌ كثيرٌ وكثير...
(ولولا، قبلَ كلّ شيء، كراهيةُ ما يستحقُّ الكراهية)
كيف كان يمكنُ أن تنشأ ديانةُ الجمال
وتولَدَ فصيلةُ الشعراءِ... مهندسي الأحلامِ المرَوِّعةِ
والجرائم الكاملة؟
كيفَ... لولا ...؟

يومئذٍ

فقط لأنني أُبغضُ الخونةَ والقدّيسين ورفاقَ الأوقاتِ الضائعة:
أوّلُ وآخرُ ما أرجوه، يومَ أصيرُ مسيحاً،
أنْ تُقامَ إكراماً لذكراي
كنائسُ بأسماءِ مشعوذين، وقراصنة، وشعراءَ يائسين،
وعاهراتٍ تَقِيّاتٍ فتكَتْ بقلوبهنّ آلامُ الوحدة، وأذهَبَ
عقولَهنّ انعِدامُ الرحمةِ وداءُ الأمل،
وَ...: عشّاقٍ منتحرين.
يومئذٍ سأكونُ سعيداً بما أنجزتُ
وسأقولُ لنفسيَ: طوبى!
يومئذٍ...

جاهدة وهبة: حفلة إلكترونية

مع انتشار فيروس كورونا وتشديد إجراءات الإقفال حول العالم، وُلدت مبادرات فنية وثقافية عدّة عبر الإنترنت. في هذا الإطار، يحرص «المجمّع الثقافي» في أبو ظبي، عبر السوشال ميديا ويوتيوب، على إطلاق أنشطة تسهم في الترفيه عن الناس في هذه الأوقات العصيبة. مثلاً، عرّف «المجمّع الثقافي» متابعيه على فنانات عُرضت أعمالهنّ لديه. وبعد غدٍ الجمعة، يدعو إلى متابعة حفلة ستحييها الفنانة والباحثة الفلسطينية دلال أبو آمنة عبر قناته الرسمية على يوتيوب، قبل أن يحين في 15 أيار (مايو) الحالي موعد السهرة الإلكترونية الخاصة بالفنانة اللبنانية جاهدة وهبة (الصورة) عند الساعة الثامنة مساءً بتوقيت بيروت. (للمشاهدة: www.youtube.com/c/abudhabiculturalfoundation)

محمد شكري ضيفاً على «أبناء صيدا البلد»

في إطار لقاءاته الثقافية الدورية، يدعو نادي القراءة «جمعية أبناء صيدا البلد»، المعروف باسم «يلا نقرأ»، إلى جلسة افتراضية يعقدها مساء 16 أيار (مايو) الحالي عبر تطبيق «زوم» لمناقشة رواية «الخبز الحافي» (دار الساقي ـ كُتبت في السبعينيات) للروائي المغربي الراحل محمد شكري (1935 ـ 2003/ الصورة). يعدّ هذا الكتاب من أشهر أعمال شكري، وهو عبارة عن تصوّر للعالم السفلي للحياة في المغرب. عالم البؤس والتشرّد والجوع الذي يعجّ بالمدمنين السارقين. وقد كتبها الراحل بعد تعلّمه القراءة والكتابة في العشرين من عمره مستلهماً أجواءها من سيرته الذاتيّة.

*مناقشة «الخبز الحافي»: السبت 16 أيار (مايو) 2020 ـ الساعة التاسعة إلا ربعاً مساءً ـ تطبيق ZOOM. على الراغبين في المشاركة إدخال رمز المرور: 701 868 777

بالنار والموسيقى... بهجة رمضان في القدس

تصاعدت ألسنة اللهب من أطراف عصي المؤدّين في حين جاب مسرح مهرجان رمضان المتنقّل الشوارع الخلفية للقدس الشرقية، وهلّل الأطفال وآباؤهم وهم يشاهدون الموكب من شرفاتهم. وعلى جانب العربة المكشوفة، كُتبت عبارة «إجاك رمضان. خليك بالبيت رمضان بستاهل». فقد أفسد الخوف من تفشي جائحة كورونا أجواء شهر الصوم في القدس المحتلة، وبدّل الكثير من العادات والتقاليد الراسخة. ووسط القيود المفروضة على الحركة وإجراءات العزل الجزئي وتعليق صلاة الجماعة في المساجد، أدركت فرقة «مجموعة البهاء» الشبابية أنّ الفرص ضئيلة في عودة المشاهدين لمتابعة عروضها الاجتماعية والثقافية. لذلك، لجأت في رمضان 2020 إلى ربط عربة مكشوفة مضاءة بفانوس بسيارة يقودها عدد من أعضائها في أحياء القدس الشرقية، مثل حي الشيخ جراح كل ليلة بعد الإفطار، ويؤدّون أغنيات خاصة بالمناسبة. في حديث إلى وكالة «رويترز»، قال الموسيقي وائل أبو سلعوم (40 عاماً): «بدأنا منذ سنتين بفن الشارع... أما هذه السنة، ومع الإقفال المفروض بسبب كورونا، فقد أُرغمنا على ابتكار فكرة جديدة قائمة على المسرح المتنقّل». هكذا، وقفت غالبية المشاهدين قرب بوابات المنازل، فيما كان الأطفال يركضون بجوار الفنانين تتبعهم أسرهم في السيارات بين شوارع القدس الضيقة المتعرّجة.

(عمّار عوض ـ رويترز)

«دار الآداب»: حان وقت العودة!

خلال الأزمة الصحية العالمية، وفي ظل إجراءات التعبئة العامة التي أغلقت غالبية المؤسسات اللبنانية، واصلت «مؤسّسة الآداب» مواكبة القرّاء العرب على امتداد جائحة كورونا من خلال النسخة الإلكترونية من «مجلة الآداب». أما الآن، ومع بدء المرحلة الثانية من تخفيف التعبئة العامة المستمرة في البلاد لغاية 24 أيار (مايو) الحالي، فقد أعلنت المؤسّسة عن استئناف نشاط «دار الآداب»، مؤكدةً عبر حساباتها على السوشال ميديا أنّها سـ «تواجه مع قرّائها الأحبّاء سائر الأوبئة الثقافية والاجتماعية». علماً بأنّ الدار، نشطت طوال الفترة الماضية، على مواقع التواصل الاجتماعي بهدف التثقيف والترفيه عن الكبار والصغار (اقتراحات كتب من إصداراتها، قراءة قصص للأطفال عبر يوتيوب بصوت سماح إدريس/ الصورة...).